منهج دراسة

الأسانيد والحكم عليها

ويليه دراسة في تخريج الأحاديث

تأليف

الدكتور وليد بن حسن العاني، حماه الله

تقديم

د. عمر سليمان الأشقر

تقديم وترجمة المؤلف

د. عبد الناصر أبو البصل

دار النفائس

للنشر والتوزيع - الأردن

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الثانية

١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م

دار النفائس

للنشر والتوزيع

العبدلي - مقابل عمارة جوهرة القدس
ص . ب: ٢١١٥١١ عمان ١١١٢١ الأردن
هاتف: ٥٦٩٣٩٤٠ - فاكس ٥٦٩٣٩٤١
بريد الكتروني: ALNAFAES @ Hotmail.com

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

بقلم د. عمر سليمان عبدالله الأشقر

الحمد لله حمداً كثيرا طيبا مباركا فيه كما يحب ربنا ويرضى ، والصلاة والسلام على خاتم رسله وأكرم أنبيائه ، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه، واستن بسنته إلى يوم الدين وبعد؛

فإن هذا الكتاب الذي أقدم له إحدى الثمار الطيبة ، والآثار الخيرة التي تركها أخونا الحبيب الشيخ وليد بن حسن العاني رحمه الله تعالى، وأجزل له المثوبة ، وإني أرجو بنشرها أن يكثر الله أجره، ويديم مثوبته ، فقد أخبرنا الحق تبارك وتعالى أنه تفضل على عباده بكتابة آثارهم بعد موتهم، ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي الْمَوْتَىٰ وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآثَارَهُمْ وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ ﴿١٢﴾﴾ [يس: ١٢] . والعلم الذي ينتفع الناس به بعد قبض العلماء هو من هذه الآثار الخيره التي تكتب إذا خلصت النيات والمقاصد، وقد صرح الرسول ﷺ بديمومة أجر الذين ينتفع بعلمهم من بعدهم، **(إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث صدقة جارية ، أو علم ينتفع به ، أو ولد صالح يدعو له)**.

اللهم أجزل لاخينا الأجر والمثوبة، وأنفع بأثره هذا عباده، واجعله له ذخرا يوم الدين.

وقد هدف الباحث من وراء بحثه إلى تحقيق أمرين :

الأول : تعريف طالب العلم بطريقة الحكم على أسانيد الأحاديث في الكتب

الستة عبر المنهجية التي وضعها ابن حجر في كتابه « تقريب التهذيب » ذلك أن هذا الكتاب كما يقول المؤلف في مقدمة كتابه هذا «**خلاصة ما توصل إليه ابن حجر من أحكام على رواة الكتب الستة وما ألحق بها، وعصارة فكر متواصل في البحث والدراسة والتحقيق والتحرير مدة زادت على الستين عاما من حياة عالم موسوعي، ويقظ ذكي**».

ولذا فإن المؤلف -وأنا أوافقه على ما ذهب إليه- يرى: « أن من تضييع الوقت ، وتحصيل الحاصل أن نتجاوز هذا العمل إلى غيره ونتخطى عمل ابن حجر ، لنرجع إلى الوراء ، لنبحث من جديد أحوال رواة أشبعوا كلاما وتحريرا».

والمؤلف يغمز برفق بكلامه هذا في المنهج الذي ينادي به بعض الذين اتجهوا إلى دراسة الأسانيد والحكم عليها ممن لم ترسخ أقدامهم بعد في هذا المضمار بالرجوع في الحكم على الرجال إلى البدايات الأولى، ليجتهدوا في ذلك اجتهاد الامام أحمد وابن معين والبخاري وغيرهم من أئمة هذا الشأن، فيكون حالهم حال التي نقضت غزلها من بعد قوة أنكاثا، غفر الله لنا ولهم، وهدانا وإياهم سواء السبيل .

وقد أجهد المؤلف نفسه في تحقيق مراد ابن حجر من المراتب التي وضعها للرواة ، فإن ابن حجر - رحمه الله - وإن حدد مراتب الرواة إلا أنه كما يقول الباحث -لم يبين مراده بهذه المراتب ، كما لم يبين حكم كل مرتبة منها؛ والسبب في ذلك أن من صنف لهم كانوا يفهمون مراده من هذه الأحكام.

وقد أضحى بيان مراد ابن حجر من المراتب التي حددها في غاية الأهمية، لأن كثيرا من الباحثين اليوم - **وهذا هو الهدف الثاني للمؤلف** - فهموها على غير وجهها، ويعزو المؤلف هذا الخلل إلى رائد من الرواد في مجال تحقيق الأحاديث في هذا العصر هو الشيخ العلامة أحمد محمد شاكر رحمه الله ، فإنه تعرض في كتابه القيم «الباعث الحثيث» «لبيان أحكام هذه المراتب عند ابن حجر» ولكنه فهمها على غير وجهها.

يقول المؤلف في بيان ذلك، « عندما وضع العلامة أحمد شاكر -رحمه الله- كتابه «الباعث الحثيث» تعرض لبيان أحكام هذه المراتب عند ابن حجر، واعتمدت أحكام الشيخ أحمد شاكر هذه، وانتشرت بين صفوف الباحثين، وتناقلوها في رسائلهم وتحقيقاتهم، خاصة وقد أقرّه عليها بعض الفضلاء المشتغلين بهذا الفن، وبذلك أصبح المعول على ما قاله الشيخ في «الباعث» في الحكم على أسانيد الأحاديث، وأخضعت الأسانيد لهذا القانون، حتى لو كانت معتمدةً عند أصحاب «الصحيح»، وعلى هذا القانون حققت رسائل جامعية وغير جامعية، وأجيزت الرسائل، وأقرت الأحكام، وقضي الأمر، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

إن هذا الأمر المحزن هو الذي دعاني إلى كتابة هذا ا«الكتاب» بجميع مباحثه. وقد صرفت فيه من الوقت والجهد ما أسأل الله سبحانه أن يدخره لي عنده يوم الحساب.

إنّ الأحكام التي أصدرها الشيخ أحمد شاكر ـ رحمة الله ـ وأقر عليها لم تكن قائمة على دراسة حديثية جادة، ولا على استقراء يؤهل لإصدار مثل هذه الأحكام الخطيرة.

وأول رجل عالم لم يقتنع بما قاله الشيخ في «الباعث» هو الشيخ شاكر نفسه، ولذلك لم يعتمد على «أحكامه» تلك عندما حقق«مسند أحمد» وحكم على أسانيده. وكذلك استبعد هذه الأحكام عندما حقق«سنن الترمذي» وحكم على رجاله وأسانيده.

فهو نفسه لم يلتزم بما قال، ولا بما ألقى على طلابه، بل خالف أحكامه هذه مخالفات عريضة».

إن الذي يقرره المؤلف في مقدمته لكتابه هذا أمر خطيراً جدّاً ، يحتاج من العلماء والباحثين في هذا الموضوع إلى التدقيق فيه ، فإن كان ما ذهب إليه صوابا فعليهم أن يسارعوا لتسديد الخلل ، واصلاح العطب ، فليس هو بخطأ فرد ، وإنما هو خطأ في منهج تتابع عليه العلماء وطلبة العلم في هذا العصر.

وهذا الذي يقوله الباحث أثبته عبر دراسة مضنية جادة وموثقة ، فما من قضية إلا وأقام عليها الأدلة ، وأورد لها البينات والشواهد .

رحم الله المؤلف ، وأجزل له المثوبة ، وجمعنا به في مستقر رحمته ، والحمد لله رب العالمين.

د. عمر سليمان عبدالله الأشقر
كلية الشريعة - الجامعة الأردنية
عمان - الأردن

مقدمة

بقلم د. عبد الناصر موسى أبو البصل

الحمد لله الذي جعل محبة السنة والعمل بها على الفلاح دليلاً، وتوّج دعاء خليله المصطفى لمن سمع حديثاً فأداه كما سمعه ما استطاع إلى ذلك سبيلاً، القائل في محكم تنزيله ومن أصدق من الله قيلاً: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِمَّا كُنتُمْ تُخْفُونَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَعْفُو عَن كَثِيرٍ قَدْ جَاءَكُم مِّنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُّبِينٌ ﴿١٥﴾ يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿١٦﴾﴾ [المائدة: ١٥، ١٦]

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله وصفيه وخليله، صلى الله عليه وعلى آله الطيبين الطاهرين وأصحابه الكرام المجاهدين الذين بذلوا النفس والنفيس في تشييد هذ الدين وتبليغه للعالمين، أما بعد:

فإن الله -جلت قدرته- قد تكفل بحفظ هذا الدين، ممثلاً بحفظ أصوله ومصادره، مصداقاً لقوله سبحانه: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴿٩﴾﴾ [الحجر: ٩]، فهيأ للكتاب من يحفظه ويدونه في مراحله الأولى، ومن يبلغه لمن بعده، جيلاً بعد جيل، كما هيأ من هذه الأمة أيضاً من يحفظ السنة ويدونها ويرويها ويبلغها للناس، مراعين في ذلك الأمانة والدقة والحرص على التبليغ دون تحريف، أو تأويل، أو زيادة أو نقصان، حتى صدق فيمن يحمل علم الكتاب والسنة ممن رووا أحاديث النبي ﷺ، وبلغوها للناس قوله عليه الصلاة والسلام: (يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين).

فالذين اشتغلوا بهذا العلم المبارك -علم السنة- والذين قبل منهم أن يحملوا هذا العلم هم العدول الثقات الأثبات في كل جيل، همهم نشر السنة،

وتبليغها، والدفاع عنها، وتجديد فهم الناس لها بعد أن علقت بالأذهان البدع، والخرافات والتأويلات الفاسدة.

وهمهم أن تبقى السنة نقية، صافية، تؤدى كما رويت ووصلت إليهم حتى لا تمتد إليها يد العبث من الحاقدين على هذا الدين أو الجهلة الذين يحسبون أنهم يحسنون صنعاً، فاهتموا بسلسلة الإسناد، ودرسوا أحوال الرواة ليتعرفوا عدالة وأمانة وضبط من يروي حديث النبي ﷺ، فميزوا بين الصحيح والضعيف، والصدق والكذب، والمرفوع والمرسل.

وقد دونوا أخبار الرواة بدقة لتعرف أحوالهم وهل يمكن الاحتجاج بقولهم أم لا؟ وفق مقاييس وضوابط دقيقة محكمة تدل على المستوى المتميز من المنهجية العلمية التي كانت الأمة تنتهجها منذ بزوغ فجر الإسلام.

وقد ظن بعض الناس أن علم الحديث والرجال والحكم على الأسانيد قد نضج واحترق، ولم يبق فيه متسع لمستزيد أو ناقد أو باحث، فقد جفت الأقلام ورفعت الصحف.

وقد غفل هذا الفريق عن حكمة ذكر العلماء للأقوال والأحاديث بأسانيدها، فلو أن الأمر توقف عندهم لما كلفوا أنفسهم عناء الحفظ والتدوين ، فقاعدتهم تقول: «من أسند فقد أحالك».

وإذا أردنا أن نتوقف في دراسة الأسانيد عند المتقدمين، فعند من نقف؟ عند ابن الصلاح، أم النووي أم ابن السبكي أم الذهبي أم ابن حجر أم السيوطي؟

ولا يعني كلامنا هذا أن نفتح الباب على مصراعيه لكل دعيٍّ ليلج هذا العلم، ويحكم ويصوب ويخطىء، ويصحح ويضعف، فهذا أمر لا نقبله ولا نشجع عليه، ولكننا نجعل لأهل العلم وأصحاب الاختصاص قيمة، فنعترف لمن تبحر في علوم المصطلح والرجال، وبرع في دراسة الأسانيد والعلل، والتمييز بين أقوال علماء الجرح والتعديل مع الإلمام بقواعد علم الأصول والفقه واللغة بما يمكنه من الترجيح والاختيار لأقوال المتقدمين والحكم فيما لم يحكموا عليه من أسانيد.

وفي زماننا هذا ازدهرت علوم السنة، وعادت إلى الظهور من جديد بعد أن جاءت أزمنة أقصيت فيها الأحاديث والآثار، إلا ما هو منصوص عليه في كتب الفقه وأحاديث الأحكام.

ومع هذه الصحوة المباركة لعلوم السنة ازدهرت حركة البحث العلمي في مجال السنة، من نشر وتحقيق لأمهات كتب السنة على اختلاف أنواعها، ومن دراسة وتخريج للأحاديث في موضوعات معينة، ومن دراسة لأحاديث راوٍ واحد جمعاً وتنقيحاً ونقداً، ومن دراسة لمناهج المحدثين قديماً وحديثاً، كما دخلت وسائل التقنية الحديثة مجال السنة حيث تمت الاستفادة من الحاسب الآلي (الكمبيوتر) في تخزين الأحاديث وفهرستها وتبويبها ودراستها.

والدراسة التي بين أيدينا حول كتاب التقريب لابن حجر العسقلاني تمثل حلقة من حلقات الدراسات المنهجية التي تبين لنا كيفية التعامل مع السند وفق المراتب التي وضعها العلامة ابن حجر في كتابه.

هذه الدراسة قام بها الأخ الكبير الأستاذ الشيخ الدكتور **وليد بن حسن بن ظاهر العاني رحمه الله** أثناء إعداده لرسالة الدكتوراه في جامعة أم القرى بمكة المكرمة.

ففي قيامه بتحقيق مسانيد الخلفاء الأربعة من المسند الكبير للحافظ أبي بكر البزار (٢٩٢هـ) اعتمد على كتاب التقريب لابن حجر في الحكم على الأسانيد التي تضمنت رجالاً لهم رواية في الكتب الستة.

وقد كان -رحمه الله- شديد الإعجاب بشيخ الإسلام ابن حجر العسقلاني وبكتابه التقريب الذي يعد في نظره خلاصة الدراسات المتعلقة برجال الكتب الستة، فلا داعي لإهدار جهود ابن حجر فيها.

وقد كان -رحمه الله- ينوي طباعتها على شكل بحوث علمية تنشر في المجلات التي تصدرها الجامعات ومنها مجلة أبحاث اليرموك، غير أن المنية أعجلته، فلم يتمكن من ذلك، وكانت أمنيته أن تنشر هذه الدراسة لتعم فائدتها ونفعها، ولو لم يستفد منها في ترقية علمية أو جائزة نقدية، وكان يقول ترقيتي في استفادة الطلاب من الحديث ومن نشر علوم السنة.

وهذه الدراسة - التي ارتأينا أن تنشر بعنوان «منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها» - دراسة منهجية مهمة لطالب العلم الشرعي، ولمن يريد تعلم فن التخريج والحكم على الأسانيد من خلال كتاب التقريب.

وقد يكون لبعض أهل العلم ملحوظات على بعض ما جاء في هذه الدراسة، أو مخالفة لبعض ما قرره المصنف فيها، فلهم ذلك، ولكل مجتهد نصيب، فإن أصاب فيما قرره -رحمه الله- فله أجران، وإن أخطأ فله أجر واحد، فهذا جهده، وهذا ما أداهُ إليه اجتهاده.

وقد ارتأينا أن تنشر كما هي، دون زيادة أو نقصان إلا فيما ندر، ودون تعليق أو استدراك أو تعقيب، لأن فتح الباب على مثل هذه الدراسة بالمناقشة أمر يطول، ووجهات النظر كثيراً ما تختلف، المهم أن هذه الدراسة منهجية مؤصلة وفيها من الحجج ما يقوم دليلاً على مقدار الجهد الذي بذله المصنف رحمه الله في تأصيل نظريته في الاعتماد على مراتب ابن حجر العسقلاني في التقريب عند دراسة الأسانيد.

وقد وجدنا في أوراق المصنف -رحمه الله- مذكرة مختصرة في علم التخريج «مكتوبة بخط يده»، وهي خلاصة دقيقة لهذا الفن، وهي نافعة جداً بل ضرورية لكل باحث في العلوم الشرعية يهتم بالبحث عن الأحاديث التي تعترضه أثناء البحث أو التحقيق، وقد رأيت بعد مشورة بعض الأخوة الأفاضل المتخصصين في الحديث أن نلحق هذه المذكرة بدراسة الشيخ عن التقريب للترابط بينهما، ولأهميتها لطلبة العلم، حتى يتيسر إخراج ما كان يلقيه على طلبته في علم التخريج نظرياً وعملياً، والله ولي التوفيق.

د. عبد الناصر أبو البصل
كلية الشريعة - جامعة اليرموك

هذه ترجمة موجزة عن المؤلف -عليه رحمة الله- حيث إن هذا الكتاب هو اول كتاب يطبع باسمه.

اسمه ونسبه: أبو عبد الرحمن وليد بن حسن بن ظاهر بن عبد العزيز العاني، نسبة إلى عانة قرية من قرى الأنبار في العراق.

ولادته: ولد في قرية عانة -محافظة الأنبار سنة ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٥م.

سيرته العلمية:

- أكمل الدراسة الثانوية الشرعية عام (١٩٧٠م).
- حصل على الإجازة في الشريعة عام (١٩٧٧م).
- رحل إلى مكة المكرمة عام (١٩٧٨م) وحصل على الماجستير (التخصص) من جامعة أم القرى-كلية الشريعة في تخصص الكتاب والسنة بتقدير ممتاز وذلك عام (١٩٨٤م - ١٤٠٤هـ).
- حصل على العالمية (الدكتوراه) من الجامعة نفسها، والاختصاص نفسه عام (١٤١١هـ - ١٩٩١م).
- درَّس في دار الحديث الخيرية - مكة المكرمة.
- درَّس في كلية الشريعة، جامعة اليرموك - الأردن منذ عام (١٩٩٢م) وحتى وفاته.
- برع في علم التخريج، والحكم على الأحاديث، وفي دراسة وتصنيف أحاديث الفتن - أشراط الساعة، المصطلح، الهدي النبوي.

مصنفاته وأعماله: كان رحمه الله مقلاً من التأليف، ولو قدر له أن يكتب ما كان يتوصل إليه من نتائج دراساته وأبحاثه، لكان شيئاً كثيراً مفيداً، كما لو دون

ما كان يلقيه في موضوع الفتن، والسير والتخريج، وتاريخ السنة وغيرها لكان فيه خير كبير. والموجود مما صنفه :

١- دراسة وتحقيق تفسير سورة هود من كتاب التفسير لابن أبي حاتم الرازي.

٢- دراسة وتحقيق لمسانيد الخلفاء الأربعة من المسند الكبير للبزار.

٣- دراسة عن تقريب ابن حجر.

٤- رسالة في الحجاب (محاضرة).

٥- علم التخريج (مذكرات) منها المختصر الذي ألحقناه بهذه الدراسة.

٦- مذكرة في الفتن وأشراط الساعة (تجميع وإعداد).

٧- مذكرة حول تدريس السنة في كليات الشريعة.

أخلاقة وسيرته: كان رحمه الله كريماً، سخياً شهماً متواضعاً دمث الاخلاق محباً لطلابه وزملائه، ودوداً، رحيماً بالضعفاء والفقراء، مجتهداً في ايصال المعلومات إلى طلابه وتعليمهم ما ينفعهم بحرص وإخلاص.

كما كان رحمه الله مجتهداً في العبادة، متبعاً للسنة، محارباً للبدعة، صافي الاعتقاد والفكر على عقيدة السلف الصالح. ومحبة الصحابة والتابعين والدفاع عنهم ، وعن علماء الأمة مع احترامهم وتقديرهم وتقدير ما قدموا لهذه الأمة، ومالهم من أساليب تربوية استنبطها من سيرهم وأخبارهم.

وكانت دروسه وجلساته مليئة بالفوائد والفرائد والنكات والتحقيقات والضوابط، كما كانت لا تخلو من دعابة وفكاهة على طريقة المحدثين.

وفاته: توفي رحمه الله عشية الخامس عشر من شعبان ١٤١٦هـ الموافق للسادس من كانون الثاني (١٩٩٦م)، وكان عمره يوم وفاته أربعين سنة وخمسة أشهر ميلادية.

وقد صُلي عليه في مسجد جامعة اليرموك،وتقدم للصلاة عليه الأستاذ الدكتور

فضل حسن عباس حفظه الله، ودفن في مقبرة الشهداء في مدينة إربد. وقد كانت له جنازة مشهودة، حضرها عدد كبير من الأساتذة والعلماء وطلبة العلم الشرعي، وطلبة الجامعة عموماً والموظفين فيها وعلى رأسهم إدارة الجامعة، وهذا كله يدل على المكانة التي كان -رحمه الله- يتبوؤها في نفوسهم والمحبة التي له عندهم، فرحمه الله رحمة واسعة، وجعل أعماله في ميزان حسناته يوم القيامة.

د. عبد الناصر أبو البصل
جامعة اليرموك
أربد - الأردن

تمهيد

يختص هذا البحث بتراجم الرجال الذين لهم رواية في الكتب الستة وما ألحق بها، وسنعتمد اعتماداً كلياً على كتاب «تقريب التهذيب» لابن حجر، لا نتجاوزه إلى غيره إلا عند الضرورة.

وسبب ذلك؛ أنني أعتبر هذا الكتاب هو الخلاصة العادلة لدراسات مستفيضة في رجال الكتب الستة، وفيما يلي بيان ذلك.

لقد وُضعتْ مصنفات كثيرة على مدى قرون عدة عرّفتْنا برواة هذه الكتب الستة، وبحثتْ أحوالهم من كل ناحية يُحتاج إليها في «الميزان الحديثي»، من حيث الاسم والكنية واللقب، والنسبة والنسب، ومن حيث الشيوخ والتلاميذ، ومن حيث الجرح أو التعديل، ومن حيث الضبط أو عدمه، وما إلى ذلك مما هو منظور إليه عند أهل الحديث.

ولو أراد باحث ما أن يتتبع ما وضع من «مصنفات» في رجال الكتب الستة؛ لرجع بحصيلة وافره من هذه المصنفات. وسوف أضع قائمة بأسماء المشهور من هذه المصنفات التي سبقت ابن حجر ـ رحمه الله ـ لا أزيدها على ثلاثين مصنفاً، لإعطاء القارئ تصوراً لهذه المسألة، وسوف أرتبها على حسب وفيات مصنفيها.

المصنفات في رواة الكتب الستة إلى زمن ابن حجر:

١ ـ تسمية شيوخ البخاري. لأبي أحمد بن عدي الجرجاني (ت٣٦٥هـ)[1].

٢ ـ أسماء الصحابة الذين اتفق فيها البخاري ومسلم، وما انفرد أحدهما عن الآخر. للدارقطني. (ت٣٨٥).

(١) هو صاحب«الكامل»، وقد وقفت على مخطوطة هذا الكتاب - أعني«شيوخ البخاري» - ويقوم أحد الزملاء الفضلاء على تحقيقه.

٣ ـ رجال البخاري ومسلم. للدارقطني أيضاً. [١]

٤ ـ ذكر قوم ممن أخرج لهم البخاري ومسلم في «صحيحيهما» وضعفهم النسائي في«كتاب الضعفاء». [٢]

٥ ـ الهداية والارشاد في معرفة أهل الثقة والسداد الذين أخرج لهم محمد ابن اسماعيل البخاري في «جامعه». للإمام أبي نصر أحمد بن محمد ابن الحسين الكلاباذي. (ت٣٩٨)[٣].

٦ ـ المدخل إلى معرفة الصحيحين، لابي عبد الله الحاكم النيسابوري. (ت٤٠٥). وهو من الدراسات القيمة للصحيحين. وقد أفرد بابا لتسمية من أخرج لهم البخاري ومسلم في «صحيحيهما». وباب آخر لشيوخ البخاري ومسلم. وعقد بابا للذبّ عن الشيخين في روايتهما لبعض الذين ضعفوا.[٤] إلى غير ذلك من الفصول المهمة.

٧ ـ رجال مسلم، لأبي بكر أحمد بن علي بن محمد الأصبهاني المعروف بـ«ابن منجويه» (ت٤٢٨هـ).[٥]

٨ ـ التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح. للإمام أبي الوليد سليمان بن خلف الباجي . (ت٤٧٤هـ).[٦]

٩ ـ تقييد المهمل، وتمييز المشكل، لأبي علي الحسين بن محمد الغساني الجياني. (ت٤٩٨هـ). وخصصه لرجال الصحيحين.

---

(١) وقد طبع بعنوان: «ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن أخرج لهم البخاري ومسلم في صحيحيهما»، في مجلدين.

(٢) أخبرني أحد المشتغلين بمصنفات الدارقطني أن في نيته تحقيق هذا الكتاب ونشره.

(٣) طبع سنة (١٤٠٧هـ) بعناية عبد الله الليثي ، في مجلدين.

(٤) حقق هذا الكتاب سنة (١٤٠٣هـ)، ونال به الأخ إبراهيم كليب درجة الماجستير في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. ونشر الدكتور ربيع المدخلي جزءاً منه.ونشر كمال يوسف الحوت بابا منه بعنوان: «تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم»،ولا تزال المكتبة بحاجة إلى نشرة الأستاذ إبراهيم كليب.

(٥) طبع سنة (١٤٠٧هـ) بعناية عبد الله الليثي، في مجلدين.

(٦) طبع سنة (١٤٠٦هـ) تحقيق الدكتور أبي لبابة حسين، في ثلاثة مجلدات. وهو رسالته في الدكتوراه.

١٠ ـ أسماء رجال أبي داود. لأبي علي الجياني السابق[١].

١١ ـ رجال الترمذي.

١٢ ـ رجال النسائي. وهما للحافظ أبي محمد الدورقي المغربي[٢].

١٣ ـ الجمع بين رجال الصحيحين. للإمام أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي المعروف بـ«ابن القيسراني» (ت٥٠٧هـ)[٣].

١٤ ـ المعجم المشتمل على ذكر أسماء شيوخ الإئمة النبل. للحافظ أبي القاسم ابن عساكر. (ت٥٧١هـ).
جمع فيه بين كتابي «أبي نصر الكلاباذي» و « ابن منجويه» ، واستدرك عليهما.

١٥ ـ الكمال في أسماء شيوخ الرجال. للحافظ عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي. (ت٦٠٠هـ).

١٦ ـ الكمال في أسماء الرجال. أو«الجمع بين رجال الكتب الستة» للحافظ أبي عبد الله محمد بن محمود بن الحسن البغدادي. المعروف بـ (ابن النجار)[٤] (ت٦٤٣هـ).

١٧ ـ تهذيب الكمال في أسماء الرجال. للحافظ أبي الحجاج يوسف المزي. (ت٧٤٢هـ)، نقح به«الكمال» للمقدسي، وأضاف عليه نحو الثلثين، وهو أوسع كتاب في هذا الباب وأنفعه. وما بعده من الكتب ليست إلا اختصاراً له أو تذييلاً عليه.

١٨ ـ تذهيب تهذيب الكمال[٥].

---

(١) الرسالة المستطرفة : (ص١٥٥).

(٢) ذكرها الكتاني في «الرسالة المستطرفة»، ولم يذكر سنة وفاة الدورقي، إلا إنه ذكر هذين الكتابين عقب كتاب الجياني.

(٣) طبع لأول مرة سنة (١٣٢٣هـ). وأعيد تصويره سنة (١٤٠٥هـ)، ويقع في مجلدين. وهو من الكتب المهمة لدارسي الصحيحين.

(٤) ذكره الذهبي في«تذكرة الحفاظ»: (٤/ ١٤٢٩). والكتاني في«الرسالة»: (ص١٥٥).

(٥) وهو الذي اختصره صفي الدين الخزرجي. (ت٩٢٣هـ)، في كتابه المشهور بـ«خلاصة تذهيب الكمال في أسماء الرجال».

١٩ ـ المجرد من تهذيب الكمال[١].

٢٠ ـ المقتضب من تهذيب الكمال[٢].

٢١ ـ الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة[٣].

وهذه الأربعة للإمام أبي عبد الله الذهبي. (ت٧٤٨هـ).

٢٢ ـ مختصر تهذيب الكمال. لأبي العباس أحمد بن سعد الأندرشي. (ت٧٥٠هـ)[٤].

٢٣ ـ إكمال تهذيب الكمال. لعلاء الدين مُغلطاي. (ت٧٦٢هـ)[٥].

٢٤ ـ الجمع بين رجال الصحيحين. لشهاب الدين أحمد بن أحمد بن أحمد بن الحسين الهكاري. (ت٧٦٣هـ)[٦].

٢٥ ـ رجال السنن الأربعة. للهكاري أيضاً.

٢٦ ـ التذكرة في الرجال العشرة. لشمس الدين محمد بن علي بن الحسن الحسيني (ت٧٦٥هـ)[٧].

اختصر فيه «تهذيب الكمال» وأضاف إليه رجال أربعة كتب، وهي: موطأ مالك، ومسند أحمد، ومسند الشافعي، ومسند أبي حنيفة للحارثي.

٢٧ ـ بغية الأريب في اختصار التهذيب. لعماد الدين ابن بردس البعلبكي، (ت٧٨٦هـ)[٨].

---

(١) كشف الظنون: (٢/ ١٥٩٣).

(٢) هدية العارفين: (٢/ ١٥٤).

(٣) وهو معروف متداول، وبلغني أن الأستاذ محمد عوامة انتهى من تحقيقه حديثاً، وهو على وشك نشره.

(٤) كشف الظنون: (٢/ ١٥١٠)

(٥) لحظ الألحاظ، لابن فهد: (ص١٣٩)، وأفاد أنه يقع في (١٤) مجلد.

(٦) الرسالة المستطرفة : (ص١٥٥).

(٧) لحظ الألحاظ : (ص١٥٠).

(٨) المصدر السابق:(ص١٦٦ ـ ١٦٧). وتوجد صورة منه في خزانة الدكتور بشار عواد في (٥٧٤) ورقة.

٢٨ ـ إكمال تهذيب الكمال. لابن الملقن . (ت٨٠٥هـ) [١].

٢٩ ـ الجمع بين رجال الصحيحين. لابن الملقن أيضاً[٢].

٣٠ ـ نهاية السول في رواة الستة الأصول. لبرهان الدين الحلبي، المشهور بـ (سبط ابن العجمي) (ت٨٤١هـ)[٣] .

قال الشيخ عبد الفتاح أبو غدة: «وقد رأيت في رحلتي إلى الهند وباكستان سنة (١٣٨٢هـ) نسخة المؤلف التي كتبها بخطه الناعم الدقيق الجميل في (٩٩٩) ورقة بالقطع الكبير، وفي مجلد واحد في مكتبة رضا في مدينة رامبور، ورقمها فيها (١٠١٩) .أ.هـ . وأفاد أنه انتهى منها في سنة (٨٢٩هـ) بحلب[٤][٥].

هذه على وجه الاختصار بعض المصنفات التي وضعت في رجال الكتب الستة قبل ابن حجر، ويستطيع الباحث أن يضيف إليها مصنفات أخرى في هذا الباب. وأردنا من ذلك أن نكوّن تصوّرا عن الجهود الضخمة المبذولة في التعريف برجال الكتب الستة، وما ألحق بها.

لقد جاء ابن حجر وهو يرى أمامه تراثاً هائلاً من المصنفات في رجال الكتب الستة، ولقد انخرط في سلك هؤلاء المصنفين العظام، فوضع لنا كتابيه«تهذيب التهذيب» ثم«تقريب التهذيب».

وهكذا نرى أن«تقريب التهذيب» جاء بعد دراسات شاملة، وكتابات مستفيضه عاناها علماء الحديث مدةً تصل إلى خمسة قرون.

جاء« تقريب التهذيب» ليضع لنا خلاصة هذه الدراسات بأوجز عبارة وأشملها

---

(١) المصدر السابق : (ص١٩٧). والرسالة المستطرفة: (ص١٥٥).

(٢) رسالة الكتاني : (ص١٥٥).

(٣) لحظ الألحاظ : (ص٣٠٨-٣١٥).

(٤) مقدمة خلاصة الخزرجي : (ص٦ ـ ٧)، ومن أراد الزيادة فعليه بمقدمة الدكتور بشار عواد لتهذيب الكمال. والرسالة المستطرفة للكتاني، وعليهما عولت في سرد هذه القائمة.

(٥) الجواهر والدرر: (١/ ٦٥٥).

على رواة الكتب الستة وما ألحق بها، وعصارة فكر متواصل البحث والدراسة والتحقيق والتحرير مدة زادت على الستين عاماً من حياة عالم موسوعي، ويقظ ذكي.

ولهذا فإني أرى أن من تضييع الوقت وتحصيل الحاصل أن نتجاوز هذا العمل إلى غيره، ونتخطى عمل ابن حجر؛ لنرجع إلى الوراء لنبحث من جديد عن أحوال رواة أشبعوا كلاماً وتحريراً.

والذي أراه أن كثيراً ممن تجاوز«التقريب» وجعله خلف ظهره ـ وهو أشد ما يكون حاجة إليه ـ هو بسبب عدم هضمه لأحكام ابن حجر في هذا الكتاب على الرواة.

فابن حجر لم يبين مراده بهذه المراتب، وماحكم كل مرتبة، وذلك ـ في نظري ـ لأن من صنف لهم كانوا يفهمون مراده من هذه الأحكام، ولذلك لم يتعرض السخاوي ولا السيوطي ولا غيرهما ممن صنف في«أصول الحديث»؛ لتوضيح المراد بهذه الأحكام. وما ذلك إلا لوضوحها عندهم، والله أعلم.

وبعد فترة من الزمن اشتدت الحاجة إلى إفراد علم«الجرح والتعديل» بالتصنيف، وأفردت فيه«رسائل»، لكنها لم تتعرض أيضاً لتوضيح مراتب ابن حجر.

وعندما وضع الشيخ العلامة أحمد شاكر ـ رحمه الله ـ كتابه «الباعث الحثيث» تعرض لبيان أحكام هذه المراتب عند ابن حجر، واعتمدت أحكام الشيخ أحمد شاكر هذه، وانتشرت بين صفوف الباحثين، وتناقلوها في رسائلهم وتحقيقاتهم، خاصة وقد أقرّه عليها بعض الفضلاء المشتغلين بهذا الفن، وبذلك أصبح المعول على ما قاله الشيخ في «الباعث» في الحكم على أسانيد الأحاديث، وأُخضعت الأسانيد لهذا القانون، حتى لو كانت معتمدةً عند أصحاب «الصحيح»، وعلى هذا القانون حققت رسائل جامعية وغير جامعية، وأُجيزت الرسائل، وأُقرت الأحكام، وقضي الأمر، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

إن هذا الأمر المحزن هو الذي دعاني إلى كتابة هذا «الكتاب» بجميع مباحثه.

وأعدلها. وليعطينا ثمرة هذه الجهود الكبيرة بأقل كلفة وأيسر عناء.

ومن المعلوم أن ابن حجر من أهل الاستقراء التام في علم الحديث، . وعلى وجه الخصوص في«علم الرجال»؛ لأنَّ هذا العلم هو أول العلوم الحديثية التي قرأها ودرسها، إذ عاناها وهو لا يزال في المكتب. وعلى وجه التحديد سنة (٧٨٦هـ) وعمره إذ ذاك لم يتجاوز الثلاثة عشر عاماً.

قال السخاوي[1] عن ابن حجر: «إنه حبب إليه النظر في التواريخ وأيام الناس حتى إنه كان يستأجرها ممن هي عنده، فعلق بذهنه الصافي الرائق شيء كثير من أحوال الرواة، وكان ذلك بإشارة شخص من أهل الخير» .أ.هـ .

أما بقية علوم الحديث فلم يبدأ دراستها دراسة جدية إلا في سنة (٧٩٦هـ)[2]، أي بعد عشر سنوات من معاناته لعلم الرجال والرواة.

وبقي هذا العلم«علم رجال الحديث» من العلوم المحببة إلى ابن حجر، وبقي يدرسه، ويحرر فيه، ويصنف فيه إلى سنة (٨٥٠هـ)، أي قبل وفاته بسنتين.

وما من كتاب صنفه في الرجال سواء كان اختصاراً، أو جمعاً، إلا كان إليه المرجع، وعليه المعول لمن جاء بعده. وإذا شئت الدليل فتأمل حال«الإصابة» و«التهذيب»و«اللسان»و«التعجيل».

ولقد كان للتقريب مكانة خاصة عند ابن حجر، إذ بقي الكتاب بين يديه طيلة (٢٣) عاماً، يضيف إليه، ويحذف منه، ويعدل فيه، ويعيد ضبط ما ضبطه قبل، أو يضبط مالم يضبطه. وإذا شاء القارئ أن يتحقق من ذلك فليطالع مقدمة الأستاذ محمد عوامة للتقريب، فقد سجل تواريخ تلك الإلحاقات التي امتدت من سنة (٨٣٢هـ) حتى سنة (٨٥٠هـ).

وهكذا نرى أن «التقريب» هو خلاصة ما توصل إليه ابن حجر من أحكام

---

(١) المصدر السابق: (١/٦٧).

(٢) الباعث الحثيث: (ص١٠١).

وقد صرفت فيه من الوقت والجهد ما أسأل الله سبحانه أن يدخره لي عنده يوم الحساب.

إنّ الأحكام التي أصدرها الشيخ أحمد شاكر ـ رحمة الله عليه ـ وأقر عليها لم تكن قائمة على دراسة حديثية جادة، ولا على استقراء يؤهل لإصدار مثل هذه الأحكام الخطيرة.

وأول رجل عالم لم يقتنع بما قاله الشيخ في «الباعث» هو الشيخ شاكر نفسه، ولذلك لم يعتمد على «أحكامه» تلك عندما حقق«مسند أحمد» وحكم على أسانيده. وكذلك استبعد هذه الأحكام عندما حقق«سنن الترمذي» وحكم على رجاله وأسانيده.

فهو نفسه لم يلتزم بما قال، ولا بما ألقى على طلابه، بل خالف أحكامه هذه مخالفات عريضة.

ولذلك سوف أتناول في المبحث التالي الأمور الآتية:

أولاً: مراتب ابن حجر في «التقريب».

ثانياً: أحكام الشيخ أحمد شاكر على مراتب ابن حجر، وإقراره عليها.

ثالثاً: مناقشة الشيخ شاكر ـ رحمه الله ـ فيما يسكت عليه أبو داود ويحسنه الترمذي.

رابعاً: مخالفة الشيخ شاكر لما رسمه في «باعثه» من أحكام.

المبحث الأول

المطلب الأول: مراتب الرواة عند ابن حجر في التقريب

قال رحمه الله: «انحصر لي الكلام على أحوالهم ـ يعني الرواة ـ في اثنتي عشرة مرتبة. **فأما المراتب:**

فأولها: الصحابة، فأصرح بذلك لشرفهم.

الثانية: من أكد مدحه: إما: بأفعل: كأوثق الناس، أو بتكرير الصفة لفظاً: كثقة ثقة، أو معنى: كثقة حافظ.

الثالثة: من أفرد بصفة: كثقة، أو متقن، أو ثبت، أو عدل.

الرابعة: من قصر عن درجة الثالثة قليلاً، وإليه الإشارة بـ: صدوق، أو لا بأس به، أو : ليس به بأس.

الخامسة: من قصر عن الرابعة قليلاً، وإليه الإشارة بـ: صدوق سيء الحفظ، أو: صدوق يهم، أو: له أوهام، أو : يخطىء، أو تغير بآخرة.

ويلتحق بذلك من رمى بنوع من البدعة، كالتشيع ، والقدر ، والنصب ، والإرجاء ، والتجهم ، مع بيان الداعية من غيره.

السادسة: من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله، وإليه الإشارة بلفظ: مقبول حيث يتابع، وإلا: فلين الحديث.

السابعة: من روى عنه أكثر من واحد، ولم يوثق، وإليه الإشارة بلفظ: مستور، أو مجهول الحال.

الثامنة: من لم يوجد فيه توثيق لمعتبر، ووجد فيه اطلاق الضعف، ولو لم يفسر، وإليه الإشارة بلفظ: ضعيف.

التاسعة: من لم يرو عنه غير واحد، ولم يوثق، وإليه الإشارة بلفظ: مجهول.

العاشرة: من لم يوثق ألبتة، وضعف مع ذلك بقادح، وإليه الإشارة بـ: متروك، أو: متروك الحديث، أو: واهي الحديث، أو: ساقط.

الحادية عشرة: من أتهم بالكذب.

الثانية عشرة: من أطلق عليه اسم الكذب أو الوضع .أ.هـ .

المطلب الثاني: أحكام الشيخ أحمد محمد شاكر على هذه المراتب

قال رحمه الله: والدرجات من بعد الصحابة:

فما كان من الثانية والثالثة، فحديثه «صحيح» من الدرجة الأولى، وغالبه في«الصحيحين».

وما كان من الدرجة الرابعة فحديثه «صحيح» من الدرجة الثانية، وهو الذي يحسنه الترمذي، ويسكت عنه أبو داود.

وما بعدها فمن «المردود» إلا إذا تعددت طرقه. فما كان من الدرجة الخامسة والسادسة، فيتقوى بذلك ويصير«حسناً لغيره».

وما كان من السابعة إلى آخرها فضعيف على اختلاف درجات الضعف، من «المنكر» إلى «الموضوع»[1] .أ.هـ بحروفه.

---

(١) الباعث الحثيث: (ص١٠١).

وعندما نقل الشيخ عبد الفتاح أبو غدة في تعليقاته على «قواعد في علوم الحديث » للتهانوى، كلام الشيخ شاكر ـ رحمه الله ـ قال عقبة: « وهو تبيين سديد للغاية، والله أعلم» .أ.هـ .(ص٢٤٦).

المطلب الثالث: مناقشة الشيخ أحمد شاكر

وسوف نناقش أحكام الشيخ شاكر هذه، ونرى إن كان ما ذهب إليه سديداً أم لا ؟!

أما ما حكم به على المرتبة الثانية والثالثة فهذا لا كلام لنا فيه، فهو سديد للغاية.

وأما الدرجة الرابعة: وهي مرتبة «صدوق»، فقال فيها أيضاً «صحيح»، ولكن من الدرجة الثانية، وكأنه ـ رحمه الله ـ يريد «الحسن لذاته» لأنه لم يذكر «الحسن لذاته» إنما انتقل من «الصحيح من الدرجة الثانية» إلى «الحسن لغيره»، وإذا كان ما قلناه صحيحاً فسوف نفرد لهذه المرتبة «صدوق» مبحثاً منفصلاً، وسنرى إن كان ما قاله صواباً أم لا؟!

والذي نريد أن نقف عنده هنا من كلامه على «المرتبة الرابعة»، قوله: «وهوالذي يحسنه الترمذي، وسكت عليه أبو داود».

فهل صحيح أن الترمذي يحسن لـ «الصدوق» عند ابن حجر؟ هذا أولاً.

وأما ثانياً: فهل صحيح أن حديث «الصدوق» عند ابن حجر هو الذي يسكت عليه أبو داود؟

وفيما يلي بيان الجواب على هذين السؤالين.

الحسن عند الترمذي:

أما ما يحسنه الترمذي، فقد أفصح الترمذي نفسه عنه، وبين مراده من قوله

«حديث حسن»، ولا أدل ولا أفصح من تفسير صاحب المصطلح لما اصطلح هو عليه.

قال رحمه الله: «وما قلنا في كتابنا (حديث حسن)، فإنما أردنا به حسن إسناده عندنا، إذ كل حديث يروى لا يكون راويه متهما بكذب، ويروى من غير وجه نحو ذلك، ولا يكون شاذاً، فهو عندنا حديث حسن».[1]

وهذا واضح جداً، فالحسن عنده هو الحديث الذي يرويه الضعيف، ولكن لا تصل درجة ضعفه إلى الاتهام بالكذب، ثم يروى هذا الحديث من وجه آخر ـ لفظا أو معنى ـ ولا يكون الإسناد شاذاً.

هذا ما يفهم من المراد بالحسن عند الترمذي.

وقد أوضح هذا المراد ابن حجر، فقال يبين«الحسن» عند الترمذي [2]:

«وليس هو في التحقيق عند الترمذي مقصوراً على رواية المستور، بل يشترك معه الضعيف بسبب سوء الحفظ، والموصوف بالغلط والخطأ، وحديث المختلط بعد اختلاطه، والمدلس إذا عنعن، وما في إسناده انقطاع خفيف، فكل ذلك عنده من قبيل«الحسن» **بالشروط الثلاثة، وهي:**

١ ـ أن لا يكون فيهم متهم بالكذب.

٢ ـ ولا يكون الإسناد شاذاً.

٣ ـ وأن يروى مثل ذلك الحديث أو نحوه من وجه آخر فصاعداً، وليس كلها في المرتبة على حد سواء بل بعضها أقوى من بعض» .أ.هـ .

قلت: فهذه خمسة أنواع من الرواة يُحسِّن لهم الترمذي في كتابه وهم:

---

(١) سنن الترمذي: (٥/ ٧٥٨).

(٢) النكت على ابن الصلاح: (١/ ٣٨٧).

١- المستور.

٢- الضعيف بسبب سوء الحفظ.

٣- الضعيف بسبب الغلط والخطأ.

٤ المختلط بعد اختلاطه.

٥ المدلس إذا عنعن.

أما السادس فيعود ضعفه إلى الانقطاع لا إلى ضعف الراوي.

وقد سرد ابن حجر لكل نوع من الأنواع السابقة أمثلة من «سنن الترمذي» لا أرى حاجة إلى سردها هنا، وإنما أكتفي بذكر الرواة الضعفاء الذين حَسَّن لهم الترمذي، وأشير في الهامش إلى أحاديثهم:

١ ـ عاصم بن عبيد الله بن عاصم بن عمر بن الخطاب[(١)].

قال ابن حجر في «التقريب»: ضعيف.

٢ ـ مجالد بن سعيد الهمداني[(٢)].

قال ابن حجر: ليس بالقوي، وقد تغير في آخر عمره.

٣ ـ إسماعيل بن مسلم المكي[(٣)].

قال ابن حجر: كان فقيهاً ضعيف الحديث.

٤ ـ عبيدة بن معتب الضبي[(٤)].

قال ابن حجر: ضعيف واختلط بآخره.

وقال في النكت: ضعيف جداً قد اتفق أئمة النقل على تضعيفه، إلا أنهم لم يتهموه بالكذب .أ.هـ .

---

(١) حديثه عند الترمذي في «كتاب النكاح» : برقم (١١١٣).

(٢) حديثه في سنن الترمذي في«كتاب البيوع» برقم: (١٢٦٣).

(٣) حديثه عند الترمذي في«الأحكام والفوائد» برقم: (١٤٨٩).

(٤) حديثه في سنن الترمذي في«كتاب الصيام» برقم: (٧٨٧).

هذه الأمثلة من «النكت» لابن حجر، وفيه أمثلة أخرى للأنواع الأخرى لا أرى ضرورة لإيرادها هنا. ولكن مما يجب التنبيه إليه هنا أن الترمذي في تحسينه لهؤلاء الضعفاء الذين لم يتهموا بالكذب ليس تحسيناً لسند الحديث، إنما هو لأصل الحديث كما يفهم من تصريحه أو صنيعه.

هذا وقد تتبعت المجلدين الذين حققهما الشيخ شاكر ـ رحمه الله ـ من سنن الترمذي، لأقف على الأحاديث التي حسنها الترمذي، ودرس أسانيدها الشيخ شاكر ـ رحمه الله ـ فوجدت جمله من الأحاديث حسنها وفيها من الرواة من هم دون المرتبة الرابعة بكثير، وفيما يلي نماذج مما وقفت عليه من ذلك.

مجموعة من الرواة الذين حسن لهم الترمذي وهم من «الضعفاء» عند ابن حجر من «المرتبة الثامنة».

رقم الحديث	اسم الراوي	قول ابن حجر فيه
١٢٣	حريث بن أبي مطر الفزاري	ضعيف
١٥٥	حكيم بن جبير الأسدي	ضعيف رمي بالتشيع
٢٣٣	إسماعيل بن مسلم المكي	فقيه ضعيف الحديث
٢٣٨	طريف بن شهاب السعدي	ضعيف
٣٢٠	باذام أبو صالح	ضعيف يرسل
٥٢٨	إسماعيل بن إبراهيم التيمي	ضعيف
٤٩٠و٥٣٦	كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني	ضعيف
٥٨٩	علي بن زيد بن عبد الله بن جدعان	ضعيف

وهذه مجموعة أخرى من الرواة الذين حسن لهم الترمذي وهم من«المقبولين» عند ابن حجر ـ أي من المرتبة السادسة ـ

رقم الحديث	اسم الراوي	قول ابن حجر فيه
١٧١	سعيد بن عبد الله الجهني	مقبول
٣٠١/٢٥٢	قبيصة بن هلب الطائي	مقبول
٢٤٤	يزيد بن عبد الله بن مغفل	مستور ـ كما في النكت
٣٢٤	أبو الأبْرد ، زياد المدني مولى بني خطمة	مقبول
٣٥٧	يزيد بن شريح الحضرمي	مقبول
٣٧٩	أبو الأحوص مولى بني ليث، أو مولى بني غفار	مقبول
٦١٤	غلب بن نجيح بن بشير الكوفي	مقبول

وبعد هذا يبدو واضحاً أن من يُحسِّن لهم الترمذي ليسو من «الدرجة الرابعة» عند ابن حجر، بل إن هؤلاء ـ أعني أصحاب المرتبة الرابعة ـ صحح لهم، وهم كثر، وكذا صحح لمن بعدهم من أصحاب الدرجة الخامسة ـ كما سيأتي ـ إن شاء الله.

أما تحسينه فنزل إلى أصحاب الدرجة السادسة، والسابعة وحتى الثامنة ، كما رأينا .

هذا ولا يظنن ظان أن الترمذي إنما يحسن لأمثال من ذكرنا هنا على الإطراد، كلا فربما كان الحديث في «الصحيحين»، ولم يرفعه إلى درجة «الصحيح» واكتفى «بتحسينه». وما أكثر الأحاديث التي حسنها، ورواتها رواة الصحيح. لكنه تساهل إلى حد تحسين أحاديث بعض الضعفاء، **فأردنا أن نقول للشيخ شاكر: إن ما قاله في«باعثه» لا ينطبق على ما حسنه الترمذي في«سننه»، والله أعلم.**

حكم ما سكت عليه أبو داود:

أما ما يسكت عليه أبو داود، فقد بين حاله ابن حجر في«النكت»، وكتب مبحثاً نفيساً عنه، حيث قال بعد تمهيد قيّم: «ومن هنا يتبين أن جميع ما سكت عليه أبو داود لا يكون من قبيل (الحسن الاصطلاحي)، بل هو أقسام:

١ ـ منه ما هو في الصحيحين، أو على شرط الصحة.

٢ ـ ومنه ما هو من قبيل الحسن لذاته.

٣ ـ ومنه ما هو من قبيل الحسن إذا اعتضد.

وهذان القسمان كثير في كتابه جداً.

٤ ـ ومنه ما هو ضعيف، ولكنه من رواية من لم يجمع على تركه غالباً»[1].

ثم قال رحمه الله[2]: «ومن هنا يظهر ضعف طريقة من يحتج بكل ما سكت عليه أبو داود، فإنه يخرج أحاديث جماعة من«الضعفاء» في الاحتجاج، ويسكت عنها» ثم مثّل لهؤلاء الضعفاء.

ثم قال: «فلا ينبغي للناقد أن يقلده في السكوت على أحاديثهم، ويتابعه في الاحتجاج بهم، بل طريقه أن ينظر: هل لذلك الحديث متابع فيعتضد به، أو هو غريب فيتوقف فيه؟ لا سيما إن كان مخالفا لرواية من هو أوثق منه، فإنه ينحط إلى قبيل المنكر.

وقد يخرِّج ـ يعني أبا داود ـ لمن هو أضعف من هؤلاء بكثير، كالحارث بن وجيه، وصدقة الدقيقي، وعثمان بن واقد العمري، ومحمد بن عبد الرحمن البيلماني، وأبي جناب الكلبي، وسليمان بن أرقم، وإسحاق بن عبد الله بن أبي فروة، وأمثالهم من المتروكين.

---

(١) النكت :(١/ ٤٣٥).

(٢) النكت : (١/ ٤٣٨).

وكذلك ما فيه من الأسانيد المنقطعة، وأحاديث المدلسين بالعنعنة، والأسانيد التي فيها من أبهمت أسماؤهم، فلا يتجه الحكم لأحاديث هؤلاء بالحسن من أجل سكوت أبي داود، لأن سكوته تارة يكون اكتفاء بما تقدم له من الكلام في ذلك الراوي في نفس كتابه، وتارة يكون لذهول منه. وتارة يكون لشدة وضوح ضعف ذلك الراوي، واتفاق الأئمة على طرح روايته، كأبي الحويرث، ويحيى بن العلاء وغيرهما»[1].

ثم قال رحمه الله: «فالصواب عدم الاعتماد على مجرد سكوته لما وصفنا أنه يحتج بالأحاديث الضعيفة، ويقدمها على القياس».

ثم قال: «وقد نبه على ذلك الشيخ محيي الدين النووي ـ رحمه الله ـ فقال: في سنن أبي داود أحاديث ظاهرة الضعف لم يبينها مع أنه متفق على ضعفها.. والحق ـ والكلام للنووي ـ أن ما وجدناه في سننه مما لم يبينه، ولم ينص على صحته أو حسنه أحد يعتمد، فهو حسن، وإن نص على ضعفه من يعتمد، أو رأى العارف في سنده ما يقتضي الضعف ولا جابر له، حكم بضعفه ولم يلتفت إلى سكوت أبي داود».

قال ابن حجر: وهذا هو التحقيق. .أ.هـ».[2]

ومن هنا نعلم أن أبا داود قد يسكت على أحاديث الضعفاء، بل والمتروكين، فالحارث ابن وجيه: ضعيف. وابن البيلماني: ضعيف، وقد اتهمه ابن حبان وابن عدي. وأبو جناب الكلبي: ضعفوه لكثرة تدليسه، وسليمان بن أرقم: ضعيف، وإسحاق بن عبد الله بن أبي فروة: متروك، ويحيى بن العلاء: رمي بالوضع، وكل هؤلاء أخرج لهم أبو داود، وسكت عليهم، فكيف يجزم أن أبا داود يسكت على رجال «المرتبة الرابعة» عند ابن حجر؟

وبذلك يتضح ضعف ما قاله الشيخ شاكر ـ رحمه الله ـ في حكمه على

---

(١) النكت :(١/٤٣٩-٤٤٠).

(٢) انظر النكت : (١/٤٤٤).

«المرتبة الرابعة» عند ابن حجر، وأنه حكم مرتجل بعيد عن الصواب، والله أعلم.

وما رضيه العلامة شاكر ـ رحمه الله ـ لطلابه والباحثين، لم يرضه لنفسه في تحقيقاته ودراساته، بل خالف منهجه مخالفات عريضة، فعمل ما هو أقرب إلى الصواب، بينما قال ما هو بعيد عن الصواب، ومن جاء بعده من الباحثين، تمسك بقوله، وترك فعله، ولذلك وقعوا فيما وقعوا فيه.

ولذلك رأيت أن أقدم هنا قائمة بهذه المخالفات بين ما قاله في «الباعث» وبين ما حكم به على أحاديث «مسند أحمد»، ولا أتعدى الجزء الأول منه، لنعلم كم هو الفرق بين القول والعمل.

قائمة بأسماء جماعة من الرواة خالف فيهم الشيخ شاكر ـ رحمه الله ـ ما رسمه في «الباعث»، مستخلصة من أحكامه على أحاديث «مسند أحمد»:

رقم الحديث	اسم الراوي	قول ابن حجر فيه	حكم الشيخ شاكر على حديثه
٦	عبد الله بن محمد بن عقيل	صدوق في حديثه لين	صحيح
٢٦	علي بن زيد بن جدعان	ضعيف	صحيح
٤٥	محمد بن مُيَسَّر الصاغاني	ضعيف	صحيح
٦٧	سفيان بن حسين الواسطي	ثقة في غير الزهرى	صحيح عن الزهرى
٧٩	محمد بن عمرو بن علقمة	صدوق له أوهام	صحيح
٨٥	عاصم بن كليب بن شهاب	صدوق رمي بالإرجاء	صحيح
٨٧	عبد الله بن لهيعة	صدوق اخلط بعد احتراق كتبه	صحيح
٩٠	محمد بن إسحاق بن يسار	صدوق يدلس ورمي بالتشيع	صحيح

٩٣	محمد بن عبد الرحمن بن أبي لبيبة	ضعيف كثير الإرسال	صحيح
٩٧	مؤمَّل بن اسماعيل البصري	صدوق سيء الحفظ	صحيح
٩٧	شهر بن حوشبْ	صدوق كثير الإرسال والأوهام	صحيح
١١٩	عتبة بن تميم التنوخي	مقبول	صحيح
١٣٣	عاصم بن أبي النجود	صدوق له أوهام حجة في القراءات	صحيح
١٣٥	الهيثم بن رافع الطاطري	صدوق ربما أخطأ	صحيح
١٤٣	ميمون الكردي	مقبول	صحيح
١٤٦/ ١٥٠	أبو يزيد الخولاني المصري	مجهول	حسن
١٤٩	الضحاك بن شرحبيل الغافقي	صدوق يهم	صحيح
١٥٦	يوسف بن مهران البصري	لين الحديث	صحيح
١٨٧	مجالد بن سعيد الهمداني	ليس بالقوي، تغير	صحيح
٢٠٦	حكيم بن شريك الهذلي	مجهول	صحيح
٢١١	مجالد بن سعيد	ليس بالقوي، تغير	حسن
٢٢٦	عبدالله بن عمير بن حفص بن عاصم	ضعيف	صحيح
٢٦١	عيسى بن سنان الحنفي	لين الحديث	حسن
٢٨٦	أبو فراس النهدي	مقبول	حسن
٢٩٣	زهير بن سالم العنسي	صدوق فيه لين	حسن
٣٤٢	الحجاج بن أرطاة	صدوق كثير الخطأ والتدليس	صحيح

٣٨٦	رباح بن أبي معروف المكي	صدوق له أوهام	صحيح
٤٠٢	عبد الرحمن بن حرملة الأسلمي	صدوق ربما أخطأ	حسن
٤٠٣	عامر بن شقيق بن جمرة	لين الحديث	صحيح
٤١٠	عطاء بن فروخ المدني	مقبول	صحيح
٤١٦	رباح الكوفي	مجهول	حسن
٤٢٦	يحيى بن سليم الطائفي	صدوق سيء الحفظ	صحيح
٤٣٠	معبد بن خالد الجهني ـ المبتدع	صدوق مبتدع	صحيح
٤٤٠	حريث بن السائب البصري	صدوق يخطىء	صحيح
٤٤٢	أبو صالح مولى عثمان	مقبول	صحيح
٤٤٤	موسى بن وردان المصري	صدوق ربما أخطأ	صحيح
٤٥١	سوار بن عمارة الربعي	صدوق ربما خالف	صحيح
٤٥١	مسرة بن معبد اللخمي	صدوق له أوهام	صحيح
٤٥٣	حيي بن هاني، أبو قبيل المعافري	صدوق يهم	صحيح
٤٥٦	سويد بن سعيد الحدثاني	صدوق، إلا إنه عمي فصار يتلقن	صحيح
٥٠٩	شعيب بن رزيق الشامي	صدوق يخطىء	صحيح
٥٠٩	عطاء الخراساني	صدوق يهم كثيراً ويرسل ويدلس	صحيح

إن الناظر في هذا الجدول يرى أن جميع من ذكر فيه هم من «الدرجة الخامسة» فما دونها، وهؤلاء كلهم حديثهم«مردود» عند الشيخ شاكر -رحمه الله- إلا ما كان من«الخامسة»، فيتقوى بالمتابع ويصير«حسناً لغيره». لكنه هنا صحح أحاديث الدرجة الخامسة والسادسة والثامنة وحتى التاسعة، وكذا حسن

لهذه المراتب أيضاً فأين «الرد» لأحاديث هؤلاء، وقد حكم عليها بالصحة، وهي أعلى مراتب الحديث؟

ليس لنا أن نناقش الشيخ فيما حكم به من أحكام، فهو مجتهد في ذلك، وهو مأجور ـ إن شاء الله ـ أصاب أو أخطأ، إلا أنه من حقنا محاكمة أقواله إلى أفعاله، وذلك لما سببته تلك الأقوال من بلبلة بين صفوف الباحثين.

إن هذه المسألة ـ مسألة الحكم على مراتب التقريب ـ في غاية من الحساسية، ولا تبنى على أحكام مرتجلة، أول من يخالفها هو قائلها؛ لعدم قناعته بما قال!

وفيما سيأتي من المباحث ـ إن شاء الله ـ سوف نبين مراد ابن حجر من هذه المراتب، بنفس الطريقة التي اتبعناها مع الشيخ شاكر ـ رحمه الله ـ ونزيد عليه بعض ما وقفنا عليه من أحكام لأئمة النقد على أحاديث أصحاب هذه المراتب، ونسأل الله أن يعيننا، ويوفقنا للصواب.

وسوف نبدأ بالمرتبة السابعة وهي «المستور»؛ وذلك لأننا توصلنا إلى أن هذه المرتبة هي آخر مراتب التعديل عند ابن حجر، كما أنها هي نفسها أول مراتب التجريح عنده. فهي الحد الفاصل بين «الجرح» وبين «التعديل»، وهي نفسها يمكن أن تلتحق بمراتب التعديل، كما يمكن أن تلتحق بمراتب التجريح، على ما سيأتي بيانه ـ إن شاء الله ـ .

المبحث الثاني

الدرجة السابعة عند ابن حجر وحكمها

المستور أو مجهول الحال

المطلب الأول: من هو المستور؟

قال ابن القطان الفاسي[1]: «المستورون: من روى عن أحدهم اثنان فأكثر، ولم تعلم مع ذلك أحوالهم» .أ.هـ .

وقال ابن حجر[2]: «وإن روى عنه اثنان فصاعداً، ولم يوثق، فهو«مجهول الحال»، وهو (المستور) » .أ.هـ.

وهذا التعريف واضح جداً في تحديد المراد بهذه المرتبة، فهو قد روى عنه أكثر من واحد، وهذا ما يرفع جهالة عينه. لكن لم يرد فيه توثيق يرفع شأنه، بل سكت عنه، ولم يعرف حاله.

المطلب الثاني: مظان المسائل

كتاب«التاريخ الكبير» للبخاري، و«الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم، هما أكثر الكتب اشتمالاً على هؤلاء«المستورين»؛لأن فيهما طائفة كبيرة من الرواة لم يذكرا فيهم جرحاً ولا تعديلاً،مع أنه روي عن كل واحد منهم أكثر من واحد.

---

(١) الوهم والإيهام : (١/ ١٦٢ب).

(٢) نزهة النظر : (ص٥٣).

ولم يسكت ابن أبي حاتم ـ خاصة ـ عن الراوي إلا لأنه لم يبلغه فيه شيء، ولو بلغه فيه شيء لقاله عنه[1].

قال ابن القطان الفاسي[2]: «ونبين الآن أن أبا محمد بن أبي حاتم إنما أهمل هؤلاء من الجرح والتعديل، لأنه لم يعرفه فيهم (أي: لم يعرف الجرح والتعديل) فهم عنده مجهولو الأحوال» .أ.هـ.

وابن حجر اعتمد في هذه المرتبة اعتماداً واسعاً على كتابي«البخاري»«وابن أبي حاتم»، فمن روى عنه أكثر من واحد، وسكتا عنه، وتابعهم غيرهم في هذا السكوت جعله من هذه المرتبة.

ومن أمثلة هؤلاء: إبراهيم بن عبدالله بن المنذر، وإبراهيم بن عمر الصنعاني، والأخنس بن خليفة الضبي، وإسحاق بن عبد الله بن جعفر، وحماد بن عيسى، وحمزة بن نصير، وغيرهم كثير.

وقد يُدخل ابن حجر في هذه المرتبة من يسكت عنه البخاري وابن أبي حاتم، ويذكره ابن حبان في«الثقات» إذا كان من غير التابعين، ممن لم يعرفهم ابن حبان نفسه.

ومن أمثلة هؤلاء: ثعلبة بن مسلم، وجنيد ـ هكذا غير منسوب ـ وحكيم بن شريك، وغيرهم.

وقد يدخل فيها أيضاً من جهله ابن أبي حاتم، وابن المديني، أو ابن القطان الفاسي..، وهؤلاء الثلاثة يطلقون لفظة«مجهول» على«مجهول الحال»، ولا يفرقون بين«مجهول» و«مجهول الحال» في الغالب.

ومن أمثلة هؤلاء: أنس بن حكيم الضبي، جهله ابن المديني، وأيوب بن بشير

(١) قال ابن ابي حاتم في «الجرح والتعديل» ٢/٣٨. على أنا قد ذكرنا أسامي كثيرة مهملة من الجرح والتعديل كتبناها؛ ليشتمل الكتاب على كل من روى عنه أهل العلم رجاء وجود الجرح والتعديل ، فنحث ملحقوها بهم من بعد ان شاء الله تعالى» أ.هـ.

(٢) الوهم والإيهام: (٢/ ١٣٥ ب).

الأنصارى، جهله أبو حاتم، وأيوب بن عبد الله القرشي، جهله ابن المديني ، والحارث بن مخلد، جهله ابن القطان الفاسي، وحمزة بن محمد بن حمزة الأسلمي، جهله الفاسي أيضاً، وحميد بن يزيد، قال فيه ابن القطان الفاسي: مجهول الحال.

وكذا يدخل في هذه المرتبة من جهله غير هؤلاء ممن هو على هذا المذهب في عدم التفرقة بين«مجهول» و«مجهول الحال».

مثل: الخطيب البغدادي، وابن حزم، والذهبي.

ومن أمثلة هؤلاء: الحسين بن محمد الجريري، قال الخطيب: مجهول.

وحفص بن بغيل، قال فيه ابن حزم: مجهول.

وحميد بن يزيد، قال فيه الذهبي: لا يدرى من هو؟

وكما علمنا إن ابن حجر قد يدخل في هذه المرتبة من ذكره ابن حبان في«ثقاته» من المتأخرين، ولم يتابع على هذا التوثيق، فهو توثيق غير معتبر عند ابن حجر، فكذلك يدخل في هذه المرتبة من ضعف ممن لا يعتبر بتضعيفه، ولم يتابع على هذا التضعيف مثل الأزدي.

ومثال ذلك: الحكم بن عبدة الشيباني، سكت عنه الأئمة، وقال الأزدي: ضعيف.

وهكذا نعلم من هذا الاستعراض الموجز أن ابن حجر كان منهجيا مدققاً في الحكم على الراوي بهذه المرتبة، وكان متمشياً مع قواعد منضبطة غير مختلة، بعضها سبق إليها، والبعض الآخر أداه إليه اجتهاده وتحريره.

المطلب الثالث: حكم رواية المستور

للعلماء في حديث المستور ثلاثة مذاهب:

الأول: القبول مطلقاً، قاله جماعة من المحدثين، ومنهم: النووي.[1]

الثاني: الرد مطلقاً، وهو مذهب الجمهور.

الثالث: التوقف في قبوله ورده حتى تتبين حاله، فيقبل، أو يرد، ونصره ابن حجر قال ابن القطان الفاسي[2] في بيان حكم من سكت عنهم ابن أبي حاتم: «قسم لم يرو عن أحدهم إلا واحد، فهذا لا تقبل روايته.

وقسم روى عنهم أكثر من واحد، فهؤلاء هم المساتير، الذين اختلف في قبول رواياتهم، فطائفة من المحدثين تقبل رواية أحدهم اعتماداً على ماثبت من إسلامه برواية عدلين عنه شريعة من الشرائع، وما عهدناهم يروون الدين والشرع إلا عن مسلم، وهم لا يبتغون في الشاهد والراوي مزيداً على إسلامه، بل يقبلون منه، مالم تتبين جَرحَةٌ، فيُعمل بحسبها.

وطائفة ردت هذا النوع، وهم الذين يلتمسون في الشاهد والراوي مزيداً على إسلامه، وهو: العدالة». أ.هـ قول ابن القطان.

قال ابن حجر في «النكت» (١/ ٨٠): «إن جمهور المحدثين لا يقبلون رواية المستور وهو قسم من المجهول، فروايته بمفردها ليست بحجة عندهم، وإنما يحتج بها عند بعضهم بالشروط التي ذكرها الترمذي». أ.هـ.[3]

وقال ابن حجر[4]: «وإن روى عنه اثنان فصاعداً فهو (مجهول الحال) وهو

---

(١) حيث قال في المجموع ٩/ ٣٤ ينشر مكتبة الارشاد « والأصح جواز الاحتجاج برواية المستور».

(٢) الوهم والايهام: (٢/ ١٣٥ب)

(٣) وسيأتي ذكر شروط الترمذي بعد قليل.

(٤) نزهة النظر: (ص٥٣).

(المستور)، وقد قبل روايته جماعة بغير قيد، وردها الجمهور، والتحقيق أن رواية المستور ونحوه مما فيه الاحتمال لا يطلق القول بردها، ولابقبولها، بل يقال: هي موقوفة إلى استبانة حاله، كما جزم به إمام الحرمين[1]، ونحوه قول ابن الصلاح فيمن جرح بجرح غير مفسر» .أ.هـ .

ومذهب التوقف في رواية المستور إلى أن تستبين حاله هو الأقرب إلى الصواب، وهو الذي تقتضيه مناهج التحقيق عند العلماء.

والسؤال هنا: كيف تستبين لنا حال«المستور»، وهو ممن سكت عنه أئمة النقد، ولم يرد فيه جرح ولا تعديل؟

والجواب: هو بورود المتابعة أو الشاهد.

قال السخاوي[2] :«المستور حين يروي، يحتمل أن يكون ضبط المروي، ويحتمل أن لا يكون ضبطه، فإذا ورد مثل ما رواه أو معناه من وجه آخر، غلب على الظن أنه ضبط، وكلما كثر المتابع قوى الظن» .أ.هـ .

وفي كتاب «النكت على ابن صلاح»(٢/ ٧٦٩)، ذكر ابن حجر حديث ابن عبد الله بن مغفل، قال:«كان ابن عبد الله بن مغفل ـ رضى الله عنه ـ إذا سمع أحداً يقرأ ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ يقول: صليت خلف رسول الله ﷺ وخلف أبي بكر وعمر -رضي الله عنهم- فما سمعت أحداً منهم يقرأ ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾[3]،قال ابن حجر: وهو حديث حسن، لأن رواته ثقات، ولم يصب من ضعفه بأن ابن عبد الله بن مغفل مجهول لم يسم[4]، فقد ذكره البخاري في«تاريخه» فسماه:«يزيد»،ولم يذكر هو ولا ابن أبي حاتم جرحاً، فهو«مستور»اعتضد حديثه،وقد احتج أصحابنا وغيرهم بما هو دون ذلك» .أ.هـ.

---

(١) انظر البرهان في أصول الفقه : (١/ ٦١٤) الفقرة (٥٥٣-٥٥٤).

(٢) فتح المغيث :(١/ ٦٦).

(٣) سنن النسائي :(٢/ ١٠٤) ، وسنن ابن ماجه : برقم (٨١٥).

(٤) كأنه يريد ابن عبدالبر فهو الذي قال عن ابن عبدالله بن مغفل مجهول . انظر «الانصاف فيما بين العلماء من الإختلاف» لابن عبدالبر - ضمن مجموعة الرسائل المنيرية - المجلد الاول ص (١٥٩).

ثم ساق ابن حجر بعض ما يعضد هذا الحديث من شواهد.

والذي يهمنا من هذا المثال أمور:

١ ـ المراد بالمستور عند ابن حجر.

٢ ـ التوقف في روٰاية المستور حتى يعضد، فيقبل.

٣ ـ إذا اعتضد حديث المستور صار حديثاً حسناً لغيره.

٤ ـ أن الحديث الحسن لغيره احتج به الشافعية وغيرهم.

المطلب الرابع: المستور إذا اعتضد حديثه فهو في رتبة الحديث الحسن لغيره

قال ابن الصلاح وهو يُعرّف «القسم الأول» من«الحديث الحسن»[١]:

«الحديث الذي لا يخلو رجال إسناده من «مستور» لم تتحقق أهليته، غير أنه ليس مغفلاً كثير الخطأ فيما يرويه، ولا هو متهم بالكذب في الحديث، أي لم يظهر منه تعمد الكذب في الحديث، ولا سبب آخر مفسق، ويكون متن الحديث مع ذلك قد عرف مثله أو نحوه من وجه آخر أو أكثر، حتى اعتضد بمتابعة من تابع رواية على مثله،أو بما له من شاهد،وهو ورود حديث آخر بنحوه» .أ.هـ.
ثم قال: وكلام الترمذي على هذا القسم يتنزل.

وكذلك عرفه ابن كثير في«المختصر»(ص٣٧).

وقال ابن حجر[٢] وهو يُعرِّف «الحسن لغيره»:«وهو الذي يكون حسنه بسبب الاعتضاد. نحو حديث«المستور» إذا تعددت طرقه» .أ.هـ .

وقال النووي[٣]:«وأما الحديث الحسن فقسمان: أحدهما: ما لا يخلو إسناده

(١) المقدمة : (ص١٠٤).

(٢) نزهة النظر : (ص٢٤).

(٣) المجموع شرح المهذب.

من«مستور» لم تتحقق أهليته، وليس مغفلاً كثير الخطأ، ولا ظهر منه سبب مفسق، ويكون متن الحديث معروفاً برواية مثله،أو نحوه من وجه آخر» .أ.هـ.

وقال السخاوي[1]:«الحسن لغيره: أن يكون في الإسناد«مستور» لم تتحقق أهليته، غير مغفل، ولا كثير الخطأ في روايته، ولا متهم بتعمد الكذب فيها، ولا ينسب إلى مفسق آخر، واعتضد بمتابع أو شاهد» .أ.هـ.

قلت: وهذا هو الذي يحسنه الترمذي في«سننه»، إذ قرر غير واحد من العلماء[2]: أن تحسين الترمذي إنما هو «للحسن لغيره».

قال ابن حجر[3]:«إن الترمذي لم يعرّف «الحسن» مطلقاً،وإنما عرّفه بنوع خاص منه وقع في كتابه، وهو ما يقول فيه:«الحسن» من غير صفة أخرى» .أ.هـ.

ثم قال ابن حجر: (وعبارته ـ أي : الترمذي ـ ترشد إلى ذلك، حيث قال في«آخر كتابه»[4] :«وما قلنا في كتابنا «حديث حسن» فإنما أردنا به حسن إسناده عندنا ، إذ كل حديث يروى لا يكون راويه متهماً بكذب، ويروى من غير وجه نحو ذلك، ولا يكون شاذاً، فهو عندنا حديث حسن». فعُرف بهذا أنه إنما عرّف الذي يقول فيه«حسن» فقط). انتهى كلاما بن حجر.

ومن هذا نخلص إلى أن المستور إذا توبع فحديثه «حسن لغيره»، وهو الحديث الذي يحسنه الترمذي في«كتابه».

---

(١) فتح المغيث :(١/٦٨).

(٢) انظر نزعة النظر : (ص٢٦).

(٣) المصدر نفسه

(٤) سنن الترمذي : (٥/٧٥٨).

المطلب الخامس: مرتبة المستور في آخر مراتب التعديل عند ابن حجر

وهذا نستخلصه مما تقدم بيانه، إذ أنّ حديث المستور مقبول بشرط الاعتضاد، وهذا يعني رجحان تعديله، كما أنه إذا لم يُعضد يُردّ، لا لضعفه، بل لأنه لم يتبين لنا حاله.

وعبارة ابن حجر تبين هذا أوضح بيان حيث قال في«النزهة»(ص١٤): «إن وجدت قرينة تلحقه بأحد القسمين التحق، وإلا فيتوقف فيه، وإذا توقف عن العمل به صار كالمردود، لا لثبوت صفة الرد، بل لكونه لم توجد فيه صفة توجب القبول».

فالحد الفاصل بين مراتب«التوثيق» وبين مراتب«التضعيف» عند ابن حجر هو هذه المرتبة«المستور» أو«مجهول الحال»، وبالسبر يمكن أن يلتحق صاحب هذه المرتبة بمن فوقه فيكون من«المقبولين»، أو يلتحق بمن هو دونه فيكون من«الضعفاء» من حيث رد حديثه.

المطلب السادس: إذا كان حديث المستور بالاعتضاد حسنا لغيره فحديث المقبول عند ابن حجر حسن لذاته

وهذا قد بُيّن في موضعه[1]، لكن أحببنا أن نشير هنا إلى ذلك؛ لأن تسلسل المراتب عند ابن حجر تسلسل يدل على أن الدرجة المذكورة هي أدنى من سابقتها وأعلى من لاحقتها، والله أعلم.

---

(١) انظر المبحث الثالث من هذا الكتاب.

المطلب السابع: هل صحح بعض النقاد للمستور؟

والجواب: نعم. وإليك هذا المثال:

حديث علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ أن عماراً استأذن على النبي ﷺ فقال: (ائذنوا للطيب المطيب).

هذا الحديث رواه عن علي: هانىء بن هانىء الهمداني الكوفي، وهذا لم يرو عنه إلا أبو إسحاق السبيعي، لكن قال عنه النسائي: لا بأس به. وذكره ابن حبان في الثقات.[1]

فهو في حقيقة الحال«مجهول العين»؛ لأنه لم يرو عنه إلا واحد، لكن ورد توثيقه من معتبر، فارتفع إلى«مجهول الحال» أو«مستور».

ولهذا قال ابن حجر فيه«مستور» على ما بيَّن من قاعدته في«التقريب».

وهانىء بن هانىء تفرد بهذا الحديث عن علي، قال البزار:«لا نعلم رواه عن علي إلا هانىء بن هانىء»[2].

وقد جهدت للوقوف على متابع لهانىء في هذا الحديث فلم أجد، ثم بحثت له عن شاهد فلم أجد أيضاً.

فهذا الحديث إذن رواه مستور، لم يعتضد حديثه.

ومع هذا فقد أدخله أصحاب الصحاح في«صحاحهم» ـ غير البخاري ومسلم ـ فقد رواه ابن حبان، والحاكم، والضياء في«المختارة»، وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي، وقال الترمذي عنه: حسن صحيح.[3]

---

(١) تهذيب التهذيب : (١١/ ٢٢-٢٣).

(٢) مسند علي : حديث (٨٠١).

(٣) انظر الأحاديث : (٧٩٩-٨٠١) من مسند البزار وتخرجاتها.

وهذا يؤيد ما قدمناه من أن بعض المحدثين يقبل رواية المستور على إطلاقها، والله أعلم.

ومن أمثلة تصحيح العلماء لحديث المستور:

١ ـ أبو بكر بن عبيد الله بن أنس (مجهول الحال).

صحح له الحاكم في «المستدرك» (٤/ ١٧٧)، ووافقه الذهبي.

٢ ـ عبد الرحمن بن أبي كريمة ـ والد إسماعيل السُدّي ـ (مجهول الحال).

صحح له الحاكم في «المستدرك» (٤/ ٣٥٢)، ووافقه الذهبي.

٣ ـ المثنى بن عبد الرحمن الخزاعي (مستور).

صحح له الحاكم (٤/ ١٠٨)، ووافقه الذهبي.

٤ ـ أنس بن حكيم الضبي البصري (مستور).

وصحح له الحاكم (١/ ٢٦٣).

المطلب الثامن: هل لنا أن نصحح حديث المستور إذا اعتضد؟

والجواب: كلا، لا يحق لنا ذلك.

قال ابن حجر وهو يعدد أقسام الأحاديث التي اختلف فيها العلماء[1]: «رواية المستورين، فإن روايتهم مما اختلف في قبولها وردها».

ثم قال: «إنّ هذا القسم وإن كان مما اختلف في قبول حديثهم ورده، إلا أنه لم يطلق أحد على حديثهم اسم «الصحة»، بل الذين قبلوه جعلوه من جملة «الحسن» بشرطين:

---

(١) النكت على ابن الصلاح : (١/ ٣٧٠).

أحدهما: أن لا تكون رواياتهم شاذة.

ثانيهم: أن يوافقهم غيرهم على رواية ما رووه.

فقبولها حينئذ إنما هو بإعتبار المجموعية -كم قرروا في الحسن- والله أعلم» .أ.هـ.

وقال أيضاً في موضع آخر من هذا الكتاب(١/ ٤٠٢)، وهو يتحدث عن الاحتجاج بحديث«المستور» إذا اعتضد:«فلا يتجه إطلاق الاتفاق على الاحتجاج به جميعه، ولا دعوى الصحة فيه إذا أتى من طرق» .أ.هـ .

وعلى ذلك فلا يسوغ لأحد أن يصحح إسناداً فيه راوٍ مستور اعتضد بطرق أخرى؛ لأن الأحكام قد استقرت، والله أعلم.

المطلب التاسع: هل حسن أحد من النقاد للمستور؟

والجواب على ذلك : نعم. ومن هؤلاء ابن حجر نفسه، لكنه لم يصرح أي نوع من «الحسن» هو!

ومن الأمثلة على ذلك: عبد الرحمن بن كيسان ـ مولى خالد بن أسيد ـ قال عنه في «التقريب»: مستور.

وقال في «الإصابة»(٥/ ٣١٥) في ترجمة والده كيسان:«روى عنه عبد الرحمن حديثاً أخرجه ابن ماجه بسند حسن»[1] .أ.هـ .

فتأمل حكم ابن حجر هنا، على«إسناد الحديث»، وليس على أصله. وكذا صنع البوصيري أيضاً.

والمراد هنا هو«الحسن لغيره» كما يفهم مما تقدم، والله أعلم.

---

(١) الحديث في سنن ابن ماجه ١/ ٣٣٣ برقم (١٠٥٠) و (٥٠٥١) ، وقال البوصيري : اسناده حسن . وقال أيضاً : وليس لكيان عند ابن ماجه سوى هذا الحديث ، وليس له شيء في بقية الخمسة الاصول أ.هـ.

المطلب العاشر: حديث المستور إذا اعتضد، هل يحتج به؟

والجواب: إن غير واحد من علماء المصطلح نقلوا الاتفاق على جواز الاحتجاج بالحسن الذاتي، فهل هذا الاتفاق ينصرف إلى«الحسن لغيره»؟

قال ابن حجر في«النكت»(١/ ٤٠١): «لم أر من تعرض لتحرير هذا» .أ.هـ.

ثم نقل عن ابن القطان الفاسي ما يفيد بأن هذا القسم من«الحسن» لا يحتج به كله، بل يعمل به في «فضائل الأعمال»، ويتوقف عن العمل به في الأحكام، إلا إذا كثرت طرقه، أو عضده اتصال عمل، أو موافقه شاهد صحيح، أو ظاهر القرآن.

قال ابن حجر: وهذا حسن رايق لا أظن منصفاً يأباه.

قلت: دل هذا الكلام على تبعيض«الحسن لغيره»، فمنه ما يحتج به في الأحكام بالشروط المذكورة، ومنه ما يعمل به في فضائل الأعمال ونحوها، والله أعلم.

وختاماً. لا بأس من طرح السؤال التالي: هل يوجد في رواة الصحيحين من حكم عليه ابن حجر بأنه «مستور»؟

والجواب: نعم. ومنهم: نوف البِكالي، فقد أخرج له البخاري ومسلم، ولكن حقه أن يقول فيه ابن حجر: «مقبول». حيث أثنى عليه غير واحد من أهل الشام، وهو من كبار التابعين.

وقد قال ابن حجر عن رواة «الصحيح»[1]: «جهالة الحال مندفعة عن جميع من أخرج لهم في «الصحيح»؛ لأن شرط الصحيح أن يكون راويه معروفاً بالعدالة، فمن زعم أن أحداً منهم«مجهول الحال» فقد نازع المصنف في دعواه أنه معروف» .أ.هـ .

---

(١) هدي الساري : (ص٣٨٤).

المبحث الثالث

الدرجة السادسة عند ابن حجر

المقبول

هذه المرتبة أكثر ابن حجر من استعمالها في «كتابه» تقريب التهذيب، ولم تكن قبله ظاهرة هذا الظهور، ولم يستعملها سابقوه من النقاد، ولا لاحقوه إلا قليلاً.[1]

إلا أن اجتهاد ابن حجر وتحريره للمراتب أدياه إلى اعتماد هذه المرتبة بين مراتب التعديل.

وقد قسم «المرتبة السادسة» إلى قسمين:

الأولى: مقبول.

الثانية: لين الحديث.

وسوف نخصص القسم الأول لدراسة المسألة الأولى من المرتبة السادسة، ونفرد قسماً ثانياً لدراسة المسألة الثانية.

---

(١) من هؤلاء السابقين: الإمام الذهبي في «الكاشف»؛ لكنه قليل.
قال في (إسحاق بن جعفر الصادق): مقبول. وهو عند ابن حجر: صدوق.
وقال في (إسحاق بن عبيد الله بن أبي ملكية): مقبول. وهو عند ابن حجر: مجهول الحال. وقال في (إسماعيل بن عبيد الله بن رفاعة): مقبول. وهو عند ابن حجر: مقبول. وغالب (المقبولين) عند ابن حجر سكت عنهم الذهبي في «الكاشف».

القسم الأول من المرتبة السادسة: (المقبول)

المطلب الأول: التعريف بـ - المقبول عند ابن حجر

قال رحمه الله: «من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله».

وهذا المصطلح يقوم على ركنين:

الأول: قلة الحديث.

الثاني: عدم ثبوت ما يقتضي ضعفه وترك حديثه.

وقد التزم رحمه الله بهذا أيما التزام.

ولقد تتبعت كثيراً من هؤلاء «المقبولين»، فرأيت غالبهم ممن له الحديث الواحد، أو الحديثان، وقلَّ منهم من يتناول الثلاثة، أما فوقها فهو نادر. وقد وجدت أكثر راوٍ أدخله ابن حجر في هذه المرتبة راوياً عنده ستة أحاديث.

أما الركن الثاني: فإن أمثال هؤلاء المقلّين قلما يرد فيهم الجرح، لقلة حديثهم، وبالتالي قلة خطئهم. بل العكس هو الصحيح، فغالباً ما يوثقون، ويوثقهم أئمة. ولو كانوا من أصحاب الأحاديث الكثيرة، لوضعهم ابن حجر في مرتبة «ثقة» أو «صدوق»؛ لكن لقلة حديثهم مع ورود التوثيق. جعلهم ابن حجر في هذه المرتبة.

والملاحظ أن الركن الأساسي عند ابن حجر لهذه المرتبة هو «قلة الحديث»، ومن كان عنده الحديث أو الحديثان أو الثلاثة، ففي الغالب يكون ضبطه لها، وتعاهده إياها أكثر من ضبط صاحب الأحاديث الكثيرة. ولذلك ترى الخلاف واسعاً بين العلماء في المرتبة الأعلى من هذه المرتبة، وهي «الخامسة»، بينما لا يكاد يظهر في هذه المرتبة.

وغالب الكلام الوارد في أصحاب هذه المرتبة يقوم أساسا على «التجهيل»؛ لأن هذا الراوي الذي لا يرو إلا حديثا واحداً، ففي الغالب يكون الراوي عنه واحداً أيضا.

وتفرّد الراوي عن شيخ، يضع ذلك الشيخ في عداد «المجاهيل». فغالب «المقبولين» في الأصل «مجاهيل».

ولكن لورود التوثيق في هذا الراوي من إمام معتبر أو أكثر، هو الذي يرفع من شأنه، ويكون هذا التوثيق بمثابة رفع الجهالة، أي يقوم مقام الراوي الآخر عنه، بل يخرجه من هذه المرتبة «مجهول الحال» إلى مرتبة أعلى، وهي «المقبولية» عند ابن حجر.

ومن كان هذا حاله ـ أي :«قلة الحديث» وورود التوثيق ـ ما المانع من قبول حديثه والاحتجاج به؟

إنه لا مانع من ذلك، سوى ما استقر في أذهان البعض أن مصطلح «مقبول» من «مراتب الضعف» عند ابن حجر. وهو على التحقيق ليس كذلك.

وهذا ما يفسر وجود عشرات الرواة من هذه المرتبة في «الصحيحين»، أما غير الصحيحين ـ ممن التزم الصحة ـ فشيء يفوق ذلك بكثير.

وإذا شئت التدليل على ما قدمنا من أن المقبول عند ابن حجر يقوم على ركن أساسي، وهو قلة الحديث، **فإليك هذه النماذج**:

١ ـ بدر بن أصرم المروزي: مقبول (خ).

روى عن ابن المبارك، وروى عنه البخاري حديثاً «الجهاد» وعبيد الله بن واصل البخاري، وإسحاق بن إسماعيل السمرقندي، وغيرهم.

قال ابن عدي: لا يعرف.[1]

(١) تهذيب التهذيب: (١/ ٥٠٠).

قلت: فهذا له حديث واحد، وروى عنه البخاري وغيره، وقال ابن عدي: لا يعرف. وهذا القول مردود، إذ عرفه البخاري وروى عنه في «الصحيح».

٢ ـ **جابر بن إسماعيل الحضرمي المصري**: مقبول (بخ م د س ق).

روى عن عُقَيل بن خالد، وحيى بن عبد الله المعافري. وروى عنه ابن وهب.

ذكره ابن حبان في «الثقات». وأخرج ابن خزيمة حديثه في «صحيحه» مقروناً بابن لهيعة، وقال: ابن لهيعة لا أحتج به، وإنما خرجت هذا الحديث؛ لأن فيه جابر بن إسماعيل» .أ.هـ [١].

قلت: فهذا لم يرو عنه إلا واحد، ولم يوثقه إلا ابن حبان، وليس له إلا حديث واحد، واحتج به واحد من أصحاب «الصحاح».

٣ـ **حبيب الأعور المدني، مولى عروة بن الزبير**: مقبول من الثالثة (م د س).

روى عن عروة بن الزبير، وعن أمه أسماء بنت أبي بكر.

وعنه: الزهري، وأبو الأسود يتيم عروة، وعبيد الله بن عروة.

قال ابن سعد: كان قليل الحديث. وقال ابن حجر: روى له مسلم حديثاً واحداً.

وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: يخطىء [٢].

٤ ـ **حماد بن حميد الخراساني**: مقبول (خ).

روى عنه البخاري حديثاً عن عبيد الله بن معاذ في الاعتصام.

---

(١) تهذيب التهذيب: (٢/ ٣٧).

(٢) تهذيب التهذيب: (٢/ ١٩٣).

قال ابن حجر: ولا يعرف إلا في هذا الحديث.[1]

٥ ـ خالد بن غَلاّق القيسي: مقبول (بخ م).

روى عن أبي هريرة حديث الدعاميص.

وعنه سعيد الجُريري، وأبو السليل. ذكره ابن حبان في «الثقات».

وقال ابن سعد: كان ثقة قليل الحديث.[2]

٦ ـ رفاعة بن الهيثم بن الحكم الواسطي: مقبول (م).

روى عن خالد بن عبد الله الواسطي، وهشيم.

وعنه مسلم، وبَحْشل، وغيرهما.

قال ابن حجر: ذكر بعضهم أن مسلماً روى عنه ثلاثة أحاديث.[3]

٧ ـ سالم بن أبي سالم الجيشاني المصري: مقبول (م د س).

روى عن أبيه، وعبد الله بن عمرو، ومعاوية بن معتب.

وعنه ابنه عبد الله، ويزيد بن أبي حبيب، وغيرهما.

ذكره ابن حبان في «الثقات». وله عند مسلم وأبي داود والنسائي حديث واحد، وهو: (يا أبا ذر، لا تأمرن على اثنين، ولا تولين مال يتيم).[4]

٨ ـ شجاع بن الوليد البخاري: مقبول (خ).

---

(١) التهذيب: (٣/ ٦).

(٢) التهذيب: (٣/ ١١٢).

(٣) التهذيب: (٣/ ٢٨٢).

(٤) تهذيب التهذيب: (٣/ ٤٣٥).

روى عن عبد الرازق، وعبيد الله بن موسى، وأبي نعيم.

روى عنه البخاري، وأحمد بن عبدة الآملي، وسهل بن شاذويه.

قال ابن حجر: ليس له في «الصحيح» سوى حديث واحد في «المغازي»[1].

٩ ـ **طلق بن معاوية النخعي**: مقبول (بخ م س).

روى عن شريح القاضي، وأبي زرعة بن عمرو بن جرير.

وعنه حفيده حفص بن غياث، وسفيان الثوري، وشريك القاضي.

ذكره ابن حبان في «الثقات». وله عند مسلم والنسائي والبخاري في «الأدب المفرد» حديثٌ واحد وهو: (من مات له ثلاثة...).[2]

١٠ ـ **هشام بن عمرو الفزاري**: مقبول.

هذا لم يرو له أصحاب الصحيح، ولكن أوردناه للتنبيه على خطأ وقع في علامة من أخرجوا له. فقد جعلها محقق التقريب (ع) عيناً، وهو خطأ إنما هو «للأربعة». ولكن إيراده نموذجاً لما نبحث هنا أمر له دلالته. فهذا روى عن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، عن علي، في القول بعد الوتر. وهو حديث: (اللهم أني أعوذ برضاك من سخطك، وأعوذ بمعافاتك من عقوبتك...).

وقد رواه عنه: حماد بن سلمة.

قال ابن معين: لم يروه غيره، وهو ثقة.

وقل أبو حاتم: شيخ قديم.

وقال أبو داود: هو أقدم شيخ لحماد.

---

(١) تهذيب التهذيب: (٤/ ٣١٥).

(٢) تهذيب التهذيب: (٥/ ٣٤).

وقال أحمد: من الثقات.

وذكره ابن حبان في «الثقات».[1]

وأنت ترى أن هذا الرجل تفرد عنه حماد بن سلمة، وليس له إلا حديث واحد؛ لكن توثيق هؤلاء أخرجه من دائرة «مجهول»، وألحقه بمرتبة «مقبول» عند ابن حجر.

المطلب الثاني: حكم رواية المقبول

اعلم أن «المقبول» يقابل «المردود» عند أهل اللغة، وعند أهل الحديث على السواء.

قال في نزهة النظر: «والمقبول هو ما يجب العمل به عند الجمهور».

وقال ابن حجر[2]: «وقد وجدنا في عبارة جماعة من أهل الحديث ألفاظاً يوردونها في مقام «القبول» ينبغي الكلام عليها، وهي: الثابت، والجيد، والقوي، والمقبول، والصالح» .أ.هـ .

فالحديث المقبول مصنف ضمن هذه المجموعة من أوصاف الأحاديث.

ومعلوم أن «المقبول» يطلق على «الصحيح» و«الحسن»؛ لكنه لا يطلق على «الضعيف» إلا أن العالم من أهل الحديث لا يعدل عن لفظة «صحيح» إلى «مقبول» أو «جيد» أو «قوي» أو «صالح» إلا لنكتة صارفة.

هذا فيما يتعلق بتقسيم الحديث إلى «مقبول» و «مردود»، ففي أي مراتب القبول يقع حديث الراوي المقبول عند ابن حجر؟

---

(١) تهذيب التهذيب: (١/ ٥٥).

(٢) النكت على ابن الصلاح: (١/ ٤٩٠).

والجواب: إن «المقبول» ليس مرتبة من مراتب «الصحة» عند ابن حجر، كما أنها ليست من مرات «الضعف»؛ لكنها مرتبة من مراتب «الحسن»، كما سيأتي ـ إن شاء الله.

[الأدلة على أن الراوي المقبول حديثه حسن]

وسنسوق أدلتنا على أن المقبول حديثه «حسن» على الترتيب الآتي:

الدليل الأول: تخريج أصحاب الصحاح للمقبول.

من يذكره ابن حبان في «الثقات» وكان قد سكت عنه الأئمة، وخاصة فيمن تقادم بهم العهد من التابعين، هم من شرط الصحيح عند ابن حبان، إذا عري عن التدليس، وكان الراوي عنه ثقة، وكذا هو من شرط الصحيح عند ابن خزيمة، ومن باب أولى عند الحاكم. وكذلك هو على شرط الصحيح عند الضياء المقدسي في «المختارة».

فكم عند هؤلاء من راوٍ سكت عنه السابقون من الأئمة أدخله ابن حبان في «ثقاته»، واحتج به في «صحيحه»، وأدخلوا حديثهم في صحاحهم. وقد علم هذا بالاستقراء من فعلهم.

وأكثر الكتب إخراجاً لهؤلاء المقبولين هو كتاب «الأحاديث المختارة» للضياء المقدسي، الذي هو بإجماع النقاد أعلى مزية من كتاب «المستدرك»، ويوازي في تصحيحيه ابن حبان والترمذي. كما ذكر ذلك غير واحد من العلماء.

قال السخاوي[1]: «من مظان (الصحيح) (المختارة) مما ليس في الصحيحين أو أحدهما».

وقال السيوطي[2]: «ومنهم ـ أي: ممن صنفوا في الصحيح ـ الحافظ ضياء

---

(١) فتح المغيث: (١/ ٣٧).

(٢) تدريب الراوي: (١/ ١٤٤).

الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي، جمع كتاباً سماه «الأحاديث المختارة» التزم فيه الصحة» .أ.هـ .

وقال الذهبي عن أحاديث «المختارة»: «وهي الأحاديث التي تصلح أن يحتج بها سوى ما في الصحيحين»[1].

وعندما عدد الكتاني [2]«كتب الصحة» ذكر منها «كتاب المختارة»، وقال: «التزم فيه الصحة، وذكر فيه أحاديث لم يسبق إلى تصحيحها، وقد سُلِّم له فيها سوى أحاديث يسيرة جداً تعقبت عليه» ثم قال: «وذكر ابن تيمية والزركشي وغيرهما أن تصحيحه أعلى مزية من تصحيح الحاكم». وأضاف«ذكر الزركشي في (تخريج الرافعي): أن تصحيحه أعلى من تصحيح الحاكم، وأنه قريب من تصحيح الترمذي وابن حبان» .أ.هـ .

ثم نقل ما يشبه هذا عن ابن عبدالهادي أيضاً.

قلت: وقد قال ابن كثير نحو هذا الكلام في «البداية والنهاية»[3].

فهو إذن من كتب «الصحة»، وتجنب صاحبه أن يدخل فيه ما أدخل الحاكم في «المستدرك» من الضعيف، ولذا رجحوه عليه، وسلموا له ما صحح من أحاديث سوى أحاديث قليلة.

ولقد طالعت أجزاء عديدة من هذا الكتاب، ورأيته يُدخل في كتابه هذا جملة من الرواة ممن هم من هذه المرتبة، الذين قال فيهم ابن حجر «مقبول». وهو في الغالب يعقب على الحديث بتعليقات مفيدة لمبحثنا هذا، منها: أنه يقول مثلاً: فلان ذكره البخاري وابن أبي حاتم في «كتابيهما»، ولم يذكرا فيه جرحاً، وذكره ابن حبان في «الثقات». وقد تكررت منه مثل هذه العبارة مرات عديدة. وهؤلاء غالب «المقبولين» عند ابن حجر.

---

(١) نقله النعيمي في ترجمة «الضياء المقدسي» في كتابه «الدارس في تاريخ المدارس»: (٢/ ٩٤).

(٢) الرسالة المستطرفة: (ص١٩ ـ ٢٠).

(٣) البداية والنهاية : (١٣/ ١٨١).

وهذه بعض الأمثلة لمن روى لهم في كتابه هذا ممن هم من هذه المرتبة:

(١) **عبد الملك بن حارث بن هشام** ، صاحب أبي هريرة. قال فيه ابن حجر: مقبول. وساق له حديثاً من طريقه في «مسند أبي بكر» (١/ورقة ١٤)، وهو حديث: (لم تؤتوا شيئا بعد كلمة الإخلاص مثل العافية).

وهذا الحديث أخرجه ابن حبان في «صحيحه»[١] من هذا الطريق أيضاً.

(٢) **أبو خالد المجوّز، واسمه**: ثابت بن سعد الطائي. قال ابن حجر: مقبول. وروى الضياء من طريقه حديثاً لأبي بكر (١/ورقة ٣١ ـ ٣٢).

(٣) **عبد الرحمن المُسْلي الكوفي**. قال ابن حجر: مقبول. وروى الضياء من طريقه حديثاً في «مسند عمر» (١/ورقة ٣٨ ـ ٣٩).

(٤) **أبو فراس** ـ لم يُسَمّ ـ يروى عن عمر. قال ابن حجر: مقبول. وأخرج له الضياء حديثاً عن عمر (١/ورقة ٤٦).

(٥) **عبد الله بن خليفة الهمداني**. قال ابن حجر: مقبول. وروى الضياء من طريقه حديثاً عن عمر (١/ورقة ٥٨ ـ ٥٩)، وهو الحديث المشهور: (أن كرسيه وسع السماوات والأرض، وأن له أطيطا كأطيط الرحل الجديد إذا ركب من ثقله).

(٦) **وكذا روي لعبد الله بن يسار الأعرج** (١/ورقة ٧٥). (وهو«مقبول» عند ابن حجر). حديث (ثلاثة لا يدخلون الجنة : العاق لوالديه، والديوث، ورجلة النساء).

وهذا الحديث رواه ابن حبان[٢]، والحاكم في «المستدرك»(٤/١٤٦ ـ ١٤٧) ـ كلاهما ـ من طريق عبد الله بن يسار الأعرج هذا.

وقد صححه الحاكم، ووافقه الذهبي.

---

(١) الإحسان (٢/١٥١) برقم: (٩٤٦).

(٢) الإحسان (٩/٢١٨): برقم (٧٢٩٦).

ولو استرسلت في ذكر أحاديث «المقبولين» التي أدخلها الضياء في «المختارة» مما ليس في الصحيحين أو أحدهما؛ لطال بنا البحث ، لكن هذه إشارات لبعض هؤلاء المقبولين:

(٧) الجهم بن الجارود (١/ ورقة ٧٨).

(٨) ميمون الكردي (١/ ورقة ٨٧).

(٩) عبد الله بن عمر بن سعيد القرشي (١/ ورقة ٩٣).

(١٠) أبو يحيى المكي (١/ ورقة ٩٧).

(١١) إسماعيل بن عبد الرحمن بن عطية (١/ ورقة ١٠٤).

(١٢) نعيم بن دجاجة (١/ ورقة ١٠٥).

(١٣) نعيم بن ربيعة (١/ ورقة ١٠٦).

(١٤) هرم بن أبي نسيب، أبو العجفاء السلمي(١/ ورقة ١٠٧)(١).

(١٥) يزيد بن الحوتكية (١/ ورقة ١١٠).

وغير هؤلاء كثير ممن قال فيهم ابن حجر «مقبول».

كما روى لأناس سكت عنهم البخاري وابن أبي حاتم، وذكرهم ابن حبان في «ثقاته»، وهم ليسوا من رواة الكتب الستة، فهم من هذه الدرجة. ونذكر منهم:

(١) محمد بن سليمان بن معاذ القرشي (١/ ورقة ٧٣).

(٢) الرُدَيني بن أبي مجلز السدوسي (١/ ورقة ٨٠).

(٣) حماد بن يزيد بن مسلم المنقري (١/ ورقة ١٠١).

---

(١) وحديثه أخرجه ابن حبان: (٧/ ٦٨): برقم (٤٦٠١)، والحاكم: (٢/ ١٧٥).

ومما سبق يمكننا أن نقول: إن حديث «المقبول» عند ابن حجر، قد أدخله أصحاب «الصحاح» في «صحاحهم» جميعاً، ولا استثني واحداً ممن صنف في «الصحيح».

فالبخاري روى لـ (٣٦) مقبولاً في «صحيحه».

ومسلم خرج لـ (٦٨) مقبولاً في «صحيحه».

وابن حبان أخرج لـ (١٤٩) مقبولا في «صحيحه».[١]

ولا يقل حال «صحيح ابن خزيمة» ولا «مستدرك» الحاكم عن هذه الكتب.

أما «المختارة»فقد عرفنا شيئاً من حاله قبل قليل.

وقد قال ابن حجر عن رواة الصحيحين: «ورواتهما قد حصل الاتفاق على القول بتعديلهم بطريق اللزوم، فهم مقدمون على غيرهم في رواياتهم، وهذا أصل لا يخرج عنه إلا بدليل»[٢]. أ.هـ.

وقد يتعلل البعض أن هؤلاء المقبولين لم يرويا لهم في «الأصول»، بل في المتابعات والشواهد.

والجواب: لقد احتجا بالمقبول، كما رويا له متابعة واستشهاداً. ومن أمثلة الاحتجاج بالمقبول:

جعفر بن ثور السوائي. قال ابن حجر: مقبول.

وروى له مسلم محتجاً به، كما أفاد المزي في«تهذيب الكمال» (٥/ ٢٠). ثم إن ما يخرجه البخاري ومسلم متابعة أو استشهاداً غالبه من قبيل«الحسن الذاتي»،

---

(١) إحصاء قام به الأستاذ عداب الحمش في كتابه «رواة الحديث الذين سكت عليهم أئمة الجرح والتعديل) : (ص٢٠٢).

(٢) النزهة: (ص٢٣).

وقليل منه ما هو ضعيف. ومعلوم أنهما أخرجا لمن هو دون «المقبول» على سبيل المتابعة، لكنه قليل، والغالب على ذلك «الحسن لذاته»، كما صرح بذلك ابن حجر في«النكت».[1]

وقد تقدم البحث في أن كثيراً من علماء الحديث ـ ومنهم أصحاب الصحيح ـ لم يكونوا يفرقون بين«الحسن والصحيح» ولذلك أدخلوا حديث المقبول في «صحاحهم».

فهل يحق لنا الآن أن نصحح حديث المقبول تأسّياً بمن سبق من أصحاب الصحيح؟

والجواب: كلا، لا يسوغ لنا ذلك الآن، لأن الاصطلاحات قد استقرت في ضوابط ما يطلق عليه اسم «الصحيح»، وفي ضوابط ما يطلق عليه اسم «الحسن».

ولهذا اقتضانا استقرار هذه الاصطلاحات إفراد مَنْ حديثه «حسن»، وإن كان من رواة كتب الصحة المجمع عليها، وهذا لا يقدح في شأن واحد من هذه الكتب، بل هذا ما اقتضته مناهج أهل الحديث في تصنيف الحديث إلى «صحيح» و«حسن»، والعلم عند الله تعالى.

الدليل الثاني: أن«المقبول» عند ابن حجر في«التقريب» يقابل«الثقة» عند غيره من علماء النقد.

قال الذهبي في«الموقظة»(ص٧٩): **من أخرج له الشيخان على قسمين:**

أحدهما: ما احتجا به في الأصول.

وثانيهما: من خرجا له متابعة وشهادة واعتباراً.

فمن احتجا به أو أحدهما، ولم يوثق ولا غمز، فهو «ثقة» حديثه قوي». أ.هـ.

---

(١) النكت: (١/٣١٦).

قلت: فالذي يعنيه الذهبي بقوله «لم يوثق ولا غمز» ممن روى له في «الصحيحين» يقابل «المقبول» عند ابن حجر.

وأنت ترى أن الذهبي نص على أن من كان هذا حاله فهو «ثقة وحديثه قوي».

وقال الذهبي في «الميزان» (١/٥٥٦). في ترجمة «حفص بن بغيل»: «قال ابن القطان: لا يعرف له حال، ولا يعرف. قلت: لم أذكر هذا النوع في «كتابي» هذا، فإن ابن القطان يتكلم في كل من لم يقل فيه إمام عاصر ذلك الرجل، أو أخذ عمن عاصره: ما يدل على عدالته، وهذا شيء كثير، ففي الصحيحين من هذا النمط خلق كثير «مستورون» ما ضعفهم أحد، ولا هم بمجاهيل» .أ.هـ.

فقوله: «خلق كثير مستورون، ما ضعفهم أحد، ولا هم بمجاهيل»، هم الذين عناهم ابن حجر بمرتبة«مقبول».

وقال الذهبي في موضع آخر من «ميزانه»(٣/٤٢٦) في ترجمة (مالك بن الخير الزيادي المصري): «وقال ابن القطان: هو ممن لم تثبت عدالته، يريد أنه ما نص أحد على أنه ثقة، وفي رواة الصحيحين عدد كثير ما علمنا أن أحداً نص على توثيقهم، والجمهور على أن من كان من المشايخ، قد روى عنه جماعة، ولم يأت بما ينكر عليه أن حديثه صحيح » .أ.هـ . قلت: وهذا يوضح ما تقدم. وهؤلاء الذين «روى عنهم الجماعة»، و«لم ينص أحد على توثيقهم»، ولم «يأتوا بما ينكر عليهم» هم «المقبولون» عند ابن حجر. والذهبي نص على توثيقهم، فصحح حديثهم، لكن ابن حجر جعلهم «مقبولين»، فحسّن حديثهم، كما سيأتي.

فهذه ثلاثة نصوص من الذهبي في من هو مسكوت عنهم، وروى لهم البخاري ومسلم في «صحيحهما».

الأول: «من احتجا به ولم يوثق ولا غمز».

والثاني: «في الصحيحين من هذا النمط خلق كثير مستورون ما ضعفهم أحد ولا هم بمجاهيل».

والثالث: «وفي رواة الصحيحين عدد كثير ما علمنا أحد نص على توثيقهم». هؤلاء الخلق وأمثالهم في كتب السنن، هم السبب الذي دعى ابن حجر؛ لابتكار مرتبة جديدة يضيفها إلى «مراتب التعديل»، وهي مرتبة «مقبول».

فالذهبي في النص الأول جعلهم «ثقات». الثاني «مستورين». وفي الثالث «حديثهم صحيح»، وهذا ـ كما ترى ـ اضطراب في الحكم من إمام كبير من أئمة النقد، هذا الاضطراب جعل ابن حجر يفكر في ضبط هذا الأمر بابتكار هذه المرتبة وإدراج هؤلاء وأمثالهم فيها، ونعم ما فعل.

ومن هنا نقول إن المنهجية والتنظيم العلمي عند ابن حجر فاقت ماكان عند سابقيه من النقاد، وضبطت ماكان سائباً من الاصطلاحات. والذي بقي علينا هو معرفة أحكام هذه الاصطلاحات عنده، وضبطها قدر الإمكان من خلال ما حكم به النقاد على أحاديث رجال هذه المرتبة، ومن خلال ما حكم به ابن حجر نفسه على أحاديث هؤلاء، وهذه خطوة في هذا الطريق، ونسأل الله السداد والتوفيق.

الدليل الثالث: تحسين العلماء لحديث «المقبول».

إن كثيراً من«المقبولين» عند ابن حجر، حسن لهم غير واحد من أئمة النقد، وسوف أختار واحداً من هؤلاء الأئمة الكبار المعتدلين، وهو الإمام البخاري، فقد حكم على غير حديث لغير واحد من المقبولين بالحسن.

ولكن مما يجب التنبيه إليه هنا أن البخاري عندما يحسن حديثاً بعينه فمراده بالتحسين سند الحديث وليس أصله، فهو قد يسأل عن حديث واحد، وله أسانيد عدة، فتراه يحسن سنداً ويضعف آخر، مما يدل على أن تحسينه منصرف إلى إسناد بعينه لا إلى متن الحديث. ولا بأس من توضيح ذلك بهذا المثال:

قال الترمذي ـ رحمه الله تعالى ـ في «العلل الكبير»(١/ ١١٨ ـ ١٢٠):

«حدثنا ابن أبي عمر، حدثنا سفيان، عن ابن عجلان، عن سعيد المقبري، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، أن عبد الرحمن ـ يعني ابن أبي بكر الصديق ـ توضأ عند عائشة، فقالت: «يا عبد الرحمن أسبغ الوضوء، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: (ويل للأعقاب من النار»).

حدثنا أبو الوليد الدمشقي، حدثنا الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن سالم مولى دوس، أنه سمع عائشة تقول لعبد الرحمن نحوه.

وقال أيوب بن عتبة: عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن معيقيب، عن النبي ﷺ نحوه.

فسألت محمدا -أي البخاري- عن هذا الحديث فقال:

حديث أبي سلمة، عن عائشة حديث حسن.

وحديث سالم مولى دوس، عن عائشة حديث حسن.

وحديث أبي سلمة، عن معيقيب ليس بشيء. كان أيوب لا يعرف صحيح حديثه من سقيمه، فلا أحدث عنه، وضعّف أيوب بن عتبة جداً» .أ.هـ .

قلت: فهذا حديث واحد، روي بثلاثة أسانيد، حسن البخاري منها اثنين، وضعف واحداً، والحديث هو الحديث. فتحسين البخاري فيما ننقله في هذه المباحث، وكذا حكم غيره من العلماء إنما هو منصرف للإسناد دون المتن، فيجب التنبه لذلك حتى لا يعترض علينا معترض فيقول: إنما حسّن البخاري هذا الحديث باعتبار المجموعية لا باعتبار السند، أو حسّنه باعتبار الباب لا باعتبار سند بحاله.

والمسألة واضحة لمن له مسيس علم بهذا الفن، ولا تحتمل أكثر من هذا

التنبيه، ولوشئنا لأتينا بعشرات الأمثلة التي تبين أن أحكام الأئمة على الأحاديث إنما هي باعتبار أسانيدها، وليس باعتبار أصولها، إلا ما يحسنه الترمذي ـ رحمه الله ـ فتحسينه يكون باعتبار المجموعية على ما قرره غير واحد من العلماء.

والآن إليك أمثلة تحسين البخاري لأحاديث من أدخلهم ابن حجر في مرتبة«مقبول»:

١ ـ قال البخاري[١]: وحديث أبي عبد الله الأشعري:(ويل للأعقاب من النار)، حسن.

قلت: هذا الحديث رواه ابن ماجه [٢] من طريق: الوليد بن مسلم، عن أبي سلام الأسود، عن أبي صالح الأشعري، حدثني أبو عبد الله الأشعري، عن خالد بن الوليد، ويزيد بن أبي سفيان، وشرحبيل بن حسنة، وعمرو بن العاص ـ كل هؤلاء ـ سمعوا النبي ﷺ قال: (أتموا الوضوء، ويل للأعقاب من النار).

وفي هذا الحديث: **شيبة بن الأحنف**، وهو مقبول. **وأبو صالح الأشعري**، وهو مقبول أيضاً.

وقد حسن هذا الحديث البوصيري في «الزوائد» فقال: «إسناده حسن ما علمتُ في رجاله ضعفاً».

٢ ـ قال البخاري: وحديث أبي بكرة حسن.[٣]

قلت: يريد حديثه أن النبي ﷺ رخص للمسافر إذا توضأ، ولبس خفيه ثم أحدث وضوءاً أن يمسح ثلاثة أيام ولياليهن، وللمقيم يوماً وليلة.[٤]

---

(١) علل الترمذي: (١/ ١٢٠)

(٢) في الطهارة: (١/ ١٥٥) برقم (١٥٥).

(٣) علل الترمذي: (١/ ١٧٦).

(٤) رواه ابن ماجه: (١/ ١٨٤) في الطهارة برقم (٥٥٦)، والطحاوي في شرح معاني الآثار: (١/ ٨٢)، والدارقطني: (١/ ١٩٤)، وابن خزيمة: (١/ ٩٦)، وابن حبان: (ص٧٢ ـ موارد الظمآن)، والبيهقي في الكبرى: (١/ ٢٧٦) ـ كلهم ـ من طريق: المهاجر بن مخلد، به.

وهذا الحديث في إسناده: المهاجر بن مخلد، مولى البَكرات، وقال فيه ابن حجر: مقبول. وصححه الشافعي والخطابي، كما في «التلخيص الحبير»(١/ ١٥٧).

٣ ـ قال الترمذي[١]: حدثنا عباس بن محمد، حدثنا عبد الوهاب بن عطاء، حدثنا إسرائيل، عن زيد بن عطاء بن السائب، عن محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبد الله، قال: قال رسول الله ﷺ: (غفر الله لرجل كان قبلكم، كان سهلاً إذا باع، سهلاً إذا اشترى، سهلاً إذا قضى)[٢].

سألت محمداً عن هذا الحديث فقال: هو حسن .أ.هـ .

قلت: في إسناده **زيد بن عطاء بن السائب**، وهو مقبول.

٤ ـ قال الترمذي[٣]: حدثنا أحمد بن منيع، حدثنا ابن أبي زائدة، قال: حدثني أبو يعقوب الثقفي، قال: حدثني يونس بن عبيد ـ مولى محمد بن القاسم ـ قال: بعثني محمد بن القاسم إلى البراء بن عازب أسأله عن راية رسول الله ﷺ فقال: كانت سوداء مربعة من نمرة.[٤]

سألت محمداً عن هذا الحديث فقال: هو حسن.أ.هـ .

قلت: في إسناده **يونس بن عبيد**، وهو مقبول.

٥ ـ قال: الترمذي[٥]: حدثنا عبد الله بن أبي زياد، حدثنا عبد العزيز بن

---

(١) العلل (١/ ٥٣١).

(٢) رواه الترمذي في البيوع (٣/ ٦١٠) برقم: (١٣٢٠) وقال: صحيح حسن، غريب من هذا الوجه. .أ.هـ.

(٣) العلل: (٢/ ٧١٣).

(٤) رواه الترمذي في الجهاد: (٤/ ١٩٦) برقم: (١٦٨٠)، وقال: «حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث ابن أبي زائدة» .أ.هـ. قلت: بمعنى أن يونس بن عبيد تفرد به، ومع ذلك حكم البخاري بحسنه، وتابعه الترمذي.

(٥) علل الترمذي: (٢/ ٨٨٢ ـ ٨٨٣).

عبد الله الأويسي، حدثنا محمد بن جعفر، عن إسماعيل بن صخر الأيلي، عن أبي عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر، عن أبيه، عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: (ومن أحب أن يقرأ القرآن جديداً غضاً كما أنزل فليسمعه من ابن أم عبد..) الحديث.

سألت محمداً عن هذا الحديث فقال: هو حديث حسن. أ.هـ.

قلت: فيه أبو عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر، وأبوه ـ كلاهما ـ مقبول.

ونكتفي بهذه الأمثلة التي توضح تحسين الإمام البخاري لحديث من أدخلهم ابن حجر في هذه المرتبة.

ويمكن أن نقول إن بعض الأئمة صححوا حديث «المقبول». ومثالنا على ذلك: جعفر بن أبي ثور، أبو ثور، وهو «مقبول».

قال ابن حجر: «صحح حديثه في لحوم الإبل: مسلم، وابن خزيمة، وابن حبان، وأبو عبد الله بن منده، والبيهقي، وغير واحد»[1]. أ.هـ.

وهذه نماذج من أحكام بعض الأئمة على أحاديث من أدخلهم ابن حجر في هذه المرتبة:

٦ ـ **محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر أبو الثور**، أو: أبو السوّار.

قال ابن حجر: مقبول.

صحح له البوصيري في «الزوائد» (هامش سنن ابن ماجه ٢/١٠١٧).

٧ ـ **محمد بن عبد الجبار الأنصاري**.

قال ابن حجر: مقبول.

---

(١) التهذيب: (٢/٨٧).

وقد أخرج له ابن حبان في «صحيحه» (١/ ٣٣٥)، والحاكم في «المستدرك» (٤/ ١٦٢)، وصحح له، ووافقه الذهبي.

٨ ـ **سعيد بن عبد الله الجُهني** (مقبول).

صحح له الحاكم (١/ ١٦٢)، ووافقه الذهبي.

٩ ـ **حبيب بن سليم العبسي**.

قال ابن حجر: مقبول.

روى له الترمذي حديثاً من طريقه (٣/ ٣١٣ حديث: ٩٨٦)، وقال : حسن صحيح.

١٠ ـ **هشام بن يونس الصنعاني** (مقبول).

وصحح له الحاكم (٣/ ١٤٩)، ووافقه الذهبي.

١١ ـ **محمد بن مسلم بن عائذ المدني** (مقبول).

وصحح له الحاكم على شرط مسلم (١/ ٢٠٧)، ووافقه الذهبي.

١٢ ـ **موسى بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن أبي ربيعة المخزومي** (مقبول).

وروى له ابن خزيمة (١/ ٣٨١)، وصحح له الحاكم، ووافقه الذهبي (١/ ٢٥٠).

١٣ ـ **محمد بن عمر بن سعد** (أو سعيد) وهو : ابن أبي كبشة الأنماري (مقبول).

وحسن له ابن كثير في البداية والنهاية (٥/ ١١) الحديث الذي رواه أحمد (٤/ ٢٣١)، والطبراني (٢٢/ ٣٤٠).

١٤ ـ **حصين بن عد الرحمن بن عمرو بن سعد بن معاذ الأشهلي** (مقبول).

وصحح له الحاكم على شرط مسلم (٣/ ١٨٠).

١٥ ـ **أمية بن هند المزني** (مقبول).

وصحح له الحاكم (٤/ ٤١٥)، ووافقه الذهبي.

١٦ ـ **جَسرة بن دجاجة العامرية** (مقبولة).

قال ابن حجر في «التخليص» (١/ ١٣٩) عن حديثها: «صححه ابن خزيمة وحسّنه ابن القطان».

١٧ ـ **بكر بن فيروز الرهاوي** (مقبول).

وصحح له الحاكم (٤/ ١٠٧)، ووافقه الذهبي.

١٨ ـ **عبد الله بن عبد الرحمن بن أبزى الخزاعي الكوفي** (مقبول).

قال الإمام أحمد عنه وعن أخيه سعيد: «كلاهما عندي حسن الحديث» تهذيب التهذيب (٥/ ٢٩٠).

١٩ ـ **عبد الرحمن بن ميسرة الحضرمي**، أبو سلمة الحمصي (مقبول).

وصحح له البوصيري هامش سنن ابن ماجه (٢٠/ ٩٠٣).

٢٠ ـ **أبو صالح مولى عثمان بن عفان** (مقبول).

وصحح له الترمذي (٤/ ١٨٩)، وابن حبان (٧/ ٦٤)، والحاكم (٢/ ٦٨)، ووافقه الذهبي.

٢١ ـ **يحيى بن الوليد بن عبادة بن الصامت** (مقبول).

وخرج له ابن حبان (٧/ ٧٤)، وصحح له الحاكم (٢/ ٢٠٩)، ووافقه الذهبي.

٢٢ ـ **عبد الملك بن أبي جعفر البصري** (مقبول).

وصحح له البوصيري(هامش السنن: ٢/ ٨١٣).

٢٣ ـ **المغيرة بن سعد الطائي** (مقبول).

حسّن له الترمذي (٤/ ١٦٥)، وأخرج له ابن حبان (٢/ ٤٧)، وصحح له الحاكم (٤/ ٣٢٢)، ووافقه الذهبي.

٢٤ ـ **شبة بن الأحنف الأوزاعي** (مقبول).

أخرج له ابن خزيمة (٢/ ٤٧)، وحسن له البوصيري (١/ ١٥٥)، والهيثمي في «المجمع» (١/ ١٢١).

٢٥ ـ **صهيب مولى العتواريين المدني** (مقبول).

أخرج له ابن حبان (٣/ ١٢٢)، وصحح له الحاكم (٢/ ٢٤٠)، ووافقه الذهبي.

الدليل الرابع: تحسين ابن حجر نفسه لحديث «المقبول».

وهذا من أقوى ما يستدل به على«حسن» حديث المقبول، وهذه أمثلة من ذلك:

١ ـ قال ابن حجر[1]: وقال الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه في «مسنديهما»: حدثنا وكيع، حدثنا وبر بن أبي دليلة ـ شيخ من أهل الطائف ـ عن محمد بن ميمون بن أبي مسيكة ـ وأثنى عليه خيراً ـ عن عمر بن الشريد، عن أبيه، به.

---

(١) تغليق التعليق: (٣/ ٣١٩).

قلت: يريد حديث: (ليُّ الواجد يحل عرضه وعقوبته)[1]، ثم قال ابن حجر عقب هذا الحديث: وهو إسناد حسن.

قلت: فيه **محمد بن ميمون بن أبي مسيكة**، قال فيه ابن حجر: مقبول.

وقال في «فتح الباري»[٥/٦٢] بعد ذكر هذا الحديث والحكم على إسناده بالحسن أيضاً: « وذكر الطبراني أنه لا يروى إلا بهذا الإسناد» .أ.هـ .

قلت: فالحديث من أفراد محمد بن ميمون، وهو مقبول، وحسن له ابن حجر من غير متابعة.

٢ ـ قال ابن حجر[2]: «قال ابن أبي شيبة: أخبرنا يزيد بن هارون، عن محمد بن عمرو، عن أبي عمرو بن حماس، عن مالك بن أوس بن الحدثان الأنصاري، عن أبي ذر، أنه دخل المسجد، فأتى سارية، فصلى عندها ركعتين.

حماس بكسر المهملة وتخفيف الميم، وآخره مهملة، والإسناد حسن».أ.هـ .

قلت: فيه **أبو عمرو بن حماس**، وقد قال فيه ابن حجر: مقبول.

٣ ـ روى ابن حجر[3] بإسناده حديثاً من طريق: غزوان بن جرير، عن أبيه، عن علي في صفة الصلاة، ثم ذكر أن ابن أبي شيبة رواه أيضاً من هذا الطريق، ثم قال ابن حجر: «وهو إسناد حسن»، ثم قال: «غزوان بن جرير هو: والد فضيل بن غزوان. وأبوه: جرير ما علمت له راوياً غير ابنه».أ.هـ.

قلت: **غزوان وأبوه جرير** ـ كلاهما ـ مقبول عند ابن حجر.

---

(١) مسند أحمد: (٤/٣٨٨)، وسنن أبي داود (٣/٣١٣): برقم (٣٦٢٨)، وسنن ابن ماجه (٢/٨١١): برقم (٢٤٢٧)، والتاريخ الكبير: (٤/٥٩)، والسنن الكبرى للبيهقي: (٦/٥١)، ـ كلهم ـ من طريق وبر بن أبي دليلة، عن محمد بن ميمون، به.

(٢) تغليق التعليق: (٢/٤٣٦). والحديث في«مصنف» ابن أبي شيبة: (١/٣٤٠).

(٣) تغليق التعليق: (٢/٤٤٢ ـ ٤٤٣)، والحديث في «مصنف» ابن أبي شيبة: (١/٣٠٥)، وسنن أبي داود (١١/٢٠١) برقم: (٧٥٧)، وفي التاريخ الكبير للبخاري: (٢/٢١١)، ـ كلهم ـ من طريق : غزوان ابن جرير، عن أبيه.

والذي يلفت إليه النظر هو أن هـذا الحديث تفرد به جرير، وتفـرد به غزوان أيضاً.

٤ ـ قال ابن حـجر [١] في شرحـه لأحاديث النعـي من كتاب الجنـائز: «وقد كان بعض السلف يشدد في ذلك حتى كـان حذيفة إذا مات له الميت يقول: (لا تؤذنوا به أحداً، إني أخاف أن يكـون نعياً...) الحديث. أخرجـه الترمذي وابن ماجه بإسناد حسن» .أ.هـ.

قلت: الحديث عـندهما[٢] من طريق: حـبيب بن سلـيم العبـسي، عن بلال بن يحيى العبسي، عن حذيفة.

وحبيب بن سليم، قال ابن حجر: مقبول.

قلت: وقد قال الترمذي عنه هذا الحديث: حسن صحيح.

٥ ـ قال ابن حجر(ص ٨١) في «هدي الساري»، وهو يوضح حكم ما رواه البخـاري في صحـيحه تعليـقاً بصـيغة التـمريض مما لم يورده في مـوضع آخر من الصـحيح: «فـمنه ما هو صـحيح إلا أنه ليس على شـرطه، ومنه ما هو حـسن، ومنه ما هو ضـعيف...» إلخ كلامـه. ثم قال ابن حجـر: «ومثال الحـسن قوله في البـيوع: ويذكـر عن عثـمان بن عـفان ـ رضي الله عنه ـ أن النبـي ﷺ قال له: (إذا بعت فكل وإذا ابتـعت فـاكـتل)[٣]، وهذا الحـديث رواه الدارقطني[٤] من طريق: (عبيد الله) ابـن المغيرة ـ وهو صدوق ـ ، عن منقذ مولى عـثمان ـ وقد وثق ـ عن عثمان به» .أ.هـ كلام ابن حجر.

قلت: وعبيد الله بن المغيرة بن أبي بردة الكناني ، قال فيه ابن حجر: مقبول.

وهنا قال فيه: صدوق.

---

(١) فتح الباري: (٣/١١٧).

(٢) سنن الترمذي: (٣/٣١٣) برقم (٩٨٦)، وسنن ابن ماجه (١/٤٧٤): برقم (١٤٧٦).

(٣) صحيح البخاري: (٤/٣٤٣ ـ ٣٤٤) باب: الكيل على البائع والمعطي : قبل الحديث (٢١٢٦).

(٤) سنن الدارقطني (٣/٨): برقم (٢٣).

وفيه أيضاً: **منقذ مولى عثمان**، وقال فيه ابن حجر: مقبول، كذا في«التقريب»؛ لكنه قال في «التغليق»[1](٣/ ٢٣٩) : (ومنقذ «مجهول الحال» وقد ذكره ابن حبان في«الثقات) .أ.هـ .

٦ ـ في النكت على ابن الصلاح (١/ ٤٢٦ ـ ٤٢٨) ذكر حديث أبي بكرة في التوقيت في المسح على الخفين، الذي سبق ذكره في الدليل السابق.[2]

وخرجه من طريق ابن ماجه بإسناده إلى مهاجر بن مخلد، ثم قال: قال وهيب: والمهاجر قال وهيب: إنه غير حافظ.

وقال ابن معين: صالح.

وقال الساجي: صدوق.

وقال أبو حاتم: لين الحديث، يكتب حديثه.

قال ابن حجر: وهذا على شرط «الحسن لذاته» كما تقرر. أ.هـ.

قلت: ومهاجر بن مخلد «مقبول» عند ابن حجر، وهنا حكم على حديثه «بالحسن الذاتي» بعد أن أورد أقوال العلماء فيه.

وهذا المثال من تحسينات ابن حجر للمقبول، اعتبره كالنص في مورد النزاع، والله أعلم.

٧ ـ **عبد الحميد بن عبد الواحد البصري الغنوي** (مقبول).

وحسّن له في «الإصابة» (١/ ٥٦) في ترجمة (أسمر بن مضرّس الطائي).

٨ ـ **عبد الرحمن بن ميسرة الحضرمي**، أبو سلمة الحمصي (مقبول).

وحسن له في «الإصابة» (١/ ١٥٣).

---

(١) انظر الحديث: (٤٣٩) عند البزار.

(٢) الفقرة الثانية من الدليل الثالث من هذا المبحث.

٩ ـ **حذيفة البارقي**، ويقال: الأزدي (مقبول).

وصحح له في «الفتح» (٤/ ٢٣٤).

١٠ ـ **عبد الله بن حسان التميمي**، أبو الجنيد العنبري ـ لقبه «عتريس» ، (مقبول) وحسن به في «الإصابة» (١/ ٣١٩).

١١ ـ **حبان بن عاصم التميمي العنبري** (مقبول).

وحسّن له في «الإصابة» (١/ ٣١٩).

١٢ ـ **صفية بنت عُلَيْة العَنَبرية**، وأختها (دُحَيْبَه) (مقبولتان).

وحسن لهما في «الإصابة» (١/ ٣١٩).

١٣ ـ **زياد بن ضميرة** (مقبول).

وحسن له في «الإصابة» (٢/ ٢٧) حديثه عن أبي داود (٤/ ١٧١) في «الديات».

المطلب الثالث: هل تشترط المتابعة لتحسين حديث المقبول؟

إن المطالبة بالمتابعة إنما تكون لتقوية سند ما، فيه ضعف ما، وليست حكماً عاماً في الراوي. فلا تشترط المتابعة إلا لسد خلل ما في رواية بعينها، وهذا الخلل قد يكون من «الثقة»، وحتى من «الحافظ الثبت» ومن باب أولى من «الصدوق» أو «الصدوق الذي يهم».

فالحافظ الثبت إذا اختلط اشترطت المتابعة له إذا وقعت الرواية عنه ممن روى عنه بعد الاختلاط.

وكذلك الثقة المدلس إذا عنعن.

وكذلك الثقة إذا وهم أو أخطأ.

وكذلك الثقة صاحب البدعة إذا روى ما ينصر بدعته.

وهكذا، فإن المتابعة تشترط لعلاج خلل طارىء على السند، في رواية خاصة، وليست حكماً عاماً في الراوي.

وقد تقدم من أمثلة هذا المبحث أن ابن حجر وغيره حسنوا أحاديث بعض «المقبولين» من غير المطالبة بالمتابعة.

فقد حسن البخاري حديث البراء بن عازب في صفة راية النبي ﷺ، وقد تفرد به يونس بن عبيد، وهو مقبول[1].

وحسن ابن حجر في حديث عمرو بن الشريد، عن أبيه، عن النبي ﷺ: (لي الواجد يحل عرضه وعقوبته)، وقد تفرد به محمد بن ميمون، وهو «مقبول»[2].

وحسن ابن حجر حديث علي في صفة الصلاة، وقد تفرد به غزوان بن جرير، عن أبيه، وكلاهما مقبول[3].

ولا بأس أن نختم هذا المبحث بالمثال التالي، وهو:

حديث علي: (عليكم بالإثمد، فإنه مَنْبَتَة للشعر، مَذْهَبَة للقذى).

هذا الحديث رواه: عون بن محمد بن الحنفية، عن أبيه، عن علي مرفوعاً[4].

---

(١) انظر الفقرة (٥) من الدليل الثالث من هذا المبحث.

(٢) انظر الفقرة (١) من الدليل الرابع من هذا المبحث.

(٣) انظر الفقرة (٣) من الدليل الرابع من هذا المبحث.

(٤) رواه البخاري في «التاريخ الكبير»: (٨/ ٤١٢) في ترجمة (يونس بن راشد)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٢/ ٤٠): برقم (١٠٦٨)، وفي «المعجم الكبير» (١/ ١٠٩): برقم (١٨٣)، وأبو نعيم في «الحلية»: (٣/ ١٧٨) ـ كلهم ـ من طريق: أبي جعفر النفيلي، عن يونس بن راشد، قال: حدثنا عون بن محمد بن الحنفية، عن أبيه، به. ومن طريق الطبراني: أخرجه الضياء في «المختارة» (١/ ورقة ٢٤٥- ٢٤٦).

وعون هذا ذكره ابن أبي حاتم[1]، وقال: روى عن أبيه، عن جده.

روى عنه: يونس بن راشد، ومحمد بن موسى، وعبد الملك بن أبي عياش. أ.هـ . ولم يذكر فيه جرحاً.

وذكره ابن حبان في «الثقات»(٧/ ٢٧٩)، وسكت عنه.

وقال الهيثمي: «عون بن محمد بن الحنفية ذكره ابن أبي حاتم، وروى عنه جماعة، ولم يجرحه أحد»[2]. أ.هـ .

قلت: فهذا ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله، وهذا شرط المقبول عند ابن حجر.

وهذا الحديث الذي رواه عن أبيه، عن جده، تفرد به، ولم يشاركه فيه أحد.

قال الطبراني: «لا يروى هذا الحديث عن علي إلا بهذا الإسناد، تفرد به النفيلي». أ.هـ .

وقال أبو نعيم: «هذا حديث غريب من حديث ابن الحنفية، لم يروه عنه إلا ابنه عون، ولا عنه إلا يونس». أ.هـ .

وبعد كل هذا نقول: إن هذا الحديث حسنه المنذري في «الترغيب والترهيب»(٣/ ١٢٣)، وحسنه ابن حجر في «فتح الباري»[3] (١٠/ ١٥٧).

وقال العراقي في «شرح الترمذي»: إسناده جيد. أ.هـ [4].

---

(١) الجرح والتعديل: (٦/ ٣٨٦).

(٢) مجمع الزوائد: (٥/ ٩٦).

(٣) حيث قال: وعن علي عند ابن أبي عاصم والطبراني، ولفظه: . . ثم ذكره، وقال: وسنده حسن. أ.هـ

(٤) من هامش المعجم الكبير: (١/ ١٠٩).

قلت: فأين شرط المتابعة التي بها حسن ابن حجر هذا الحديث؟

وبهذا نخلص إلى أن حديث «المقبول» حسن لذاته، سواء توبع أم لم يتابع. والله أعلم.

القسم الثاني من المرتبة السادسة

لين الحديث

المطلب الأول : التعريف بلين الحديث عند ابن حجر

إن لفظة «لين الحديث» عندما يطلقها أهل النقد من المحدثين في الراوي، تفيد ضعفاً يسيراً لا يسقط حديثه بسبب هذا اللين.

إلا أن ابن حجر أراد شيئاً آخر بهذا الاصطلاح غير ما أراده سابقوه، وهو كما يظهر من تعريفه لهذه المرتبة: «تفرُّد راوٍ معين من مرتبة معينة بحديث ما».

فمن المعلوم أنه ليس كل من تفرد بحديث يُقبل تفرده، كما أنه ليس كل من تفرد بحديث يُرد تفرده.

فأهل «الثقة» لا يضيرهم «التفرد» عند عدم المخالف.

لكن أهل «الضعف» يرد تفردهم حتى عند أمن المخالفة.

بيد أن هناك من الرواة من لم يصل إلى درجات «الثقة» أو «الصدق» فيقبل ما تفرد به، ولم يهبط إلى درجات «الضعف» فيسقط حديثه، ترى ماذا نسمي الحديث الذي يتفرد به من هذا شأنه؟

لقد اصطلح ابن حجر في «تقريبه» أن يطلق على من هذا شأنه «لين الحديث»، ولا مشاحة في الاصطلاح.

إذن هذا هو «لين الحديث» عند ابن حجر، ولا يقابل «لين الحديث» عند غيره، فهو اصطلاح خاص بهذا الكتاب، ولم أقف على من سبقه في هذا الاصطلاح.

وإن الاجتهاد والتحرير والتدقيق هو الذي أدى ابن حجر لهذا الاصطلاح.

ذلك أنه أضاف إلى مراتب «التعديل» مرتبة جديدة، وهي «مقبول» بين «المستور» وبين «من اختلف فيه»، فكان لا بد من اصطلاح جديد يبين لنا حكم ما تفرد به هذا «المقبول» من الأحاديث، لأن تفرد المقبول ليس كتفرد من فوقه من الثقات، ومن تحته من الضعفاء.

وهكذا يتبين لنا أن المرتبة «السادسة» بقسميها أدخلها ابن حجر إلى مراتب «التعديل»، ولم تكن كذلك عند السابقين، بل ولا حتى عند اللاحقين.

المطلب الثاني: حكم رواية لين الحديث عند ابن حجر

إن إدخال «لين الحديث» في مرتبة «المقبول» - أعنى (المرتبة السادسة) - وهي من مراتب الحسن الذاتي تعني أن ما ينفرد به هو فوق ما ينفرد به «المستور»، وعلمنا أن «المستور» إذا لم يعتضد حديثه يُتوقف في الحكم على إسناده، فهل نتوقف في الحكم على رواية «لين الحديث» إذا انفرد كحال المستور إذا انفرد ولم يعضد؟

والجواب: كلا. **وسأسوق بعض النماذج التي حكم فيها على رواية «لين الحديث» في حالة «التفرد»، وفي حالة الاعتضاد بالشاهد.**

النموذج الأول: عامر بن شقيق بن جمزة الأسدي. قال ابن حجر «لين الحديث».

وعامر هذا روى لنا حديثاً عن أبي وائل - شقيق بن سلمة - عن عثمان بن عفان - رضي الله عنه - قال: «إن النبي ﷺ كان يخلل لحيته» .أ.هـ [1].

---

(١) رواه أبو داود في الطهارة: (١١٠)، والترمذي في الطهارة: (٣١)، وابن ماجه في الطهارة: (٤٣٠)، والدارقطني: (١/ ٩١)، وابن خزيمة (١/ ١٧٨): برقم (١٥١)، وابن حبان (٢/ ٢٠٦): برقم (١٠٧٨)، والحاكم: (١/ ١٤٩)، والضياء المقدسي في «المختارة»: (١/ ورقة ١٢٥) ،وهو عند البزار برقم: (٤٥٣). وغيرهم.

وحديث عثمان في صفة وضوء النبي ﷺ قد روى عنه من وجوه كثيرة صحيحة، رواها مَنْ هو أوثق وأجل من عامر، وليس في واحد منهما «تخليل اللحية»، وهذه الزيادة تفرّد بها عامر بن شقيق هذا، وهو «لين الحديث» كما علمت. فما حكم حديثه هذا؟

الجواب: نجده عند البخاري وغيره، فقد ساق الترمذي هذا الحديث في «علله»(١/ ١١٤ ـ ١١٥)، وقال: «قال محمد: أصح شيء عندي في التخليل حديث عثمان»، ثم قال البخاري: «هو حسن» .أ.هـ .

قال في «النكت على ابن الصلاح»(١/ ٤٢٢): «قال أحمد فيما حكاه عنه أبو داود: أحسن شيء في هذا الباب حديث عثمان رضي الله تعالى عنه».أ.هـ.

وقد قال الترمذي عقب حديث عامر بن شقيق: «هذا حديث حسن صحيح».

وكما علمت فقد أدخله ابن خزيمة وابن حبان والحاكم والضياء في «صحاحهم».

ومما يجب التنبيه إليه هنا أن حديث «عامر بن شقيق هذا» جعله السخاوي في «فتح المغيث»(١/ ٧٤ ـ ٧٥) مثالاً للحديث «الحسن الذاتي»، فإذا تعددت شواهده ارتفع إلى «الصحيح لغيره»، كذا أفاد السخاوي.

وهذا يدل دلالة واضحة على أن «لين الحديث» إذا انفرد فحديثه «حسن لذاته»، وبالشواهد يرتفع إلى «الصحيح لغيره» عند السخاوي، وكذا عند شيخه ابن حجر.

وبهذا سوّغ ابن حجر حكمَ الترمذي على هذا الحديث بـ «الصحة».

وبهذا أيضاً سوّغ إدخالَ هذا الحديث في كتب «أصحاب الصحيح» غير الشيخين، حيث وضّح ذلك في «نكته على ابن الصلاح»، ونقله عنه تلميذه

السخاوي في «فتح المغيث».

النموذج الثاني: وعندنا نموذج آخر، يبين حكم رواية «لين الحديث» أيضاً، هذا النموذج يصلح شاهداً لحديث عثمان في تخليل اللحية.

وهذا الحديث رواه: الوليد بن زَوْران عن أنس[1].

والوليد بن زروان قال فيه ابن حجر «لين الحديث». وقال في «النكت على ابن الصلاح»(١/ ٤٢٣) بعد ذكره لحديث الوليد: «أخرجه أبو داود وإسناده حسن، لأن الوليد وثقه ابن حبان ولم يضعفه أحد» .أ.هـ . ثم أفاد ابن حجر أن الوليد توبع في هذا الحديث، تابعه ثابت بن أسلم، والزهري.

والذي يهمنا هنا هو: حكم ابن حجر على إسناد أبي داود الذي فيه راوٍ «لين الحديث»، أما المتابعات والشواهد فترفع الحديث إلى مرتبة أعلى.

النموذج الثالث: وقاء بن إياس الأسدي، أبو يزيد الكوفي. قال فيه ابن حجر: «لين الحديث» وذكر له حديثاً في «تغليق التعليق»(٢/ ٤٢٠ ـ ٤٢١) من طريق: الثوري، عن وقاء بن إياس، عن علي بن ربيعة، عن علي، في قصر الصلاة.

ثم قال ابن حجر: «هكذا أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» - (٢/ ٣٥٠) برقم (٤٣٢١) عن الثوري به، وإسناده صحيح» .أ.هـ .

هكذا صحح إسناده، وقد علقه البخاري في «صحيحه»[2] جازماً به، ولم يذكر ابن حجر متابعاً لوقاء في حديثه هذا، أما شواهده فكثيرة، ولذلك حكم بصحته.

وكذلك صحح ابن حجر لعبد العزيز بن جريج ـ والد عبد الملك ـ في «التلخيص الحبير»(١/ ٢٣٥)، وكان قد قال فيه: «لين».

---

(١) رواه أبو داود في «الطهارة»: برقم (١٤٥).

(٢) (٢/ ٥٦٩) ـ تقصير الصلاة ـ باب: يقصر إذا خرج من موضعه.

ومن خلال هذه النماذج نقول: إن حكم حديث «لين الحديث» عند ابن حجر، لا تقل عن رتبة حديث «المقبول»، وإنما فرق بينهما في «الاصطلاح» لما قدمناه، ولما يترتب على ذلك عند التعارض.

فحديث «لين الحديث» عند ابن حجر «حسن لذاته»، أما إذا عضد بالشواهد ارتفع إلى «الصحيح لغيره» كما علمنا من صنيع ابن حجر، ومن تصريح السخاوي، والله أعلم.

المطلب الثالث: هل يوجد رواة من هذه المرتبة في الصحيحين؟

والجواب على ذلك: نعم. وجدت ثلاثة ممن قال فيهم ابن حجر: «لين الحديث»، وقد أخرج لهم مسلم في «صحيحه»، وهم:

١ ـ عبد الله بن أبي صالح السمان، روى له مسلم في «الأيمان»[1] حديثاً واحداً عن أبيه، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: (يمينُك على ما يصدِّقك عليه صاحبُك). وفي رواية أخرى بعدها: (اليمين على نية المستحلِف).

وليس لعبد الله هذا سوى هذا الحديث، ولم يورد مسلم في هذا الباب غير هذا الحديث بهذين اللفظين، مما يدل على أنه روى حديثه محتجاً به.

والحديث سكت عليه أبو داود، وقال الترمذي: «حسن غريب، وعبد الله بن أبي صالح، هو أخو سهيل بن أبي صالح، لا نعرفه إلا من حديث هشيم، عن عبد الله بن أبي صالح، والعمل على هذا عند بعض أهل العلم، وبه يقول أحمد وإسحاق. وروي عن إبراهيم النخعي أنه قال: «إذا كان المستحلِف ظالماً فالنية نية الحالِف، وإذا كان المستحلِف مظلوماً فالنية نية الذي استَحْلَف» .أ.هـ قول الترمذي.

---

(١) (٣/ ١٢٧٤) ، باب يمين الحالف على نية المستحلف: (١٦٥٣).
ورواه أبو داود في «الأيمان والنذور»: برقم (٣٢٥٥)، والترمذي في «الأحكام» برقم: (١٣٥٤)، وابن ماجه في «الكفارات»: برقم (٢١٢٠) و(٢١٢١) ـ كلهم ـ من طريق : هشيم، عن عبد الله بن أبي صالح، به.

قلت: وقد أفاد النووي أن ما أفاده هذا الحديث موضع إجماع بين العلماء، والله أعلم.

٢ ـ **الوليد بن أبي الوليد ـ مولى عثمان بن عفان** ـ وقيل: مولى ابن عمر ـ قال فيه ابن حجر: «لين الحديث»، وذكر هو والمزي أن مسلماً وأصحاب السنن الأربعة والبخاري في الأدب المفرد ـ رووا عنه.

قلت: في إطلاق ابن حجر على الوليد هذا «لين الحديث» نظر، فقد وثقه أبو زرعة الرازي، وقال الآجري، سألت أبا داود عنه، فذكر فيه خيراً. ثم ذكره ابن حبان في «ثقاته»، وقال: ربما خالف. ولم يضعفه أحد. لكن ابن حجر لم ينقل في «تهذيب التهذيب» توثيق أبي زرعة، ولا ثناء أبي داود، بل ذكر إدخال ابن حبان له في «الثقات» وقوله فيه ربما خالف، واقتصر على هذا، وعندما اختصر منه «التقريب» لم ينظر في الأصل، بل نظر في «المختصر»، فأصدر هذا الحكم فجاء مختلاً كما ترى، وحقه أن يقول فيه «ثقة» أو «صدوق» على أقل الأحوال.

ولذلك لا نسلم أن الوليد هذا يدخل ضمن هذه المرتبة، ولكن ذكرنا هذا تنبيهاً وانظر «تهذيب الكمال» (ص١٧٤٦).

٣ ـ **مصعب بن شيبة بن جبير بن شيبة بن عثمان العبدري المكي الحجبي**. قال فيه ابن حجر «لين الحديث». وذكر أن مسلماً روى له، وكذا أصحاب السنن الأربعة وكذا أفاد المزي في ترجمته من «تهذيب الكمال» (ص١٣٣٣).

والخلاصة: أن «لين الحديث» عند ابن حجر اصطلاح خاص به، لا يقابل «لين الحديث» عند غيره من النقاد. بل يعني تفرد «المقبول» برواية ما.

وإن «لين الحديث» عند ابن حجر حسَّن لأصحابها غير واحد من العلماء، وجعلها السخاوي مثالاً «للحسن الذاتي». واحتج أصحاب الصحيح سوى البخاري بها.

المبحث الرابع

المرتبة الخامسة عند ابن حجر

صدوق سيء الحفظ ، أو صدوق يهم ، أو صدوق له أوهام

أو صدوق يخطيء ، أو صدوق تغير بأخرة

أو صدوق رمي بالتشيع .. إلخ

المطلب الأول : تخصيص ابن حجر هذه المرتبة لمن اختلف فيه.

إن ابن حجر رحمه الله اشترط أن يكون حكمه على الرجل شاملاً عادلاً.

قال في مقدمة «التقريب»: «إنني أحكم على كل شخص منهم بحكم يشمل أصح ما قيل فيه، وأعدل ما وصف به» .أ.هـ .

وهذا الأمر جعله يُعْمِلُ ما قيل في الراوي من جرح أو تعديل دون إهمال واحد منهما، أو ميل إليه إلا بمرجّح قوي.

وبإيراد بعض النماذج يتبين هذا الاستنتاج:

١ ـ أحمد بن بديل بن قريش اليامي (ت ق).

قال النسائي: لا بأس به. وقال ابن أبي حاتم: محلّه الصدق. وذكره ابن

حبان في «ثقاته» وقال: مستقيم الحديث.

وقال الدارقطني: لين. وقال ابن عدي: يكتب حديثه على ضعفه[1].

قال ابن حجر : «صدوق له أوهام».

٢ - **إبراهيم بن عيينة الهلالي** - أخو سفيان بن عيينة - (د س ق).

قال ابن معين: كان مسلماً صدوقاً، لم يكن من أصحاب الحديث.

وقال العجلي: صدوق. وقال أبو داود في بني عيينة: كلهم صالح.

وذكره ابن حبان في «الثقات».

وقال أبو حاتم: شيخ يأتي بمناكير. وقال النسائي: ليس بالقوي[2].

قال ابن حجر: صدوق يهم.

٣ - **إبراهيم بن يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق السبيعي** (خ م د س ق).

قال أبو حاتم: حسن الحديث، يكتب حديثه. وقال الدارقطني: ثقة. ذكره ابن حبان في «الثقات». وقال ابن عدي: له أحاديث صالحة، وليس بمنكر، يكتب حديثه.

وقال ابن معين: ليس بشيء، وقال علي بن المديني: ليس كأقوى ما يكون.

وقال النسائي: ليس بالقوي. وقال أبو داود: ضعيف[3].

وقال ابن حجر: صدوق يهم.

---

(١) تهذيب التهذيب: (١/ ١٧ - ١٨).

(٢) المرجع السابق: (١/ ١٤٩ - ١٥٠).

(٣) المرجع السابق: (١/ ١٨٣).

٤ ـ **الأحوص بن جَوّاب الكوفي** (م د ت س).

قال ابن معين: ثقة. وقال مرة أخرى: ليس بذاك القوي.

وقال أبو حاتم: صدوق. وقال ابن حبان في «الثقات»: كان متقناً، ربما وهم[(١)].

قال ابن حجر: صدوق ربما وهم.

٥ ـ **إسماعيل بن مجالد الهمداني الكوفي** (خ ت عس).

قال أحمد: صدوق. وقال مرة أخرى: صالح. وقال ابن معين: لا بأس به.

وقال مرة: ثقة. وقال البخاري: صدوق.

وقال النسائي: ليس بالقوي. وقال أبو زرعة: ليس ممن يكذب بمرة، هو وسط.

وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: يخطيء[(٢)].

قال ابن حجر: صدوق يخطىء.

٦ ـ **حميد بن الأسود البصري** (خ٤).

وثقه أبو حاتم، وقال أحمد: ما أنكر ما يجيء به. وقال العقيلي: كان عفان يحمل عليه؛ لأنه روى حديثاً منكراً. وقال الساجي: صدوق عنده مناكير[(٣)].

---

(١) المرجع السابق: (١/ ١٩١ ـ ١٩٢).

(٢) المرجع السابق: (١/ ٣٢٧ ـ ٣٢٨).

(٣) المرجع السابق: (٣/ ٣٦ ـ ٣٧).

قال ابن حجر: صدوق يهم قليلاً.

٧ ـ الربيع بن يحيى بن مقسم البصري (خ د).

قال أبو حاتم: ثقة ثبت.

وقال الدارقطني: يخطىء في حديث الثوري وشعبة[١].

قال ابن حجر: صدوق له أوهام.

٨ ـ سعيد بن عبيد الله بن جبير بن حية الثقفي (خ ت س ق).

وثقه أحمد، وابن معين، وأبو زرعة، والنسائي.

وقال الدارقطني: ليس بالقوي. واستنكر البخاري واحداً من أحاديثه في «التاريخ»، وقد روى له في «الصحيح» غير ما استنكره[٢].

قال ابن حجر: صدوق له أوهام.

٩ ـ عبد الله بن سعيد بن أبي هند الفزاري (ع).

وثقه أحمد، وابن معين، وأبو داود، والعجلي، ويعقوب الفسوي، وعلي ابن المديني، وآخرون.

قال أبو حاتم: ضعيف الحديث. وقال يحيى القطان: كان صالحاً، تعرف وتنكر. أ.هـ[٣].

وقال ابن حجر: صدوق ربما وهم.

---

(١) المرجع السابق: (٢/ ٢٥٢ ـ ٢٥٣).

(٢) المرجع السابق: (٤/ ٦١).

(٣) المرجع السابق: (٥/ ٢٣٩).

١٠ - **ميمون بن سياه البصري** (خ س).

قال أبو حاتم: ثقة، وذكره ابن حبان في «الثقات»، ثم أعاد ذكره في «المجروحين»، فقال: لا يحتج به إذا انفرد. وقال الدارقطني: يحتج به.

وقال ابن معين: ضعيف. وقال أبو داود: ليس بذاك. وقال الفسوي: ضعيف.

قلت: وقد ذكروا من عبادته وتحرزه من الغيبة في مجلسه شيئاً كثيراً.

وقارنوه بالحسن البصري في زهده وعبادته(١٠/ ٣٨٨ ـ ٣٨٩).

وقال ابن حجر: صدوق، عابد يخطىء.

ونكتفي بهذا في إيراد نماذج هذه المرتبة، أما لماذا يختلف النقاد في أحكامهم على الراوي، فذلك بحسب ما ظهر لكل واحد منهم من حاله، والمسألة من مسائل الخلاف، ويوضحها المبحث التالي.

المطلب الثاني: توثيق الرواة وتضعيفهم أمر اجتهادي ولكل ناقد دليل

قال الترمذي في «علله»[1]: «وقد اختلف الأئمة من أهل العلم في تضعيف الرجال، كما اختلفوا في سوى ذلك من العلم. ذكر عن شعبة أنه ضعف أبا الزبير المكي، وعبد الملك بن أبي سليمان، وحكيم بن جبير، وترك الرواية عنهم، ثم حدث شعبة عمن هو دون هؤلاء في الحفظ والعدالة. حدث عن جابر الجعفي، وإبراهيم بن مسلم الهجري، ومحمد بن عبيد الله العرزمي، وغير واحد ممن يضعفون في الحديث» .أ.هـ .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في: «رفع الملام عن الأئمة الأعلام» (ص١٧)،

---

(١) الملحقة بالسنن: (٥/ ٧٥٦).

وهو يعدد أسباب اختلاف العلماء في الأحكام: «السبب الثالث: اعتقاد ضعف الحديث باجتهاد قد خالفه فيه غيره، ولذلك أسباب، منها: أن يكون المحدث بالحديث يعتقده أحدهما ضعيفاً، ويعتقده الآخر ثقة، ومعرفة الرجال علم واسع، وللعلماء بالرجال وأحوالهم في ذلك من الإجماع والاختلاف مثل ما لغيرهم من سائر أهل العلم في علومهم» .أ.هـ .

وقال الذهبي في «مقدمة تذكرة الحفاظ»(١/ ١): «هذه تذكرة بأسماء معدلي حملة العلم النبوي، ومن يرجع إلى اجتهادهم في التوثيق والتضعيف، والتصحيح والتزييف» .أ.هـ .

وقال النووي في «مقدمة شرح مسلم»(١/ ٢٤): «عاب عائبون مسلماً بروايته في «صحيحه» عن جماعة من الضعفاء، ولا عيب عليه في ذلك، وجوابه من أوجه ذكرها ابن الصلاح، أحدها: أن يكون ذلك في ضعيف عند غيره ثقة عنده» .أ.هـ .

وهذه مسألة مسلمة، ولكن أحببت أن أذكر بعض النقول عن جماعة من العلماء تعضيداً لما سوف نصل إليه من نتائج ـ إن شاء الله ـ .

المطلب الثالث: ما حكم حديث الراوي المختلف فيه؟

الجواب نجده في النصوص الآتية:

١ ـ قال المنذري في مقدمة «الترغيب والترهيب»(١/ ٤): «فأقول إذا كان رواة إسناد الحديث ثقات وفيهم من اختلف فيه: إسناده حسن، أو: مستقيم أو لا بأس به» .أ.هـ .

٢ ـ وقال المنذري أيضاً في «الترغيب والترهيب»(٦/ ٤٥٨) في حكم ما يرويه محمد بن إسحاق بن يسار: «وبالجملة فهو ممن اختلف فيه، وهو حسن الحديث» .أ.هـ .

٣ ـ وقال ابن دقيق العيد[1]: «وسنان بن ربيعة أخرج له البخاري، وهو وإن كان لين، فقد قال ابن عدي: أرجو أن لا بأس به. وقال ابن معين: ليس بالقوي، فالحديث عندنا حسن» .أ.هـ .

قلت: وقد قال ابن حجر في «سنان» هذا: صدوق فيه لين.

٤ ـ ونقل الزيلعي في «نصب الراية»(١/ ٦٢) عن ابن القطان الفاسي قوله في حديث: «والحديث مختلف فيه، فينبغي أن يقال فيه: حسن ولا يحكم بصحته، والله أعلم .أ.هـ .

٥ ـ قال ابن الصلاح في «مقدمته»(ص ١٠٩): «محمد بن عمرو بن علقمة، من المشهورين بالصدق والصيانة، لكنه لم يكن من أهل الإتقان، حتى ضعفه بعضهم من جهة سوء حفظه، ووثقه بعضهم لصدقه وجلالته، فحديثه من هذه الجهة حسن» .أ.هـ .

قلت: وقد قال ابن حجر في محمد بن عمرو هذا: صدوق له أوهام.

٦ ـ نقل ابن حجر في «تهذيب التهذيب»(٥/ ٢٦٠) في ترجمة (عبد الله بن صالح ـ كاتب الليث) عن ابن القطان الفاسي قوله فيه : «هو صدوق، ولم يثبت عليه ما يسقط حديثه، إلا أنه مختلف فيه، فحديثه حسن» .أ.هـ .

٧ ـ وقال ابن حجر في «نكته على ابن الصلاح»(١/ ٤٦٤): «هشام بن سعد قد ضعف من قبل حفظه، وأخرج له مسلم، فحديثه في رتبة الحسن» .أ.هـ .

قلت: وقد قال ابن حجر في هشام بن سعد: صدوق له أوهام، ورمي بالتشيع.

٨ ـ شهاب بن خراش الشيباني ، قال ابن حجر[2]: «اختلف فيه، والأكثر وثقوه» ثم حسن حديثه[3].

---

(١) نصب الراية: (١/١٨).

(٢) تلخيص الحبير: : (٢/ ٦٥).

(٣) حديثه الذي حسنه عند أبي داود :(١/٨٧)، حديث (١٠٩٦) في خطبة النبي ﷺ على قوس.

٩ ـ **إسماعيل بن زكريا الخلقاني.**

قال ابن حجر: اختلف فيه قول أحمد بن حنبل ويحيى بن معين. وقال النسائي: أرجو أنه لا بأس به. ووثقه أبو داود. وقال أبو داود: صالح. وقال ابن عدي: هو حسن الحديث[1].

قال ابن حجر: صدوق يخطىء قليلاً.

١٠ ـ وقال ابن حجر في «فتح الباري» (١٣/ ١٨٧): «**عبد الرحمن بن أبي الزناد** مختلف فيه، فغاية ما ينفرد به أن يكون حسناً لا صحيحاً» .أ.هـ .

١١ ـ وقال أيضاً عن **فليح بن سليمان الخزاعي** (الفتح٢/ ٤٧٢): «مضعف عند ابن معين والنسائي وأبي داود،ووثقه آخرون، فحديثه من قبيل الحسن». أ.هـ.

قلت: وقد قال عن فليح هذا: «صدوق كثير الخطأ».

١٢ ـ وأخيراً. تأمل هذه الفائدة من «القول المسدد» (ص٣٠): **قزعة بن سويد ابن حجير الباهلي البصري.** قال فيه ابن معين مرة: ثقة، ومرة: ضعيف.

وقال أبو حاتم: محله الصدق، وليس بالمتين، يكتب حديثه ولا يحتج به.

وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به. وقال البزار: ليس بالقوي، وقد حدث عنه أهل العلم. وقال العجلي: لا بأس به وفيه ضعف.

وقد قال ابن حجر فيه: إن حديثه في مرتبة «الحسن».

ومما تقدم يتبين بجلاء أن حديث «المختلف فيه» حكم عليه جماعة من الأئمة ـ ومنهم ابن حجر ـ بـ «الحسن الذاتي» الذي لا يفتقر إلى عاضد، والله أعلم.

---

(١) هدي الساري: (ص٣٩٠).

المطلب الرابع : اقتصار بعض العلماء الحديث الحسن لذاته على رواية من اختلف فيه.

قال ابن حجر في «نكته على ابن الصلاح»(١/ ٣٨٦): «قال البيهقي في «رسالته» إلى أبي محمد الجويني: **الأحاديث المروية ثلاثة أنواع**:

النوع الأول ـ اتفق أهل العلم على صحته.

النوع الثاني ـ اتفقوا على ضعفه.

النوع الثالث ـ اختلفوا في ثبوته، فبعضهم صححه، وبعضهم يضعفه لعلة تظهر له بها، إما أن تكون خفيت العلة على من صححه، وإما أن تكون لا يراها معتبرة قادحة» .أ.هـ .

قال ابن حجر معقباً: «وأبو الحسن بن القطان في «الوهم والإيهام» يقصر نوع الحسن على هذا» .أ.هـ .

وقال ابن حجر في «نكته»(١/ ٤٠٤) أيضاً: «رأيت لبعض المتأخرين في «الحسن» كلاماً يقتضي أنه: الحديث الذي في رواته مقال، لكن لم يظهر فيه مقتضى الرد، فيحكم على حديثه بالضعف، ولا يسلم من غوائل الطعن، فيحكم لحديثه بالصحة» .أ.هـ .

ثم قال ابن حجر بعد ذلك: «قال ابن دحية[1]: الحديث الحسن، هو: ما دون الصحيح مما فيه ضعف قريب محتمل، عن راو لا ينتهي إلى درجة العدالة، ولا ينحط إلى درجة الفسق» .أ.هـ .

قلت: من خلال هذه التعريفات للحسن، نفهم أن بعض المحدثين يقصر الحسن على الحديث الذي يرويه الراوي الذي تجاذبته أطراف التوثيق وأطراف

---

(١) زهو : أبو الخطاب عمر بن الحسن بن علي بن رحية الكلبي الزندلسي ، المتوفى سنة (٦٢٣) بالقاهرة ، ودفن بسفح المقطم ، وله عدة تصانيف.

التضعيف، فلم يترجح إلحاقه بمن فوقه، ولا إلحاقه بمن هو دونه، ولذا اختص بمرتبة بين «الصحة» وبين «الضعف»، وهي «الحسن».

وتكاد تستقر فحوى هذه التعريفات للحديث «الحسن» عند المحققين من علماء الحديث، ولكن بتفصيل أكثر، فيطلقون اسم «الحسن لذاته» على الحديث الذي يرويه «الصدوق» الضابط المتقن، لكنه «غير تام الضبط والإتقان». وعبارة السخاوي توضح هذا تمام الوضوح، عندما يعرف «الحديث الحسن» في «فتح المغيث»(١/ ٧٠).

فيقول: «مطلق الحسن» هو: الذي اتصل سنده بالصدوق الضابط المتقن ـ غير تامهما ـ أو بالضعيف بما عدا الكذب، إذا اعتضد، مع خلوهما عن الشذوذ والعلة» .أ.هـ .

فالصدوق «التام الضبط والإتقان» : هو الذي جعله ابن حجر في «المرتبة الرابعة»، فأطلق عليه لفظة «صدوق» دون أي إضافة أخرى. وليس هذا داخلاً في التعريف.

أما «غير تام الضبط والإتقان» فهو «الصدوق الذي يهم» و «الذي له أوهام» أو «يخطىء» وما شاكل ذلك، وهذا الذي جعله ابن حجر في «المرتبة الخامسة» التي هي موضع هذا المبحث، وحديث مثل هذا هو «الحسن لذاته».

أما الحسن لغيره : فهو رواية الضعيف بما عدا الكذب إذا اعتضد، وهو الذي أراده السخاوي بالشِق الثاني من تعريفه.

وبإمكاننا أن نعضد هذه النتائج بأدلة أخرى نسوقها فيما يلي:

ذكر الأدلة الأخرى على أن حديث «المختلف فيه» حديث «حسن لذاته».

الدليل الأول:

صنّف الذهبي كتاباً سماه «معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد»

خصصه للمختلف فيهم من الرواة، كما قال في «مقدمته»(ص٥١): «هذا فصل نافع في معرفة الثقات من الرواة الذين تكلم فيهم بعض الأئمة وفيهم بعض اللين، وغيرهم أتقن منهم وأحفظ، فهؤلاء حديثهم إن لم يكن في أعلى مراتب الصحيح، فلا ينزل عن رتبة الحسن» .أ.هـ .

وأنا هنا سوف أختار نماذج ممن ذكرهم الذهبي في هذا الكتاب، وصرح تصريحاً أن حديثه «حسن» أو «صالح» أو ما في معنى «الحسن»، وإن كان كل من ذكر في هذا الكتاب صالح لما ندلل هنا، وسوف أذكر اسم الرجل، ثم حكم الذهبي على حديثه، وأتبعه بقول ابن حجر فيه.

اسم الراوي	حكم حديثه عند الذهبي	قول ابن حجر فيه
١ ابراهيم بن عبد الرحمن السكسكي	حديثه حسن	صدوق ضعيف الحفظ.
٢ سالم بن نوح العطار	حسن الحديث	صدوق له أوهام.
٣ رباح بن أبي معروف	صالح الحديث	صدوق له أوهام
٤ مرجّى بن رجاء	جائز الحديث	صدوق ربما وهم
٥ معقل بن عبد الله الجزري	صالح الحديث	صدوق يخطيء
٦ موسى بن يعقوب الزمعي	صالح الحديث	صدوق سيء الحفظ
٧ النعمان بن راشد	حسن الحديث	صدوق سيء الحفظ
٨ هشام بن سعد المدني	حسن الحديث	صدوق له أوهام
٩ يحيى بن يمان العجلي	صالح الحديث	صدوق عابد يخطىء كثيراً
١٠ يعقوب بن عبد الله القُمّي	صالح الحديث	صدوق يهم
١١ أبو بكر النهشلي	صالح الحديث	صدوق رمي بالإرجاء
١٢ عبد الله بن محمد بن عقيل الهاشمي[1]	حديثه في مرتبة الحسن	صدوق في حديثه لين

(١) هذا النموذج من ميزان الاعتدال: (٢/ ٤٨٥).

ومن هذه النماذج يتبين لنا أن مَنْ جعله ابن حجر في «المرتبة الخامسة» فحديثه حسن أو صالح عند الذهبي.

الدليل الثاني: وجود رواة من هذه المرتبة في الصحيحين.

لقد أحصيت (٢٤٤) راوياً ممن هم في هذه المرتبة أخرج لهم صاحبا الصحيحين اتفاقاً أو انفراداً.

ورواة الصحيحين أجمل الذهبي حالهم في «الموقظة» (٧٩ ـ ٨٠): فقال: «من أخرج لهم الشيخان على قسمين:

أحدهما: ما احتجّا به في الأصول.

وثانيهما: من خرجا له متابعة وشهادة واعتباراً.

فمن احتجا به، أو أحدهما ولم يوثق، ولا غمز، فهو ثقة، حديثه قوي.

ومن احتجا به أو أحدهما، وتكلم فيه، فتارة يكون الكلام فيه تعنتاً، والجمهور على توثيقه، فهذا حديثه قوي.

وتارة يكون الكلام في تليينه وحفظه له اعتبار، فهذا حديثه لا ينحط عن مرتبة «الحسن» التي قد نسميها: من أدنى درجات الصحيح، فما في الكتابين بحمد الله رجل احتج به البخاري أو مسلم في الأصول، ورواياته ضعيفة، بل حَسَنة أو صحيحة. ومن خرج له البخاري أو مسلم في الشواهد والمتابعات، ففيهم من في حفظه شيء، وفي توثيقه تردد، فكل من خرج له في «الصحيحين» فقد قفز القنطرة، فلا معدل عنه إلا ببرهان بين». أ.هـ كلام الذهبي.

وقد شفى وكفى ـ رحمه الله ـ فأما مَنْ تُكلم فيه من رواة الصحيحين على سبيل التعنت، فهؤلاء وثقهم ابن حجر، ولم يلتفت إلى تعنُّت مَنْ تعنت. وهؤلاء لا يدخلون في هذه المرتبة (الخامسة)، بل هم فوقها.

وأما من تُكلم فيه، والكلام لنقاد معتبر، فهذا لم يهمله ابن حجر، بل أعمله، واعتبر اخراج البخاري لحديثه بمثابة التوثيق له[1]، وهو بهذا التوثيق يقابل تليين أو تضعيف من ضعفه، ولهذا الاختلاف أدخلهم ابن حجر في هذه المرتبة (الخامسة)، وهم الذين قال فيهم الذهبي: «فهذا لا ينحط حديثه عن مرتبة الحسن التي قد نسميها من أدنى درجات الصحيح».

ومعنى قوله (من أدنى درجات الصحيح) أي: الحسن الذاتي الذي لا يفتقر إلى جابر يقويه.

ومما يجب التنبيه إليه هنا: أن جماعة كثيرة ممن أخرج لهم في الصحيحين أو في أحدهما ـ من هذه المرتبة ـ أخرج لهم في الأصول، وعلى سبيل الاحتجاج، لا في المتابعات والشواهد فقط. **وهذه بعض النماذج:**

١ ـ **علي بن عبد الله البارقي ، قال البيهقي** : احتج به مسلم[2].

وقد قال فيه ابن حجر: صدوق ربما أخطأ.

٢ ـ **إبراهيم بن يوسف بن أبي إسحاق السبيعي**. قال ابن حجر: صدوق يهم.

قلت: أفاد ابن حجر في «هدي الساري»(ص٣٨٩) أن الشيخين احتجا به.

٣ ـ **سَلْم بن زُرير، أبو يونس البصري**. قال ابن حجر: وثّقه أبو حاتم، وقال النسائي: ليس بالقوي. أ.هـ. ولم يحكم فيه، وحقه أن يكون: صدوق ربما وهم، لأنه مختلف فيه. قال الحاكم: أخرج له البخاري في «الأصول»[3] أ.هـ.

٤ ـ **عبد الرحمن بن سليمان بن عبد الله بن حنظلة المعروف بـ (ابن الغَسيل)**.

قال ابن حجر: صدوق فيه لين.

---

(١) انظر هدي الساري: (ص ٣٨٤).

(٢) تلخيص الحبير: (٢/ ٢٢).

(٣) هدي الساري: (ص ٤٠٧) وانظر «المدخل» : (ص ٥٩٢).

وقال في «هدي الساري»(ص٤١٧): احتج به الجماعة سوى النسائي.

٥ ـ طارق بن عبد الرحمن البجلي.

قال ابن حجر: صدوق له أوهام. قال الحاكم: احتج به البخاري[١].

وأفاد ابن حجر في «الهدي»(ص٤١١) أن مسلماً وأصحاب السنن احتجوا به.

٦ ـ فليح بن سليمان الخزاعي.

قال ابن حجر: صدوق كثير الخطأ.

قال ابن عدي في «الكامل» (٦/٢٠٥٦): اعتمده البخاري في «صحيحه» وروى عنه الكثير.أ.هـ .

وقال ابن حجر[٢]: احتج به البخاري ومسلم وأصحاب السنن.أ.هـ .

٧ ـ شجاع بن الوليد بن قيس السكوني.

قال ابن حجر: صدوق ورع له أوهام.

قال المنذري[٣]: «احتج به البخاري ومسلم في «صحيحيهما» وجماعة من المصنفين» .أ.هـ .

٨ ـ شريك بن عبد الله بن أبي نمر.

قال ابن حجر: صدوق يخطىء.

وقال في «هدي الساري»(ص٤١٠): احتج به الجماعة.

---

(١) المدخل: (ص٦٤٦).

(٢) هدي الساري: (ص٤٣٥).

(٣) في رسالة له في «الجرح والتعديل»: (ص ٥٢).

٩ ـ عبد الله بن سعيد بن أبي هند الفزاري.

قال ابن حجر: صدوق ربما وهم.

وقال في «هدي الساري» (ص٤١٣): احتج به الجماعة.أ.هـ .

١٠ ـ عبد ربه بن نافع الكناني.

قال ابن حجر: صدوق يهم.

وقال في «الهدي» (ص٤١٧): احتج به الجماعة سوى الترمذي.أ.هـ .

١١ ـ عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار العدوي.

قال ابن حجر: صدوق يخطىء.

وقال في «الهدي» (ص٤١٧): احتج به البخاري.

١٢ ـ عبد الله بن عمر النميري.

قال ابن حجر: صدوق ربما أخطأ.

وقال الدارقطني: محتج به في «كتاب البخاري»[١].

١٣ ـ عيسى بن موسى التيمي البخاري (غنجار).

قال ابن حجر: صدوق ربما أخطأ، وربما دلس، مكثر من التحديث عن المتروكين.

قال الحاكم: قد احتج به محمد بن إسماعيل البخاري في «الجامع الصحيح»[٢].

---

(١) سؤالات الحاكم للدارقطني: (ص٢٣١) ترجمة (٣٧١).

(٢) معرفة علوم الحديث: (ص١٠٦).

١٤ ـ **حاتم بن إسماعيل المدني.**

قال ابن حجر: صدوق يهم.

وقال أيضاً: احتج به الجماعة[١].

١٥ ـ **عبد الله بن عطاء الطائفي**، صدوق يخطىء.

قال الحاكم: روى له مسلم غير شيء في الشواهد والأصول[٢].

١٦ ـ **فضيل بن سليمان النميري** ، صدوق له خطأ كثير.

قال الحاكم: احتجا به[٣].

١٧ ـ **محمد بن طلحة بن مصرف** ، صدوق له أوهام.

قال الحاكم: خرجاه جميعاً، في الأصول، والشواهد[٤].

وقال الذهبي: قد احتجا به في الصحيحين أصلا[٥].

١٨ ـ **محمد بن عبد الله بن مسلم** ـ ابن أخي ابن شهاب الزهري ـ صدوق له أوهام.

قال الحاكم: أخرجاه جميعاً البخاري في الأصول ومسلم في الشواهد[٦].

١٩ ـ **يحيى بن سليم الطائفي، صدوق سيء الحفظ.**

---

(١) هدي الساري: (ص٣٩٥).

(٢) المدخل إلى الصحيحين: (ص٥٩٥).

(٣) المصدر السابق: (ص٦٠١).

(٤) المصدر السابق: (ص٦٠٥).

(٥) المغني في الضعفاء (٢/ ٥٩٥).

(٦) المدخل إلى الصحيح : (ص٦٠٦).

قال الحاكم: أخرج عنه البخاري في الأصول[1].

٢٠ ـ **إسماعيل بن أبي أويس المدني** ، صدوق أخطأ في أحاديث من حفظه.

قال الحاكم: احتجا به جميعاً[2].

٢١ ـ **إسماعيل بن زكريا بن مرة الخُلْقاني**، صدوق يخطىء قليلاً.

قال الحاكم: قد احتجا به جميعاً[3].

٢٢ ـ **خالد بن مخلد القَطَواني** ، صدوق يتشيع وله إفراد.

قال الحاكم: قد احتجا به جميعاً[4].

٢٣ ـ **زياد بن عبد الله البكائي**، صدوق ثبت في المغازي، وفي حديثه عن غير ابن إسحاق لين.

قال الحاكم: قد احتجا به جميعاً[5].

٢٤ ـ **طلحة بن يحيى الزرقي** صدوق يهم.

قال الحاكم: قد احتجا به جميعاً[6].

٢٥ ـ **إسماعيل بن مجالد بن سعيد الهمداني** صدوق يهم.

قال الحاكم: أخرج عنه البخاري في «كتاب المناقب» محتجاً به[7].

---

(١) المصدر السابق : (ص٦٢٠).

(٢) المصدر السابق : (ص٦٢٤).

(٣) المدخل : (ص٦٢٥).

(٤) المدخل : (ص٦٢٩).

(٥) المدخل : (ص٦٣٠).

(٦) المدخل : (ص٦٣٢).

(٧) المدخل : (ص٦٣٧).

٢٦ ـ **إسحاق بن محمد الفَرْوي** ، صدوق كُفَّ بصره فساء حفظه.

قال الحاكم: حدث عنه البخاري على الانفراد محتجاً به[١].

٢٧ ـ **أيمن بن نابل**، صدوق يهم.

قال الحاكم: احتج به البخاري[٢].

٢٨ ـ **حسان بن إبراهيم الكرماني**، صدوق يخطىء.

قال الحاكم: احتج به البخاري[٣].

٢٩ ـ **سليمان بن عبد الرحمن التميمي** ـ ابن بنت شرحبيل ـ صدوق يخطىء.

قال الحاكم: حدث عنه البخاري محتجاً به[٤].

٣٠ ـ **سلمة بن رجاء** ، صدوق يغرب.

قال الحاكم: حدث عنه البخاري.. محتجاً به.

٣١ ـ **كثير بن شنظير المازني** ، صدوق يخطىء.

قال ابن حجر: احتج به الجماعة سوى النسائي [٥].

هذه نماذج مما وقفنا عليه من هذه المرتبة ممن أخرج لهم البخاري ومسلم وغيرهما احتجاجاً، ولا يصعب على الباحث أن يأتي بغيرهم، فقد عقد ابن

---

(١) المدخل : (ص٦٣٩).

(٢) المدخل : (ص٦٤١).

(٣) المدخل : (ص٦٤٢).

(٤) المدخل : (ص٦٤٤).

(٥) هدي الساري : (ص٤٣٦)، وانظر «تهذيب التهذيب»: (٨/ ٤١٩).

حجر فصلاً خاصاً في «هدي الساري»[1] ذكر فيه من أخرج له البخاري، وقد مُسَّ بنوع من الجرح، فمن أراد الوقوف على أسماء أخرى لمثل هذا النوع من الرواة فليرجع إليه.

على أننا يجب أن ننبه على أمر هام لمن أراد أن يطالع هذا الفصل، وهو: وجوب التفرقة بين جوابين من أجوبة ابن حجر في الدفاع عن الراوي المخرَّج في «الصحيح»، فربما قال: «فلان أخرج له البخاري في (المتابعات) أو (في الشواهد)»، وربما قال: «فلان أخرج له البخاري حديثاً له متابعات أو له شواهد».

فالأول: معناه أن البخاري لم يُخْرِج له في الأصول.

والثاني: معناه أن البخاري خرّج له في الأصول.

والفرق بين الجوابين واسع، إذ الأول معناه أن البخاري لم يحتج به، بخلاف الثاني. وكثيرون هم من القسم الثاني، وأدخلهم ابن حجر في «المرتبة الخامسة» كما رأينا من النماذج السابقة.

أما من كان من هذه المرتبة وأخرج له أصحاب الصحيحين متابعة واعتباراً، فلا ينزل حديثه عن رتبة الحسن الذاتي أيضاً، فالغالب على متابعات وشواهد الصحيحين «الحسن الذاتي»، كما قرره أهل التحقيق.

قال ابن حجر[2]: «وقد عقد الحاكم في «كتاب المدخل» باباً مستقلاً ذكر فيه من أخرج له الشيخان في «المتابعات»، وعدد ما أخرجا من ذلك، ثم إنه مع هذا الإطلاع يخرج أحاديث هؤلاء في «المستدرك» زاعماً أنها على شرطهما، ولا شك في نزول أحاديثهم عن «درجة الصحيح»، بل ربما كان فيها الشاذ والضعيف، لكن أكثرها لا ينزل عن درجة الحسن» .أ.هـ .

---

(١) هو الفصل التاسع.

(٢) النكت على ابن الصلاح : (١/٣١٦).

قلت: «الشاذ» ليس بالضرورة أن يكون من الضعيف، بل قد يكون الشذوذ من الثقة وغيره، وهذا يسقط من حساب القلة هذه.

أما «الضعيف» فلا نسلّم أنها أحاديث هذه المرتبة، ولا التي تليها، إنما هي أحاديث مَنْ دون المرتبة السادسة، وقد أحصيت «الضعفاء» ونحوهم في رواة «الصحيحين» فبلغوا (٢٧) راوياً.

وعليه فـ « المتابعات الضعيفة» إنما هي روايات هؤلاء الضعفاء، لا تنسب إلى رواة هذه المرتبة (الخامسة).

ومن المفيد جداً هنا أن ننقل كلام ابن دقيق العيد في «الاقتراح» فيمن أخرج له في الصحيح.

قال رحمه الله: «ولمعرفة كون الراوي ثقة، طرق منها: إيراد أصحاب التواريخ ألفاظ المزكين في الكتب التي صنفت على أسماء الرجال، ككتاب «تاريخ البخاري» وابن أبي حاتم وغيرهما.

ومنها: تخريج الشيخين ـ أو أحدهما ـ في «الصحيح» للراوي محتجّيْن به.

وهذه درجة عالية لما فيها من الزيادة على الأول، وهو إطباق جمهور الأمة أو كلهم على تسمية الكتابين بـ «الصحيحين»، والرجوع إلى حكم الشيخين بالصحة.

وهذا معنى لم يحصل لغير من خُرّج عنه في الصحيح، فهو بمثابة إطباق الأمة أو أكثرهم على تعديل من ذُكر فيهما.

وقد وجد في هؤلاء الرجال المخرج عنهم في «الصحيح» من تكلم فيه بعضهم.

وكان شيخ شيوخنا الحافظ أبو الحسن المقدسي يقول في الرجل يخرج عنه في «الصحيح»: هذا جاز القنطرة. يعني بذلك أنه لا يلتفت إلى ما قيل فيه.

وهكذا نعتقد، وبه نقول، ولا نخرج عنه إلا ببيان شاف وحجة ظاهرة، تزيد في غلبة الظن على المعنى الذي قدمناه من اتفاق الناس بعد الشيخين على تسمية كتابيهما بـ «الصحيحين». ومن لوازم ذلك تعديل رواتهما.

نعم يمكن أن يكون للترجيح مدخل عند تعارض الروايات، فيكون من لم يتكلم فيه أصلاً راجحاً على من تكلم فيه، وإن كانا جميعاً من رجال الصحيح، وهذا عند وقوع التعارض.

ومنها: تخريج من خرج الصحيح بعد الشيخين، ومن خرج على كتابيهما.

فيستفاد من ذلك جملة كثيرة من الثقات، إذا كان المخرج قد سمى كتابه بالصحيح، أو ذكر لفظاً يدل على اشتراطه لذلك، فليتنبه لذلك». . إلخ كلام ابن دقيق العيد رحمه الله.

وخلاصة هذا الدليل: أن أحاديث هذه المرتبة يحكم بحسنها الذاتي، وهي من مراتب الاحتجاج، إلا إذا تبين بالسبر أن هذا الحديث هو مما أخطأ فيه راوي هذه المرتبة، والله سبحانه وتعالى أعلم.

الدليل الثالث: تحسين العلماء لأحاديث هذه المرتبة.

هناك جماعة من رواة هذه المرتبة وقفتُ على تحسين جماعة من النقاد لأحاديثهم، وسوف أختار نماذج من «تحسين» بعض النقاد لأحاديث هؤلاء.

وقبل أن أبدأ بذكر النماذج أنبه إلى أنني سوف لا أخرّج أحاديثهم وذلك خشية الإطالة، بل أكتفي بذكر الحكم وموضعه إلا عند الضرورة.

كما يجب التنبيه على أن الذي أذكره هنا ليس بالضرورة أن يكون مذكوراً في الموضع الذي أذكره، فربما وقعت الإشارة إليه فقط دون التصريح باسمه. مثال ذلك أن يقول ابن حجر في «فتح الباري»: هذا الحديث رواه أبو داود بإسناد حسن. وبالرجوع إلى «سنن أبي داود» وتتبع رجال الإسناد نقف على النموذج المذكور هنا، وهلم جرا.

نماذج من تحسين بعض النقاد لأحاديث الرواة لهذه المرتبة:

١ ـ عبد الله بن محمد بن عقيل الهاشمي، صدوق في حديثه لين، ويقال تغير بأخرة.

قلت: حسن له البخاري، وقال: «رأيت أحمد بن حنبل وإسحاق بن إبراهيم، والحميدي يحتجون بحديثه» .أ.هـ [(١)]. وصحح له أحمد[(٢)].

وقال عنه الذهبي: «حديثه في مرتبة الحسن»[(٣)].

وكذا حسن له البوصيري كما في حاشية «ابن ماجه»[(٤)].

وكذا حسن له السيوطي في «الجامع الصغير»[(٥)].وحسن له ابن حجر نفسه ـ كما سيأتي .

٢ ـ محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي.

قال ابن حجر: صدوق له أوهام.

قلت: حسن له البخاري[(٦)]، وصَحَّحَ له في موضع آخر(٢/ ١٠٥).

وحسن حديثه ابن الصلاح في «المقدمة»(ص١٠٩). وجعله هو والسخاوي من أمثلة «الحسن لذاته» في «الفتح المغيث»(١/ ٧٤).

وهذا النموذج وحده كاف لإقامة الحجة على أن حديث هذه المرتبة «حسن لذاته»، إذ إن علماء المصطلح جعلوه مثالاً للحسن الذاتي.

---

(١) علل الترمذي: (١/ ١٨٧، ٢٥١).

(٢) المرجع السابق: (١/ ١٨٨).

(٣) ميزان الاعتدال: (٢/ ٤٨٥).

(٤) (١/ ٣٧٩): حديث (١٢٠٢).

(٥) (٥/ ٥٢٧): من «فيض القدير».

(٦) علل الترمذي: (١/ ٢٠٣).

٣ ـ عبد الرحمن بن حرملة بن عمرو بن سنة الأسلمي.

قال ابن حجر: صدوق ربما أخطأ.

قلت: حسن له البخاري[١].

٤ ـ فليح بن سليمان الخزاعي، أو الأسلمي المدني.

قال ابن حجر: صدوق كثير الخطأ.

قلت: حسن له البخاري[٢]. واعتمده في صحيحه، وروى عنه كثيراً[٣]، وكذا حسن له ابن حجر نفسه كما سيأتي في «الدليل الرابع».

٥ ـ داود بن عمرو الأودي.

قال ابن حجر: صدوق يخطىء.

قلت: حسن له البخاري[٤].

٦ ـ القاسم بن مالك المزني.

قال ابن حجر: صدوق فيه لين.

قلت: حسن له البخاري[٥].

٧ ـ سليمان بن حيان الأحمر، أبو خالد.

---

(١) علل الترمذي: (١/ ١٠٩ ـ ١١٠).

(٢) العلل: (١/ ١٢٢).

(٣) قاله ابن عدي كما في الدليل السابق.

(٤) العلل: (١/ ١٧٧).

(٥) المصدر السابق: (١/ ٣٣١).

قال ابن حجر: صدوق يخطىء، وقد حسن له البخاري[1] كذلك.

٨ ـ عثمان بن محمد بن المغيرة بن الأخنس الثقفي.

قال ابن حجر: صدوق له أوهام.

قلت: حسن له البخاري[2] وصحح له الزيلعي في «نصب الراية» (٣/ ٢٤٠).

٩ ـ عبد الوهاب بن عطاء الخفاف.

قال ابن حجر: صدوق ربما أخطأ. وحسن له البخاري[3].

١٠ ـ معاوية بن صالح بن حدير.

قال ابن حجر: صدوق له أوهام. وحسن له الدارقطني في «السنن»[4].

١١ ـ إسحاق بن إبراهيم الثقفي، أبو يعقوب.

قال ابن حجر: وثقه ابن حبان وفيه ضعف.

قلت: حسن له البخاري[5].

١٢ ـ عبد الله بن لهيعة، صدوق خَلَط بعد احتراق كتبه.

حسن له الدارقطني[6].

---

(١) المصدر السابق: (١/ ٣٤٠ ـ ٣٤١).

(٢) المصدر السابق: (١/ ٤٣٧).

(٣) العلل: (١/ ٥٣١).

(٤) (١/ ٥٠): حديث (٤).

(٥) العلل: (٢/ ٧١٣).

(٦) السنن: (١/ ٣٥١).

١٣ ـ محمد بن إسحاق بن يسار.

حسن له الدارقطني[١].

نكتفي بإيراد هذه النماذج وينبغي أن أذكر نماذج أخرى من هذه المرتبة (الخامسة) صحح لهم بعض الأئمة، ليعلم أن بعض الكلام في هؤلاء المختلف فيهم لا يكون مؤثراً دوماً، وقد تقدمت الإشارة إلى بعضهم في النماذج السابقة. منهم: عبد الله بن محمد بن عقيل، ومحمد بن عمرو بن علقمة، وعثمان بن محمد بن المغيرة.

وهذه أسماء جماعة آخرين:

١ ـ محمد بن إسحاق بن يسار.

قال ابن حجر: إمام المغازي، صدوق يدلس، ورمي بالتشيع والقدر.

قلت: صحح له البخاري[٢]، والترمذي[٣]، وغيرهما.

٢ ـ العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب الحرقي.

قال ابن حجر: صدوق ربما وهم.

قلت: صحح له أبو زرعة الرازي، كما نقله عنه الترمذي[٤].

٣ ـ عبد الله بن عبد الرحمن بن يعلى الطائفي.

قال ابن حجر: صدوق يخطىء ويهم.

---

(١) المرجع السابق: (١/ ٣٥٤).

(٢) علل الترمذي: (٢/ ١٠٦).

(٣) السنن: (١/ ١٩).

(٤) في العلل: (١/ ٢٣٥).

قلت: صحح له ابن المديني كما في «التلخيص الحبير»(٢/ ٨٤)، وصحح له البخاري أيضاً[١].

٤ ـ عبد الرحمن بن أبي الزناد.

قال ابن حجر: صدوق تغير حفظه لما قدم بغداد، وكان فقيها.

قلت: صحح له البخاري[٢]، وكذا صحح له ابن حجر نفسه كما سيأتي في الدليل الرابع.

٥ ـ خالد بن سلمة بن العاص بن هشام بن المغيرة المخزومي الفأفاء.

قال ابن حجر: صدوق رمي بالإرجاء والنصب.

قلت: صحح له البخاري[٣]، وحديثه الذي صححه رواه مسلم في «صحيحه»[٤].

وكذا صحح له ابن حجر، كما سيأتي.

٦ ـ عبد الله بن البهي، مولى مصعب بن الزبير.

قال ابن حجر: صدوق يخطىء.

قلت: صحح له البخاري[٥].

٧ ـ طارق بن عبد الرحمن البجلي، صدوق له أوهام.

---

(١) العلل: (١/ ٢٨٨).

(٢) المصدر السابق: (٢/ ٦٦٨).

(٣) المصدر السابق: (٢/ ٩٠٤ ـ ٩٠٥).

(٤) كتاب الحيض: (١/ ٢٨٢)، باب: ذكر الله تعالى في حال الجنابة وغيرها.

(٥) العلل: (٢/ ٩٠٤ ـ ٩٠٥).

صحح له السخاوي في «المقاصد»(ص٣٣).

٨ ـ **سلمة بن رجاء**، صدوق يغرب.

صحح له الدارقطني[١].

٩ ـ **يعقوب بن حميد بن كاسب** ، صدوق ربما وهم.

صحح له الدارقطني[٢].

١٠ - **الحسن بن الفرات القزاز** ، صدوق يهم.

صحح له الدارقطني[٣].

١١ ـ **معاذ بن هشام الدستوائي** ، صدوق ربما وهم.

صحح له الدارقطني[٤].

١٢ ـ **عاصم بن خليد** ، صدوق رمي بالإرجاء.

صحح له الدارقطني[٥].

١٣ ـ **محمد بن مسلم بن تدرس** ، صدوق يدلس.

صحح له الدارقطني[٦].

---

(١) سنن الدارقطني: (١/ ٥٦).

(٢) المرجع السابق: (١/ ٥٦).

(٣) المرجع السابق: (١/ ٥٦).

(٤) المرجع السابق: (١/ ٥٦).

(٥) المرجع السابق: (١/ ٣٣٩).

(٦) المرجع السابق: (١/ ٣٥٠).

١٤ ـ **حاجب بن سليمان**، صدوق يهم.

صحح له الدارقطني[١].

١٥ ـ **محمد بن فضيل بن غزوان**، صدوق عارف، ورمي بالتشيع.

صحح له ابن معين[٢]، والدارقطني[٣].

١٦ ـ **سليمان بن حيان الأحمر**، صدوق يخطىء.

صحح له الدارقطني[٤].

١٧ ـ **محمد بن عمرو بن علقمة**، صدوق له أوهام.

صحح له الدارقطني[٥].

١٨ ـ **محمد بن زنبور**، صدوق له أوهام.

صحح له الدارقطني[٦].

١٩ ـ **سليمان بن قرم بن معاذ الضبي البصري**، سيء الحفظ يتشيع.

صحح له الدارقطني[٧].

٢٠ ـ **جعفر بن سليمان الضبعي**، صدوق زاهد يتشيع.

صحح له الدارقطني[٨].

---

(١) المرجع السابق: (٢/ ١٨٦).

(٢) تاريخه برواية الدوري: (١/ ٢١٤).

(٣) سنن الدارقطني: (٢/ ١٧١).

(٤) في «السنن»: (٢/ ١٥٧).

(٥) المرجع السابق: (٢/ ١٥٩ ـ ١٦٠).

(٦) المرجع السابق: (٢/ ١٥٩ ـ ١٦٦).

(٧) المرجع السابق: (٢/ ١٧٥).

(٨) المرجع السابق: (٢/ ١٩٧ ـ ١٩٨).

٢١ ـ **ورقاء بن عمر اليشكري** ، صدوق في حديثه عن منصور لين.

صحح له الدارقطني[١].

٢٢ ـ **هشام بن سعد المدني**.

قال ابن حجر: صدوق له أوهام ورمي بالتشيع.

قلت: صحح له الدارقطني[٢].

ونكتفي بهؤلاء، ومن هذا شأنه كثير منثور في كتب الحديث، لا يخفى أمرهم على طالب الحديث المتتبع.

الدليل الرابع: تحسين ابن حجر لأحاديث الرواة من هذه المرتبة.

لقد وقفت على جماعة كثيرة من هذه المرتبة حسّن لهم ابن حجر في غير كتاب من كتبه، ولم أقف على واحد من هؤلاء ذكره وضَعَّف حديثه بسببه، **وهذه نماذج من هؤلاء:**

١ ـ **محمد بن إسحاق بن يسار** ، صدوق يدلس، ورمي بالتشيع والقدر.

وقد حسن له في «القول المسدد»(ص١٥)، وضربه مثلا للحسن الذاتي في «نزهة النظر»(ص٢١). وقال في «فتح الباري» (١٣/ ٣٥٣): «حاله معروفة وحديثه في درجة الحسن» .أ.هـ . وقال فيه أيضاً (١١/ ١٦٣): «ما ينفرد به وإن لم يبلغ درجة الصحيح فهو في درجة الحسن» .أ.هـ .

٢ ـ **الجراح بن مليح الرؤاسي ـ والد وكيع ـ** صدوق يهم.

وقوّى حديثه في «القول المسدد»(ص٢٥).

---

(١) المرجع السابق: (٢/ ٢٠٥).

(٢) في «سننه»: (١/ ٣٧)، ونقل ابن حجر تصحيحه في «تغليق التعليق»: (٢/ ١٢٩): والفتح: (١/ ٢٩٩): وأقره.

٣ ـ **عاصم بن أبي النجود** ، صدوق له أوهام.

وحسن له في «الإصابة» في ترجمة «عمير بن أبي وقاص» (٣/ ٣، ٣٦).

٤ ـ **أسامة بن زيد الليثي**-صدوق يهم-وحسن له في «فتح الباري»١(/ ٦٧-٦٨).

٥ ـ **فليح بن سليمان الخزاعي** ، صدوق كثير الخطأ.

وحسن له في «التلخيص الحبير»(١/ ٨٤).

وقال في «فتح الباري» (٢/ ٤٧٢): «مضعف عند ابن معين والنسائي، وأبي داود، ووثقه آخرون، فحديثه من قبيل الحسن» .أ.هـ .

٦ ـ **محمد بن عمرو علقمة بن وقاص الليثي** ، صدوق له أوهام.

وحسن له في «التلخيص الحبير»(١/ ٣٧، ٧٣) وقال في أجوبته عن بعض أحاديث «المصابيح»[1] للبغوي: «صدوق في حفظه شيء، وحديثه في مرتبة الحسن. لا ينحط إلى الضعف» .أ.هـ .

٧ ـ **عبد الرحمن بن أبي الزناد** ، صدوق تغير حفظه لما قدم بغداد، وكان فقيها.

وحسن له في «تغليق التعليق»(٢/ ٤٣).

وقال في الفتح (١٣/ ١٨٧): «مختلف فيه، فغاية ما ينفرد به أن يكون حسناً لا صحيحاً» .أ.هـ .

٨ ـ **عبد الله بن شَريك العامري الكوفي** ، صدوق يتشيع، أفرط الجوزجاني فكذبه.

وحسن له في «تغليق التعليق»(٢/ ٢٣١).

---

(١) رسالة ألحقت «بمشكاة المصابيح»: (٣/ ١٧٨٤). بتعليق الالباني.

٩ ـ **أبو جعفر الرازي ـ عيسى بن أبي عيسى ـ** صدوق سيء الحفظ.

وحسن له في «تغليق التعليق»(٥/ ٤٢٥). وحديثه الذي حسنه رواه ابن خزيمة في «صحيحه»(٢/ ٩٩) حديث رقم (٢٩٨)، وكذا حسن له في «التلخيص»(٢/ ١٩) حديث (٥٣٣).

١٠ ـ **محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري**. صدوق سيء الحفظ جداً.

ذكر له حديثاً في «تغليق التعليق»(٣/ ٢٥٣)، وقال: «إسناده صالح».

قلت: تأمل عدوله من قوله «إسناده حسن» إلى قوله: «إسناده صالح»، وما ذاك إلا للفظة (جداً) في سوء حفظه.

١١ ـ **خالد بن خِداش البصري**، صدوق يخطىء. وحسن له في «تغليق التعليق»(٤/ ٣٧٢).

١٢ ـ **عبد الله بن زيد بن أسلم** ، صدوق فيه لين. وحسن له في «التغليق»(٤/ ٣٧٢).

١٣ ـ **عبد الله بن محمد بن عقيل الهاشمي**، صدوق فيه لين.

وحسن له في «التغليق»(٤/ ٤٦١)، وفي «التلخيص الحبير»(٢/ ١٧).

وقال موضحاً حاله في موضع آخر من «التلخيص الحبير»(٢/ ١٠٨): «ابن عقيل سيء الحفظ، يصلح حديثه للمتابعات، فأما إذا انفرد فيُحَسَّن، وأما إذا خالف فلا يقبل» .أ.هـ .

قلت: وهذا يفيد أن من كان صدوقاً سيء الحفظ، فحديثه حسن إذا انفرد.

أما أن حديث عبد الله بن محمد هذا فلا يصلح إلا للمتابعات، ففي هذا القول نظر، بل هو يصلح للاحتجاج، وقد احتج به أحمد، وإسحاق بن

راهويه، وأبو بكر الحميدي، كما تقدم. وصحح له أحمد، وقد احتج ابن حجر نفسه بمن هو دون ابن عقيل، بل احتجوا بالمستور إذا اعتضد حديثه كما تقدم في مبحث «المستور».

١٤ ـ **شريك بن عبد الله بن أبي نمر** ، صدوق يخطىء، وحسن له في «التغليق»(٤/ ٤٦١).

١٥ ـ **شهر بن حوشب الأشعري الشامي** ،صدوق كثير الإرسال والأوهام.

وحسن له في «التغليق»(٤/ ٤٩٠)، وقال في «الفتح» (٣/ ٦٥): «حسن الحديث».

١٦ ـ **معقل بن عبيد الله الجزري** ، صدوق يخطىء.

وحسن له في «التلخيص»(٢/ ٢٤) حديث (٥٥٠).

١٧ ـ **شهاب بن خراش الشيباني**، صدوق يخطىء، وحسن له في «التلخيص» (٢/ ٦٥) حديث (٦٤٨).

١٨ ـ **موسى بن وَرْدان** ، قال فيه: صدوق ربما أخطأ. وحسن له في «أجوبته عن المصابيح»[١].

١٩ ـ **دَرّاج بن سمعان، أبو السمح المصري** ، صدوق في حديثه عن أبي الهيثم ضعف.

قلت: وحسن له حديثه عن أبي الهيثم في «أجوبته عن المصابيح»[٢].

٢٠ ـ **شريك بن عبد الله النخعي** ، صدوق عابد يخطىء كثيراً تغير حفظه.

حسن له في «الفتح»(٨/ ٢٩٥).

---

(١) مشكاة المصابيح: (٣/ ١٧٩١).

(٢) المصدر السابق: (٣/ ١٧٨٦، ١٧٩١). وأفاد أن ما يرويه درّاج عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد الخدري، نسخة، صحح إسنادها ابن حبان، وأدخل كثيراً منها في صحيحه.

٢١ ـ **حماد بن يحيى الأربح البصري**، صدوق يخطىء.

وحسن له في «الفتح»[1] (٧/ ٦).

٢٢ ـ **عمر بن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف** ، صدوق يخطىء.

وقال في «الفتح» (١٣/ ٣٢٧): «حديثه حسن» .أ.هـ .

هذه بعض النماذج لرواة حسن حديثهم ابن حجر، وقد أدخلهم هو في «المرتبة الخامسة».

وكما قلت، لم أقف على واحد ممن أدخله في هذه المرتبة ضعف حديثه، بل على العكس وجدت من أدخلهم في هذه المرتبة، وصحح لهم في غير موضع من مصنفاته، وهذه بعض الأمثلة:

١ ـ **معاوية بن هشام الدستوائي** ، صدوق ربما وهم ، وصحح له في «التلخيص الحبير»(١/ ٣٨).

٢ ـ **فطر بن خليفة المخزومي** ، صدوق رمي بالتشيع. وصحح له في «التلخيص»(١/ ٨٠).

٣ ـ **محمد بن بكر بن عثمان البُرْساني** ، صدوق قد يخطىء. وصحح له في «التلخيص»(١/ ١٢٤).

٤ ـ **سهيل بن أبي صالح السمان** ، صدوق تغير حفظه بأخرة.

وصحح له في «التلخيص»(١/ ١٣٧).

٥ ـ **عطاء بن السائب الكوفي**، صدوق اختلط.

صحح له في «التلخيص»(١/ ١٤٢)، من رواية حماد بن سلمة عنه.

(١) وقال: حديث حسن له طرق يرتقي بها إلى الصحة.

وصحح له في «تغليق التعليق»(٢/ ٤١٢) من رواية سفيان الثوري عنه.

وكلاهما روى عنه قبل الاختلاط.

قلت: وهذا يدل على أن أمر الاختلاط هنا انتفى أثره، برواية الثقة عنه قبل الاختلاط، وسلمت للراوي رتبة (صدوق)؛ صحح له، مما يدل على أن «الصدوق» عند ابن حجر في مرتبة من يُصَحَّح حديثُه، كما بحث في موضعه.

٦ ـ **عبد الرحمن بن أبي الزناد** ، صدوق تغير حفظه لما قدم بغداد، وكان فقيهاً.

وصحح له في «تغليق التعليق»(٥/ ٣٣١) من رواية من حدث عنه قبل التغير، وهذا يدلّل لما قدمنا قبل قليل.

٧ ـ **أبو الزبير المكي، محمد بن مسلم بن تدرس** ، صدوق إلا أنه يدلس.

وصحح له في «التغليق»(٥/ ٣٣٢)، وفي «فتح الباري»(٣/ ٢١٦) ما صرح فيه بالتحديث.

وهذا أيضاً ينصر ما ذكرناه في النموذجين السابقين.

٨ ـ **عبد الرحمن بن مَغْراء الدوسي**، أبو زهير الكوفي ، صدوقٌ تكلِّم في حديثه عن الأعمش.

قلت: وصحح له في «التغليق»(٢/ ٢٢) حديثاً رواه عن الأعمش.

٩ ـ **ورقاء بن عمر اليشكري** ، صدوق في حديثه عن منصور لين.

وصحح له في «التغليق»(٢/ ٢٤) حديثاً رواه عن ابن أبي نجيح.

١٠ ـ **موسى بن مسعود النهدي**، صدوق سيء الحفظ، وكان يصحف. وحديثه عند البخاري في «المتابعات».

قلت: وصحح له في «التغليق»(٢/ ٢٥)، وفي «التلخيص الحبير»(١/ ٣٣).

١١ ـ **يحيى بن سليمان الجعفي الكوفي**، نزيل مصر، صدوق يخطىء.

وصحح له في «التغليق»(٢/ ٧٢).

١٢ ـ **قَبيصة بن عقبة السوائي**، صدوق ربما خالف، وصحح له في «التغليق»(٢/ ١٢٨).

قلت: قبيصة هذا من شيوخ البخاري، روى عنه في صحيحه (٤٤) حديثاً، كما أفاد ابن حجر في «التهذيب»(٨/ ٣٤٩) نقلاً عن «الزهرة».

وقد روى له بقية الجماعة محتجين به.

١٣ ـ **خالد بن عبد الرحمن المُسْلي**، صدوق يخطىء، وصحح له في «التغليق»(٢/ ٣٥٣).

١٤ ـ **موسى بن عُلَيّ ـ بالتصغير ـ اللخمي المصري**، صدوق ربما أخطأ، وصحح له في «التغليق»[1](٢/ ٣٨٥).

١٥ ـ **سماك بن حرب الذهلي الكوفي**، صدوق، وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وقد تغير بأخرة، فكان ربما تلقن. وصحح له في «التغليق»(٣/ ٢٧٦)، (٤/ ٣٦٢).

١٦ ـ **خالد بن سلمة بن العاص بن هشام المخزومي**، الفأفاء، صدوق، رمي بالإرجاء والنصب. صحح له ابن حجر في «هدي الساري»[2](ص١٧ ـ ١٨).

---

(١) وحديثه الذي صححه هنا تفرد به، رواه أبو داود في الصوم: (٢/ ٣٢٠): حديث (٢٣١٩)، والترمذي: (٧٧٣)، وابن خزيمة: (٣/ ١٩١) حديث (٢١٠٠)، والحاكم (١/ ٤٣٤) ـ كلهم ـ من طريق: موسى بن عُلَيّ هذا.

(٢) وحديثه الذي صححه عند مسلم برقم: (٣٧٣) ـ كتاب الحيض ـ باب ذكر الله تعالى في حال الجنابة وغيرها.

١٧ ـ **شريك بن عبد الله النخعي** ، صدوق عابد يخطىء كثيراً، وقد تغير.

صحح له في «الفتح»(٢/ ٣٧٢).

١٨ ـ **المنهال بن عمرو** ، صدوق ربما وهم. وصحح له في «الفتح»(٧/ ٨٠).

ونكتفي بهذه النماذج التي تعطينا إيضاحاً بينا أن هناك من أصحاب هذه المرتبة من صحح له ابن حجر نفسه، مما يدل على أن أصحاب هذه المرتبة قد يرتقي حديثهم إلى «الصحيح» أيضاً، إذا قوي جانب التوثيق وخف جانب التضعيف. وبهذا نفسر تصحيح حديثهم مرة، وتحسينه مرة أخرى. فمن «صحح» حديثه من هؤلاء لم ينظر الناقد إلى ما قيل فيه من تليين، لعدم ثبوته عنده، أو ثبت ولكن لم يره مؤثراً. ومن «حسن» منهم حديثه فرأى أن يُعْمِل هذا التليين، حتى إذا ما قابله بجانب «التوثيق» خرج بنتيجة «تحسين» حديثه كما رأينا.

ومما يُلقي الضوء على ذلك ـ أعني تجاذب هذه المرتبة مرة نحو الصحيح، ومرة نحو الحسن ـ أن ابن حجر عندما عدد مراتب «الحديث الصحيح» في «شرح النخبة»[1] **جعلها ثلاث مراتب. وذكر للمرتبة الثالثة مثالين هما:**

١ - «سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة.

٢ - والعلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة.

وقد قال ابن حجر عن سهيل: صدوق تغير حفظه بأخرة.

وقال عن العلاء: صدوق ربما وهم.

وكلاهما ـ كما ترى ـ أدخلهما في «المرتبة الخامسة» من مراتب «التقريب».

فإذا صحح رواية واحد من هذين الرجلين فباعتبار أن مرتبته من أدنى مراتب الصحيح.

---

(١) نزهة النظر : (ص٢٠ ـ ٢١).

وإذا حسن روايته فباعتبار أنه أعلى مراتب الحسن، إذ إن أدنى مراتب «الصحيح» هي في حقيقة الحال أعلى مراتب الحسن.

قال الحافظ صلاح الدين العلائي: «إن درجات الصحيح إذا تفاوتت فلا نعني بالحسن إلا الدرجة الدنيا فيها»[1].

وقد أشار الذهبي إلى ذلك إشارة واضحة في «الموقظة»[2] ص (٣٢ ـ ٣٣)، فبعد أن ذكر مراتب «الحسن»، ومثّل لأعلى مراتبه بعدة أمثلة قال: «وهو قسم متجاذَب بين الصحة والحسن، فإن عدة من الحفاظ يصححون هذه الطرق، وينعتونها بأنها من أدنى مراتب الصحيح». أ.هـ .

قلت: وبذلك نعلم أن من صحح لرواة هذه المرتبة لم يُبْعِد، كما أن من حسن لهم لم يُبعد أيضاً. لكن البعيد عن الصواب ـ في نظري ـ هو من ضعَّف أحاديث رواة هذه المرتبة، وإذا اعتضد عنده الراوي من هذه المرتبة رفع حديثه لدرجة «الحسن لغيره»!

وهذا عدم هضم لمراد ابن حجر من مراتب الرواة في كتاب «التقريب».

ومما تقدم نعلم ضعف هذا المذهب، وأننا لو أعملناه لاقتضانا ذلك تضعيف مئات الأحاديث التي رواها البخاري ومسلم في «صحيحيهما» بهذه المرتبة، ولاقتضانا أيضا تضعيف بضع مئات أخرى، من الأحاديث التي رواها أصحاب السنن لهذه المرتبة.

وقد تبين لنا بالدليل المبيّن، أن أحاديث هذه المرتبة متجاذبة بين الصحة والحسن، وليس بين الحسن والضعف.

إن أحاديث هذه المرتبة لا يمكن الحكم عليها بالضعف إلا في حالة واحدة، وهي إذا كان هذا الحديث مما أخطأ فيه هذا الصدوق.

---

(١) من النكت على ابن الصلاح: (١/ ٤٣٣).

(٢) وكذا صرح فيما نقلنا عنه سابقاً في الكلام على رواة الصحيحين: بأن أعلى درجات الحسن هي أدنى مراتب الصحيح.

فإذا قلنا: «صدوق يخطىء»، فحديثه حسن لذاته إذا انفرد، أما إذا توبع فيرتقي إلى «الصحيح لغيره».

أما إذا روى هذا الراوي حديثاً، وتبين لنا أنه مما أخطأ فيه، أو خالفه جماعة ممن هم في «مرتبته» أو واحد ممن هو أعلى منه في المرتبة، فعند ذلك فقط يسوغ لنا أن نحكم على حديثه بالضعف.

وهذا القدر يشترك فيه «الصدوق الذي يخطىء» و «الصدوق» و «الثقة» و «الحافظ» وغيرهم على السواء. فإذا روى الثقة حديثاً، وأخطأ فيه، وتبين لنا هذا الخطأ من مخالفة جماعة ممن هم في مرتبته أو واحد أوثق منه، فيسوغ لنا أيضاً الحكم على حديثه بالضعف بسبب الخطأ الذي وقع فيه هذا الراوي، مهما كانت مرتبته، ومن هو المعصوم من الخطأ سوى الأنبياء؟!

وخلاصة القول: ينبغي عدم الاغترار بنسبة الخطأ والوهم إلى صاحب هذه المرتبة، فيُحكم على حديثه بالضعف على الإطراد، فالثقة يهم، ويخطىء، ويغلط، ومع ذلك يصحح حديثه.

قال سلمان بن أحمد الدمشقي: سألت عبد الرحمن بن مهدي: أكتب عمن يغلط في عشرة؟ قال: نعم. قيل له: يغلط في عشرين؟ قال: نعم. قلت: فثلاثين؟ قال: نعم. قلت: فخمسين؟ قال: نعم[1].

وقال محمد بن المثنى: قال لي عبد الرحمن بن مهدي: احفظ عن الرجل الحافظ المتقن فهذا لا يُختَلف فيه، وآخرُ يَهِم والغالب على حديثه الصحة، فهذا لا يترك حديثه، لو ترك حديث مثل هذا لذهب حديث الناس» .أ.هـ[2].

قلت: صدق والله هذا الإمام، إذ لو تركنا حديث هذه المرتبة؛ لذهب حديث الناس.

---

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: (٢/ ٢٨).

(٢) المصدر السابق: (٢/ ٣٨).

وقد قال البغوي: «أكثر الأحكام ثبوتها بطريق الحسن»[1].

وهذا يدل على أننا لو توقفنا في قبول حديث هذه «المرتبة» أو المرتبة التي تليها، لألغَيْنا كَمًّا هائلاً من الأحاديث «الحسان» التي احتج بها جمع من الفقهاء، وأقاموا عليها كثيرا من أحكام الشريعة.

وختاماً لهذا المبحث نطرح هذا السؤال: **هل يحتاج أصحاب هذه المرتبة إلى متابعة حتى يحسن حديثهم؟**

والجواب وجدناه عند ابن دقيق العيد.

فقد نقل العراقي في «التقييد والإيضاح»(ص٢١) عنه من كتابه «شرح الترمذي» أنه قال عند شرحه لحديث عائشة، قالت: كان رسول الله ﷺ إذا خرج من الخلاء قال: (غفرانك). قال الترمذي عقبه: هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث إسرائيل، عن يوسف بن أبي بردة، ولا نعرف في هذا الباب إلا حديث عائشة. فأجاب ابن دقيق العيد عن هذا القول: «بأن الذي يحتاج إلى مجيئه من غير وجه ما كان راويه في درجة «المستور»، ومن لم تثبت عدالته» .أ.هـ قول ابن دقيق العيد.

وقد قال ابن حجر عن يوسف هذا: مقبول.

وكلام ابن دقيق العيد إذا انضم إلى ما ذكرناه في «مبحث الدرجة السابعة، وهي مرتبة المستور» فُهِم المراد منه بما لا يُبقي مجالاً للتردد: أن حديث مَنْ فوق «المستور» من «مقبول» أو «صدوق يخطىء» لا يحتاج إلى متابعة إلا في حالة واحدة، وهي أن يكون الحديث من أخطاء هذا الراوي، والله أعلم.

وخلاصة الخلاصة: أن أحاديث المرتبة الخامسة عند ابن حجر يُحكم بتحسينها تحسيناً ذاتياً، وإذا جاء ما يعضدها يحكم له بالصحة المنجبرة، والله أعلم.

---

(١) مقدمة مشكاة المصابيح: ص (هـ)، ونقله السخاوي في «فتح المغيث»: (١/ ٧٠).

المبحث الخامس

المرتبة الرابعة عند ابن حجر صدوق أو لا بأس به

المطلب الأول: تعريف الصدوق

إنَّ لفظة «صدوق» مشتقة من «الصدق». والصدق: نقيض الكذب. وصدوق: صيغة مبالغة. قال في «لسان العرب»(١٠/ ١٩٣): رجل صدوق أبلغ من الصادق.

وقد أطلق القرآن اسم «الصدق» على «كتاب الله»، فقال: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [الزمر: ٣٣].

كما أنه أطلق لفظة «صديق» على غير واحد من الأنبياء. قال تعالى: ﴿وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّهُ كَانَ صِدِّيقًا نَبِيًّا ﴿٤١﴾﴾ [مريم: ٤١].

والمتتبع لاستعمالات هذه اللفظة «الصدق»، وما اشتق منها في القرآن الكريم يجد حشداً ليس بالقليل من استعمالات شتى لهذه الألفاظ غالبها يقصد الخبر المطابق للواقع.

ويقابل «الصدوق»: الكذوب.

لا فرق بين الصدوق والثقة، والدليل على ذلك: أنني لا أعلم واحداً من علماء

الأمة الذين يعول عليهم، توقف في قبول خبر «الصدوق»، إنما جرهّم البحث والتمحيص ووضع الاصطلاحات الضابطة لفن أصول الحديث، إلى التفرقة بين «الصدوق» وبين «الثقة».

هذه التفرقة ليست بين شيئين مختلفين أو متضادين، إنما هي نوع من التفرقة بين «الفاضل» والأفضل منه، أو بين الراجح، والأرجح منه.

فالثقة والصدوق ـ كلاهما ـ مقبول خبره غير مردود، ولكنهما يتفاضلان في قَدْر فوق الصدق، وهو: الضبط. فالثقة صدوق، وأضاف إلى صدقه قدراً من الضبط ميّزه عن الصدوق الذي هو أقل ضبطاً من الثقة.

وهذه التفرقة في نظري لم يُجْمع عليها المتقدمون من علماء الحديث، فغالبهم لم يكن يفرّق بين «الثقة» وبين «الصدوق»، لأن مؤداهما واحد عندهم، والتفرقة إنما جاءت من بعض المتأخرين، واستقر عليها وضعهم.

ويمكن أن نستدل بأكثر من دليل على ذلك وإليك هذه الأدلة:

الدليل الأول:

فهذا عبد الله بن المبارك ـ رحمه الله ـ كان إذا حدث عن جرير، عن منصور، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله، قال: «حدثني الصدوق، عن الصدوق، عن الصدوق، عن الصدوق، عن الصدوق، عن الصادق المصدوق»[1]. أ.هـ.

وجرير بن عبد الحميد، ومنصور بن المعتمر، وإبراهيم النخعي، وعلقمة بن قيس النخعي ـ كلهم ـ أئمة ثقات أثبات، بل إن غير واحد من العلماء جعل هذه السلسلة هي أصح الأسانيد إلى النبي ﷺ، وكادوا يجمعون على أنها أصح أسانيد عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

---

(١) الجرح والتعديل: (٢/ ٢٥).

يلاحظ هنا أن ابن المبارك ـ رحمه الله ـ أطلق لفظة «الصدوق» على الصحابي الإمام عبد الله بن مسعود.

وهذا مذهب منه إلى عدم التفرقة بين «الثقة» وبين «الصدوق»، ولو كان يفرق لما ساغ له أن يطلق لفظة «صدوق» على ابن مسعود، وفي قاموسه ما هو أجل منها وأعلى.

الدليل الثاني:

من «صحيح البخاري»[1]، حيث ترجم لأول باب من كتاب «أخبار الآحاد»، فقال: «باب ما جاء في إجازة خبر الصدوق في الأذان والصلاة والصوم والفرائض والأحكام»، ثم استدل لهذه الترجمة بأربعة عشر حديثاً سردها تحتها.

ولو كان البخاري يفرق بين «الثقة» وبين «الصدوق»، لقال: «باب إجازة خبر الثقة في الأذان والصلاة.. إلخ» إذ إن الأحاديث التي ساقها تحت هذه الترجمة إنما هي لحوادث وأفعال قام بها الصحابة أنفسهم، وصدّقهم فيها النبي ﷺ والمسلمون من بعده.

وفي هذا ما يشير إلى أن البخاري أيضاً قد أطلق لفظة «الصدوق» على الصحابي نفسه.

الدليل الثالث:

من «موطأ» الإمام مالك (ص٨٥) حديث (٤٠٨) حيث روى عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن رجل من المهاجرين ـ: لم ير به بأساً ـ أنه سأل عبد الله ابن عمرو بن العاص: (أأصلي) في عطن الإبل؟ فقال عبد الله: لا». أ.هـ.

فعروة بن الزبير لم ير بأساً بصحابي من المهاجرين.

---

(١) كتاب أخبار الآحاد: (١٣/ ٢٣١).

إذن «لا بأس به» المساوية لـ «صدوق» كانت تطلق أيضاً على الصحابة المهاجرين.

الدليل الرابع:

أكثر تصريحاً من سابقه، في «الموطأ» (ص٨٧) حديث (٤٢١) أيضاً، عن عامر بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه، قال: «كان رجلان أخوان، فهلك أحدهما قبل صاحبه بأربعين ليلة، فذكرت فضيلة الأول عند رسول الله ﷺ فقال: (ألم يكن الآخر مسلما؟)، قالوا: بلى يا رسول الله، وكان لا بأس به. أ.هـ.

الدليل الخامس:

نسوقه من «مقدمة ابن الصلاح» (ص١٥٨ ـ ١٥٩) حيث أورد عن ابن أبي خيثمة قال: «قلت ليحيى بن معين: إنك تقول فلان ليس به بأس، وفلان ضعيف؟ قال: إذا قلت لك: لا بأس به فهو ثقة. وإذا قلت لك: هو ضعيف فليس بثقة، لا تكتب حديثه». أ.هـ.

وهذا واضح جداً، كما أنه مشهور عن ابن معين أنه لم يكن يفرق بين «لا بأس به» وبين «الثقة»؛ ولذلك عقب ابن الصلاح على هذه الحكاية قائلاً: ليس في هذا حكاية ذلك عن غيره من أهل الحديث، فإنه نسبه إلى نفسه خاصة. أ.هـ.

قلت: نعم إن ابن معين لم ينسبه لغيره، ولكن غيره فعل ما فعل هو، كما عرفنا من صنيع ابن المبارك، وقبله عروة بن الزبير، وقبله صحابة بحضرة النبي ﷺ.

ولكن قد وردت حكايات عن بعض النقاد، استفاد منها بعضهم التفرقة بين «الثقة» وبين «الصدوق» نورد بعضها هنا.

١ ـ عن عمرو بن علي الفلاس، قال: حدثنا عبد الرحمن بن مهدي،

قال: أنبأنا أبو خلدة، فقال رجل: يا أبا سعيد، إن كان ثقة؟ فقال: كان خياراً، وكان مسلماً، وكان صدوقاً، الثقة شعبة وسفيان[1].

٢ ـ وسئل الإمام أحمد عن عُقَيْل بن خالد، ويونس بن يزيد، وشعيب بن أبي حمزة، فقال: «ما فيهم إلا ثقة، وجعل يقول: تدري من الثقة؟ إنما الثقة يحيى القطان تدري من الحجة؟ شعبة. وسفيان: حجة، ومالك: حجة. قلت: ويحيى؟ يعني القطان؟ قال: يحيى وعبد الرحمن وأبو نعيم الحجة الثبت، كان أبو نعيم ثبتاً»[2].

٣ ـ وسئل أبو حاتم الرازي عن (عبد ربه بن سعيد بن قيس الأنصاري)، فقال: «لا بأس به. قلت يحتج بحديثه؟ قال: هو حسن الحديث، ثقة» ثم قال: «الحجة سفيان وشعبة» .أ.هـ [3].

٤ ـ وسئل أبو حاتم عن (محبوب بن محرز القواريري) فقال: يكتب حديثه. قيل: يحتج به؟ قال: يحتج بحديث سفيان وشعبة[4].

من هذه الحكايات استدل بعض العلماء أن هؤلاء المسؤولين كانوا يفرقون بين «الثقة» وبين «الصدوق».

قلت : والذي أفهمه من ظاهر هذه الحكايات شيء آخر؟!

ففيما يتعلق بالخبر الأول لم تنقل لنا الحكاية بكاملها حتى نعلم ما رواه أبو خلدة، ولقد جهدت في الوقوف على روايته المقصودة هنا، فلم أوفق إليها. ثم إنَّ أبا خلدة هذا واسمه: خالد بن دينار السعدي، قال فيه ابن معين ويزيد بن زريع، وابن سعد، والنسائي، والعجلي، والترمذي، والدارقطني: ثقة. وقال

---

(١) المدخل إلى الصحيح للحاكم: (١/ ١٤). والجرح والتعديل: (٢/ ٣٧).

(٢) العلل ومعرفة الرجال عن الإمام أحمد ـ رواية المروذي : (ص٥٧ ـ ٥٨).

(٣) الجرح والتعديل: (٦/ ٤١). والزيادة الأخيرة من نسخة «الجرح والتعديل» التي اعتمدها السخاوي في «فتح المغيث»: (١/ ٧٠).

(٤) الجرح: (٨/ ٣٨٨).

ابن حبان في «الثقات»: كان ابن مهدي يحسن الثناء عليه. وقال ابن عبد البر: هو ثقة عند جميعهم، وكلام ابن مهدي لا معنى له في اختيار الألفاظ، وقال ابن معين في رواية: صالح[1]. وقال ابن حجر: صدوق.

فكأن ابن مهدي كان يحدث، وعندما أراد أن يروي حديثاً عن أبي خلدة اعترض ذلك السائل، فقطع عليه حديثه «أكان ثقة»، فأجاب ابن مهدي وهو في حالة نفسية لا يجهلها من كان مستغرقاً في حديث ويقطعه عليه معترض، أجابه بجواب يعبر عن الانفعال الذي اعترى ابن مهدي، وإلا فما فائدة جوابه بكونه «خياراً مسلماً»، أيعقل أن يتحمل ابن مهدي حديثاً عن رسول الله ﷺ من غير مسلم؟ ولو لم يكن ثقة عند ابن مهدي لما حدث عنه، لكن إذا وزن أبو خلدة بشعبة وسفيان، فالثقة شعبة وسفيان.

فالأمر إذن نسبي، إذا أتيت بمئات الثقات، ووزنتهم بشعبة وسفيان، فالكفة الراجحة هي كفة شعبة وسفيان.

وعلى ذلك يتخرج كلام الإمام أحمد، أنه نفسه قال عن عقيل بن خالد، ويونس وشعيب: «ما فيهم إلا ثقة»، لكن هل وثاقتهم كوثاقة شعبة وسفيان؟ الأمر واضح.

فالتوثيق هنا نسبي.

وإذا تأملنا في حكاية أبي حاتم الثانية لوجدناه يفرق بين من قال فيه: «يكتب حديثه» ـ وهذه من ألفاظ الجرح عند بعضهم ـ وبين شعبة وسفيان.

والحكاية الأولى عنه يفرق فيها بين «الثقة» وبين «الحجة».

وفرّق غير واحد بين «الحجة» وبين من دونه، وجعل بعضهم «الحجة» من أعلى مراتب التعديل.

---

(١) تهذيب التهذيب: (٣/ ٨٨).

فهؤلاء إذن لم يفرقوا بين «الثقة» وبين «الصدوق»، بل فرقوا بين «الحجة» وبين من دونه، سواء كان أكان «ثقة» أو «صدوقاً» أو «لا بأس به» أو «ممن يكتب حديثه».

وإنهم في الحقيقة فرّقوا بين «الجهابذة» وبين من دونهم، وأي طالب حديث لا يفرق بين «الجهبذ النقاد الثبت» وبين «الثقة» و «الصدوق» أو من دونهما؟

ولنا دليل قوي نضيفه إلى ما سبق من الأدلة من أن هؤلاء العلماء وغيرهم لا يفرقون بين «الثقة» وبين «الصدوق»، بل الكل عندهم برتبة واحدة. ما عدا ابن أبي حاتم فسأفرد له مبحثاً خاصاً. هذا الدليل هو أنهم ربما سئلوا عن الرجل، فجمعوا في إجابتهم بين «الوثاقة» وبين «الصدق»، فقالوا: «صدوق ثقة» أو «ثقة صدوق» أو «ثقة لا بأس» أو غير ذلك من العبارات.

فلو كانوا يفزقون بينهما ـ كما يفرق بينهما المتأخرون ـ لما جمعوا بينهما في الإجابة.

وهكذا كانوا يصنعون في الحكم على الأحاديث، وقد قدمنا ذكر جماعة منهم أنهم ما كانوا يفرقون بين «الصحيح» وبين «الحسن»، فكلها عندهم برتبة «صحيح» لكن التفرقة جاءت من المتأخرين.

وهذه أسماء جماعة ممن جمع العلماء فيهم بين «الوثاقة والصدق»:

الرقم	اسم الراوي	القائل	مصدر القول
١	**عبد الله بن جعفر المخزومي**	قال البخاري: صدوق ثقة	العلل: (١/ ٤٣٧)
٢	**إدريس بن يزيد الأودي**	قال البخاري: ثبت صدوق	العلل: (١/ ٥٣٩)
٣	**أحمد بن جعفر البغدادي**	قال الفضل بن شاذان: ثقة صدوق	الجرح: (٢/ ٤٥)
٤	**أحمد بن عصام بن عبد المجيد**	قال أحمد: ثقة صدوق	الجرح: (٢/ ٦٧)
٥	**إسماعيل بن مسلم العبدي**	قال أحمد: ليس به بأس، ثقة	الجرح: (٢/ ١٩٧)

٦	بكر بن مضر المصري القرشي	قال أحمد: ثقة ليس به بأس	الجرح: (٢/ ٣٩٣)
٧	جويرية بن أسماء الضبعي	قال أحمد: ليس به بأس ثقة	الجرح: (٢/ ٥٣١)
٨	محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب	قال أحمد: ثقة صدوق	التهذيب: (٩/ ٣٠٦)
٩	محمد بن عبد الوهاب القناد	قال أحمد: ثقة لم يكن به بأس	التهذيب: (٩/ ٣٢٠)
١٠	محمد بن راشد المكحولي	قال ابن معين: ثقة صدوق	التهذيب: (٩/ ١٥٩)
١١	محمد بن ربيعة الكلابي	قال ابن معين: ثقة صدوق	التهذيب: (٩/ ١٦٣)
١٢	محمد بن سعيد بن سابق	قال يعقوب بن شيبة: ثقة صدوق	التهذيب: (٩/ ١٨٨)
١٣	محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب	قال يعقوب بن شيبة: ثقة صدوق	التهذيب: (٩/ ٣٠٥)
١٤	محمد بن عبد الله بن عبد الأعلى	قال علي بن المديني: ثقة صدوق	التهذيب (٩/ ٢٥٩)
١٥	محمد بن فضيل بن غزوان	قال ابن سعد: ثقة صدوق	التهذيب: (٩/ ٤٠٦)
١٦	محمد بن إسماعيل بن يوسف	قال الدارقطني: ثقة صدوق	التهذيب: (٩/ ٦٢)
١٧	محمد بن شاذان	قال الدارقطني: ثقة صدوق	التهذيب: (٩/ ٢١٧)
١٨	محمد بن مسلم بن تدرس أبو الزبير	قال الساجي: صدوق حجة	التهذيب: (٩/ ٤٤٣)
١٩	محمد بن معاوية الزيادي	قال مسلمة بن القاسم: ثقة صدوق	التهذيب: (٩/ ٤٦٣)

هذه بعض النماذج لبعض أقوال العلماء، ولا تخفى على المتتبع أمثالها. أما أبو حاتم وابنه، فأكثر من أن تحصر، وقد جمعت منها شيئاً كثيراً لا أرى تطويل البحث بها.

وهذا كما قدمنا من الأدلة التي تثبت أن هؤلاء المذكورين، وغيرهم من قدماء النقاد ما كانوا يفرقون بين الثقة والصدوق.

قال ابن حبان في «الثقات»[1]: «فكل من أذكر في هذا الكتاب فهو

(١) نقلاً من الصارم المنكي: (ص ٨٥). لابن عبدالهادي.

«صدوق» يجوز الاحتجاج بخبره إذا تعرى عن خصال خمس...».

هكذا سمى من يذكره في كتابه «صدوقاً» مع أنه سماه «الثقة»، وبهذا الاسم اشتهر من زمن تصنيفه إلى يومنا هذا.

المطلب الثاني: الصدوق عند ابن حجر

من خلال دراسة هذه المرتبة في «التقريب» ظهر أن ابن حجر سار على نهج مدروس عنده، قد وضع له ضوابط معينة.

لقد تعارف أهل الاصطلاح أن من كثر مزكوه، وقلّ ناقدوه، قُدّم رأي الأغلبية على الأقلية، خاصة إذا كانت القِلة غير معتبرة أساساً، أو أن جرحها لا يلتفت إليه، حيث تبين بالبحث والدراسة أن قول الأقلية مرجوح، أو أنه إنما قيل لسبب من الأسباب غير المعتبرة عند النقاد.

لكن ابن حجر ـ كما علمنا سابقاً ـ اشترط أن يكون حكمه على الراوي «شاملاً» و «عادلاً»، والشمول يقتضي الإحاطة بكل ما قيل في الرجل من جرح معتبر أو غير معتبر، وتعديل معتبر أو غير معتبر.

هذه الشمولية هي أساس «العدل» في الحكم على الراوي ابتداء. وهذه الشمولية هي القاعدة الأساس التي انطلق منها ابن حجر وهو يقضي بأحكامه على الرواة، دون تعصب أو هوى، فجاءت أحكامه ـ رحمه الله ـ غاية ما يتمناه الدارس لهذا العلم الشائك الدقيق.

لقد تبين لي من خلال دراسة رجال هذه المرتبة أن رجلاً ما يوثقه جماعة من النقاد المعتدلين منهم والمتشددين، ثم يظهر للباحث أن واحداً من النقاد خالف الجمهور، وقال فيه قولاً يجرحه فيه، فالباحث العادي يمضي ولا يلتفت إلى القول المخالف للجمهور، لكن ابن حجر يتوقف عند قول المخالف ويدرسه، هل له وجه معتبر أم لا...؟ فإن كان له وجه معتبر جعل هذا الراوي من

«المختلف فيه» ووضعه في المرتبة الخامسة، وإن لم يكن له وجه معتبر، وخرجه ابن حجر على وجه يبرىء فيه ساحة هذا الراوي، جعل هذا الراوي في «المرتبة» الرابعة، وأعطاه لقب «صدوق» أو «لا بأس به» ولم يرفعه إلى درجة «ثقة» أو «ثبت»، وذلك للقول المخالف الذي قيل فيه.

هذا منهج ابن حجر العام في هذه المرتبة، يوثق الراوي جماعة من الأئمة، ويخالفهم واحد أو اثنان، أو أكثر، لكنهم قلة بالنظر إلى المزكين، وهذه المخالفة لا تُقْنع ابنَ حجر بأن ينزل بالراوي إلى «المرتبة الخامسة»، أي أن الجرح لا يقابل التعديل عنده، بل هو جرح غير معتبر، لكن لا بد من وضعه في الحسبان حين الحكم، عند ذلك يضعه ابن حجر في المرتبة الرابعة.

أما إذا كان الجرح غير معتبر بالكلية، ويرى ابن حجر أنه يجب أن يُطرح بالمرة ولا ينظر فيه أساساً، عند ذلك يرفعه ابن حجر إلى المرتبة الثالثة، فيقول فيه «ثقة» أو «ثبت» أو «حافظ» إلى آخر ألقاب هذه المرتبة.

ومن خلال عرض النماذج التالية يتضح لنا مسلك ابن حجر في هذه المرتبة.

نماذج من تراجم من قال فيهم ابن حجر «صدوق» أو «لا بأس به»:

١ ـ حُميد بن قيس المكي الأعرج.

وثقه أحمد، وابن معين، وابن سعد، وأبو زرعة، وأبو حاتم، وأبو داود، والنسائي، وابن خراش، والعجلي، وأبو زرعة الدمشقي، ويعقوب الفسوي، والبخاري، والذهبي.

وقال أحمد في رواية أخرى: ليس بالقوي.

قال ابن عدي: إنما يجيء الإنكار من جهة من يروى عنه[1].

قلت: فهذا وثقه ثلاثة عشر إماماً من أئمة النقد، وليس من السهل اجتماع

(١) هدي الساري : (ص٣٩٩ ـ ٤٠٠).

مثل هذا العدد في توثيق راوٍ إلا ويقال له: ثقة. لكن ابن حجر قال «لا بأس به».

وسبب ذلك أنه أعمل الرواية الأخرى عن أحمد في هذا الراوي، مع أن مدلولها التليين اليسير، وقد برّأ ابن عدي ساحة حُميد من نكارة حديثه، وألقى باللوم على من يروى عنه. وكل ذلك لم يجعل ابن حجر يقول فيه «ثقة». فماذا نسمي هذا؟

٢ ـ سعيد بن أبي هلال الليثي.

وثقه ابن سعد، والعجلي، وأبو حاتم، وابن خزيمة، والدارقطني، وابن حبان، وغيرهم.

وشذّ الساجي فذكره في «الضعفاء»، وتبعه ابن حزم فضعف سعيداً مطلقاً.

قال ابن حجر: ولم يُصِب في ذلك والله أعلم، واحتج به الجماعة[1].

وقال في التقريب: صدوق، لم أر لابن حزم في تضعيفه سلفاً، إلا أن الساجي حكى عن أحمد أنه اختلط. كذا في «التقريب».

قلت: إذا لم يقتنع ابن حجر بتضعيف ابن حزم، ولا بشذوذ الساجي في تضعيفه، ترى لماذا لم يقل فيه «ثقة» تبعاً لمن وثّقه من الأئمة؟

٣ ـ شَبيب بن سعيد الحَبَطي.

وثقه ابن المديني، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والنسائي، والدارقطني، والذهبي.

وقال ابن عدي: عنده نسخة عن يونس، عن الزهري، مستقيمة، وروى عنه ابن وهب أحاديث مناكير، فكأنه لما قدم مصر حدث من حفظه فغلط، وإذا

---

(١) المرجع السابق : (ص٤٠٦).

حدث عنه ابنه أحمد، فكأنه شبيب آخر، لأنه يجوِّد عنه(ص ٤٠٩).

قال ابن حجر: لا بأس بحديثه من رواية ابنه أحمد عنه، لا من رواية ابن وهب. أ.هـ .

وقد ذكر في «هدي الساري» أن البخاري روى له من طريق ابنه أحمد.

قلت: فتأمل حال شبيب هذا، وثقه هؤلاء الأئمة، وعندما استقرى ابنُ عدي حديثه كأنه صرف توثيقهم لرواية ابنه أحمد عنه، فلماذا نزل إلى درجة «لا بأس به» حتى في رواية ابنه عنه، وقد اعتمدها البخاري في الصحيح؟

٤ ـ غالب بن خطاف القطان البصري ، صدوق.

قال أحمد: ثقة. ووثقه ابن معين والنسائي، وأبو حاتم، وابن سعد، وغيرهم. إلا أن ابن عدي ذكره في «الكامل» وأورد له حديثاً منكراً، قال ابن حجر: الحمل فيها على الراوي عنه عمر بن المختار البصري، وهو من عجيب ما وقع لابن عدي. أ.هـ.

وقال الذهبي: لعل الذي ضعفه ابن عدي آخر. أ.هـ [١].

وقال ابن حجر: احتج به الجماعة.

٥ ـ يزيد بن أبي مريم الدمشقي، لا بأس به.

وثقه الأئمة، وابن معين، ودحيم، وأبو زرعة، وأبو حاتم.

وقال الدارقطني: ليس بذاك.

قال ابن حجر: هذا جرح غير مفسر، فهو مردود[٢] . أ.هـ.

---

(١) تهذيب التهذيب: (٨/ ٣٤٢-٣٤٣).

(٢) هدي الساري : (ص٤٥٣).

٦ ـ يحيى بن عبد الملك بن أبي غنية الكوفي ، صدوق له أفراد.

وثقه أحمد، وابن معين، والعجلي، وأبو داود، والنسائي.

وذكره ابن عدي في «الكامل» وأورد له أحاديث. وقال: بعض حديثه لا يتابع عليه، ويكتب حديثه.أ.هـ

قال ابن حجر: لم يضعفه أحد[١] .أ.هـ.

٧ ـ مبشر بن إسماعيل الحلبي ، صدوق.

قال ابن سعد: كان ثقة مأموناً. وقال النسائي: لا بأس به.

وقال ابن حجر: تكلم فيه بلا حجة.

قلت: نقل عن ابن قانع في «الوفيات» أنه ضعيف، قال ابن حجر: وابن قانع ليس بمعتمد[٢] .أ.هـ.

٨ ـ عبد الرحمن بن خالد بن مسافر الفهمي ، صاحب الزهري.

وثقه العجلي والنسائي والذهلي والدارقطني، وقرنه النسائي بابن أبي ذئب من أصحاب الزهري. وقال أبو حاتم: صالح.

وقال زكريا الساجي: صدوق عندهم، وله مناكير.

قال ابن حجر: احتج به الجماعة إلا الترمذي[٣].

٩ ـ عبد العزيز بن أبي حازم المدني.

---

(١) هدي الساري : (ص٤٥٢).

(٢) هدي الساري : (ص٤٤٢-٤٤٣).

(٣) هدي الساري : (ص٤١٧).

وثقه النسائي وابن معين والعجلي. وقال أحمد: لم يكن يُعرف بطلب الحديث، إلا كتب أبيه، فإنهم يقولون: إنه سمعها، ويقال: إن كتب سليمان ابن بلال وقعت إليه ولم يسمعها.

وقال أبو حاتم: صالح الحديث. ويقال: لم يكن بالمدينة بعد مالك أفقه منه[1].

قال ابن حجر: صدوق فقيه.

١٠ ـ أحمد بن شبيب بن سعيد الحبطي ، صدوق.

من شيوخ البخاري، وثقه أبو حاتم الرازي. وقال ابن عدي: وثقه أهل العراق، وكتب عنه علي بن المديني.

وقال أبو الفتح الأزدي: منكر الحديث غير مرضي.

قال ابن حجر: ولا عبرة بقول الأزدي، لأنه ضعيف، فكيف يعتمد في تضعيف الثقات؟[2]

١١ ـ بيان بن عمرو البخاري ، صدوق جليل.

شيخ البخاري، أثنى عليه ابن المديني، ووثقه ابن حبان وابن عدي.

وقال أبو حاتم: مجهول.

قال ابن حجر: ليس بمجهول من روى عنه البخاري وأبو زرعة وعبيد الله بن واصل[3].

---

(١) المرجع السابق : (ص٤٢٠).

(٢) المرجع السابق : (ص٣٨٦).

(٣) المرجع السابق : (ص٣٩٣).

١٢ ـ ثابت بن عجلان الأنصاري، صدوق.

تابعي، وثقه ابن معين، ودحيم، وقال أبو حاتم والنسائي: لا بأس به.

وتوقف فيه أحمد، واستغرب ابن عدي من حديثه ثلاثة أحاديث. وقال العقيلي: لا يتابع في حديثه. وتعقب ذلك أبو الحسن بن القطان بأن ذلك لا يضره إلا إذا كثرت منه رواية المناكير ومخالفة الثقات. قال ابن حجر: وهو كما قال أي ابن القطان[١].

١٣ ـ ثمامة بن عبد الله بن أنس، صدوق.

وثقه أحمد والنسائي والعجلي. وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به. وروى عن أبي يعلى أن ابن معين أشار إلى لينه. قال ابن حجر: قد بين غيره السبب في ذلك. لكون ثمامة ، قيل: إنه لم يأخذ حديث الصدقات عن أنس سماعاً، وذلك لا يقدح في صحته. احتج به الجماعة [٢].

١٤ ـ حبيب المعلم البصري.

وثقه أحمد وابن معين وأبو زرعة.

وقال النسائي: ليس بالقوي[٣].

١٥ ـ الحسن بن مدرك السدوسي، لا بأس به، ونسبه أبو داود إلى تلقين المشايخ.

قال النسائي: لا بأس به. وقال ابن عدي: كان من حفاظ أهل البصرة.

وقال أبو عبيد الآجري، عن أبي داود: كان كذاباً يأخذ أحاديث فهد بن عوف، فيقلبها على يحيى بن حماد.

---

(١) هدي الساري : (٣٩٤).

(٢) هدي الساري : (ص٣٩٤).

(٣) هدي الساري : (ص٣٩٥).

قال ابن حجر: إن كان مستند أبي داود في تكذيبه هذا الفعل فهو لا يوجب كذباً، لأن يحيى بن حماد وفهد بن عوف جميعاً من أصحاب أبي عوانة، فإذا سأل الطالب شيخه عن حديث رفيقه؛ ليعرف إن كان من جملة مسموعاته فحدثه به أولا، فكيف يكون بذلك كذاباً؟! وقد كتب عنه أبو زرعة وأبو حاتم، ولم يذكرا فيه جرحاً، وهما ما هما في النقد. أ.هـ [1].

١٦ ـ خثيم بن عراك بن مالك الغفاري ، لا بأس به.

قال ابن حجر: وثقه النسائي وابن حبان والعقيلي، وشذَّ الأزدي ، فقال: منكر الحديث، وغفل أبو محمد بن حزم فاتبع الأزدي، وأفرط فقال: لا تجوز الرواية عنه، وما درى أن الأزدي ضعيف، فكيف يقبل منه تضعيف الثقات[2].

١٧ ـ عبيد الله بن عبد المجيد الحنفي ، صدوق.

قال ابن معين وأبو حاتم: لا بأس به.

ووثقه العجلي والدارقطني وغير واحد.

وقال ابن حجر: أخرجه العقيلي في «الضعفاء»، وأورد له حديثاً تفرد به، ليس بمنكر، واحتج به الجماعة[3].

نكتفي بهذه النماذج، ولقد حرصت أن التقطهم من «هدي الساري»؛ وذلك لأن الذين درسهم ابن حجر في «الهدي» نالوا قدراً أكبر من عنايته، لأنه في معرض الدفاع عنهم، وإبداء الحجة للبخاري في إخراجهم في «الصحيح»، ومع ذلك فقد اكتفى أن يضعهم في «المرتبة الرابعة» من «التقريب».

إن المتأمل لفعل ابن حجر ومسلكه في هذه المرتبة، قد ينسبه إلى «التشدد»،

---

(١) هدي الساري : (ص٣٩٧).

(٢) هدي الساري : (ص٤٠٠).

(٣) هدي الساري : (ص٤٢٠).

ذلك أنه يقف في الراوي على توثيق جماعة معتبرة، ثم يضعف هذا الراوي واحد أو اثنان أو أكثر ـ لكنهم لا يخرجون عن حد القلة بالنسبة للموثقين ـ ويضاف إلى هذا أن القلة المضعِّفة لا يقدح جرحُها في الراوي، إما لأن الجارح غير معتبر، أو أن جرحه غير معتبر، وابن حجر نفسه لم يقتنع بهذا الجرح، فلماذا يُعْمِل في الراوي قول القلة الذي لا يعتبر به؟ أليس هذا هو مسلك المتشددين؟

والجواب: أن ابن حجر لم يسلك مسلك المتشددين ولا أصحاب الهوى والتحامل، وخاصة في «التقريب»، بل ربما رأيتُه أدق من حرّر التراجم، وأعدل من حكم فيها. وذلك لأنه تيسر له الوقوف علَى أقوال المعدلين وأقوال الجارحين في الراوي الواحد، فتبين له من أحوال الراوي ما لم يتبين لمن سبقه، ولذلك جاء حكمه عادلاً وشاملاً، وليس متشدداً.

لكن قد يعجب طالب الحديث لانزال رتبة الذين يوثقهم المعتبرون من الأئمة، ويخالفهم من لا يعتبر به إلى مرتبة «صدوق» وعدم رفعهم إلى مرتبة «ثقة».

وهذا العجب مصدره ـ فيما أحسب ـ هو ما استقر في أذهان البعض أن حكم حديث «الصدوق» هو «حسن»، وحكم حديث «الثقة» هو «صحيح». فإذا ما نزل الراوي من رتبة «الثقات» إلى رتبة «الصدوقين»، فكأنه أنزل حديثه من رتبة «الصحة» إلى رتبة «الحسن». عند ذلك ينسب ابن حجر إلى «التشدد»، أو إلى عدم المنهجية في التصنيف.

إن هذا العجب، وهذا الاتهام يزولان إذا عرفنا ما هو حكم حديث «الصدوق» عند ابن حجر.

وقبل أن نسوق أدلتنا على حكم حيث «الصدوق» لا بد من توضيح الأمر الآتي:

وهو: أن «الصدوق» ليس من «المختلف فيه»، ولو كان كذلك لأدخله ابن حجر في «المرتبة الخامسة» إنما هو «شبه المتفق على توثيقه»، أي أجمع أهل النقد

على توثيقه، وخالفهم واحد أو اثنان مخالفة لا يمكن إلغاؤها بالمرة، بل لا بد من وضعها في الميزان وإعمالها ولو شيئاً قليلاً.

فالمخالفة إذن يسيرة، لكن لا بد من اعتبارها، لأنه لا يستوي من وثق مطلقاً بمن تكلم فيه ولو بعض كلام.

ومن كان هذا حاله تبوأ عند ابن حجر «المرتبة الرابعة».

أما إذا كانت المخالفة لاغية، ولا يجب أن توضع في الميزان، بل ترد على صاحبها، ولا يجوز إعمالها بوجه من الوجوه، فعند ذلك يقول ابن حجر في هذا الراوي «ثقة» أو «ثبت» ويدخله في «المرتبة الثالثة». وربما ألغى القول الساقط هذا بالكلية دون الإشارة إليه، وربما أشار إليه تنبيها للقارىء أنه وقف على القول ولم يعتبره بالمرة.

فعند ذلك يقول: فلان ثقة ضعفه الأزدي بلا حجة. أو يقول: فلان ثقة تكلم فيه بلا حجة.

فلان ثقة ضعفه الساجي بلا دليل.

والأمثلة على ذلك كثيرة ومتوافرة.

أما إذا كان الراوي إماماً، متفقاً على إمامته، فهؤلاء بوأهم المرتبة الثانية، وأضفى عليهم من الألقاب ما يستحقون. ولا اعتبار عندي لأي كلام فيهم كائناً ما كان قائله.

وهكذا تتسلسل المراتب عند ابن حجر في «التقريب» الأولى مقدمة على التي تليها، في رتابة مدروسة منسقة، تحيطها عناية عالم خبير، وجهبذ قدير.

فالثانية للأئمة. والثالثة «للثقات» المجمع على توثيقهم، ولا اعتبار لمن جرحهم. والرابعة لشبه المتفق على توثيقه. والمخالفة فيه يسيرة، والخامسة لمن اختلف فيه، وتقابل فيه التعديل مع التجريح وجها لوجه، وقوة بقوة.

وهكذا تتبين لنا الدقة عند هذا الإمام، وكيف قدم لنا ثمرة يانعة غضة سهلة، كانت متعسرة على من سبقه من طلبة هذا الشأن، على أننا لا ندعي العصمة لهذا الإمام، ففي كتابه بعض ما يناقش فيه، لكنه قدم ما لم يقدمه الآخرون.

أما ما هي أدلتنا على «صحة» حديث «الصدوق»، فما قدمناه في «مبحث المرتبة الخامسة» ـ مرتبة المختلف فيهم ـ وسردنا الأدلة على أن تلك المرتبة هي مرتبة «الحسن الذاتي» ومن لم يقف على تلك الأدلة، لا يستطيع أن يهضم بسهولة ما نقوله هنا.

على أننا خصصنا أدلة أخرى على «صحة» حديث «الصدوق» نسوقها في المطلب التالي إن شاء الله.

المطلب الثالث: الأدلة على تصحيح أحاديث مرتبة الصدوق عند ابن حجر

الدليل الأول: أن كثيراً ممن جعلهم ابن حجر في هذه المرتبة، جعلهم غيره من النقاد في المرتبة الأعلى، وهي مرتبة «ثقة».

وفيما يلي قائمة تقارن بين أحكام ابن حجر في التقريب، وبين أحكام الذهبي في «الكاشف»، ممن هم في «المرتبةالرابعة» عند ابن حجر. هذه القائمة لم أتجاوز فيها «حرف الهمزة»؛ وذلك كاف في التدليل على أن «الصدوق» عند ابن حجر هو «الثقة» عند غيره من الدارسين ممن لم يقسِّموا الرواة إلى اثنتي عشرة مرتبة.

مقارنة بين أحكام ابن حجر في التقريب وأحكام الذهبي في الكاشف

الاسم	قول الذهبي	قول ابن حجر
أحمد بن حماد بن مسلم المصري	ثقة مأمون	صدوق
أحمد بن الخليل بن ثابت البغدادي	ثقة	صدوق
أحمد بن عبد الواحد بن واقد التميمي الدمشقي	ثقة	صدوق
أحمد بن عمر الحميري ـ حمدان	ثقة	صدوق
أحمد بن محمد بن عبيد الله التغري النجار	ثقة	صدوق
إبراهيم بن حمزة الرملي البزار	ثقة	صدوق
إبراهيم بن أبي بكر بن أبي شيبة العبسي	ثقة	صدوق
إبراهيم بن محمد بن خازم الكوفي	ثقة	صدوق ضعفه الأزدي بلا حجة
إبراهيم بن محمد بن العباس الشافعي	ثقة	صدوق
إبراهيم بن مروان بن محمد الطاطري	ثقة	صدوق
إسحاق بن إبراهيم بن يزيد أبو النضرالدمشقي الفراديسي	ثقة	صدوق ضعف بلا مستند
إسحاق بن أبي إسرائيل السبيعي	ثقة	صدوق
إسحاق بن بكر بن مضر المصري	ثقة مفت	صدوق فقيه
إسحاق بن حازم، أو ابن أبي حازم المدني	ثقة	صدوق تكلم فيه للقدر
إسحاق بن عثمان الكلابي البصري	ثقة	صدوق
إسحاق بن عمر بن سليط البصري	ثقة	صدوق
إسحاق بن عيسى بن الطباع البغدادي	ثقة	صدوق
إسحاق بن الفرات التُجيبي المصري	ثقة يغرب	صدوق فقيه
إسماعيل بن أسد أو ابن الحارث البغدادي	ثقة جليل	صدوق

إسماعيل بن بشر بن منصور السليمي	ثقة	صدوق تكلم فيه للقدر
إسماعيل بن بهرام الهمداني	ثقة	صدوق
إسماعيل بن سميع الحنفي	ثقة، فيه بدعة	صدوق تكلم فيه لبدعة الخوارج
إسماعيل بن صبيح اليشكري	ثقة	صدوق
إسماعيل بن عبد الله بن الحارث البصري	ثقة	صدوق
أشعث بن عبد الله الحُدّاني	ثقة	صدوق
أمية بن بسطام العيشي	ثقة	صدوق
أمية بن خالد البصري	ثقة	صدوق
أوفى بن دلهم العدوي	ثقة	صدوق

من خلال النظر في الجدول السابق[1] يتبين بوضوح أن كثيراً ممن قال عنهم ابن حجر «صدوق» هم «ثقات» عند غيره، وخاصة ممن تقدمه من النقاد ممن حاولوا قبله أن يُجملوا أحكامهم على الرواة كما أجمل، ولكن ابن حجر حاول أن يُعْمِل في الراوي جميع ما قيل فيه ليكون حكمه أشمل وأدق وأعدل.

ونستطيع أن نرى من خلال النظر في الكتابين أموراً كثيرة منها: أن كثيراً ممن جعلهم ابن حجر في المرتبة الخامسة «صدوق سيء الحفظ» أو «صدوق يخطىء» أو «صدوق له أوهام» وما يتبع ذلك، قال فيه الذهبي «صدوق» أو «لا بأس به» من غير أن يلحق بها شيئاً من الاستدراك. وهذا كثير جداً في «الكاشف». وهذا يعطينا إشارة إلى أن من كانوا في (الدرجة الخامسة) عند ابن حجر هم في عداد «الصدوقين» عند غيره.

بل يمكن ملاحظة شيء آخر يختص بـ «التقريب»، وهو أن هناك جماعة أدخلهم ابن حجر في المرتبة الرابعة «صدوق»؛ لكنه عندما تكلم عنهم في غير

---

(١) لم نذكر في هذه المقارنة من قال فيهم ابن حجر (صدوق)، وقال عنه الذهبي (وثقوه)، وذلك لاحتمال الاختلاف فيه، إنما ذكرنا من قال فيه (ثقة) قولاً واحداً صريحاً.

«التقريب» جعلهم ثقات. منهم: أفلح بن سعيد الأنصاري القبائي، قال في التقريب «صدوق»، وقال في القول المسدد: ثقة مشهور. مما يفيد أن هذه المرتبة في «التقريب» تساوي مرتبة «ثقة» في غيره من كتب ابن حجر وغير ابن حجر.

وإزاء هذا الاختلاف في هذا الكم الكثير من الرواة بين ابن حجر والذهبي، ترى بقول من نأخذ على مذهب من يحسن للصدوق؟

فإن أخذنا بقول ابن حجر «حسناً». وإن أخذنا بقول الذهبي «صححنا». فلأيها نميل؟ وما هي المرجحات؟

إن من يقول بـ «حُسْن» حديث الصدوق سيجد نفسه في حيرة ترجعه إلى الوراء للبحث من جديد عن أحوال هؤلاء الرواة، ويتعب نفسه ويضيع وقته بلا طائل، لأن نتيجة دراسة هؤلاء الرواة وضعها إمامان جهبذان بين يديه، لكن الحيرة تحول بينه وبين ما يريد. ولو أنه أدرك ما يريد ابن حجر من «الصدوق» لكان التوفيق بين قول الذهبي وابن حجر سهلاً لا مناقضة فيه ولا اختلاف.

فالذهبي أجمل أحوال الثقات، وابن حجر فصلها فجعلها على ثلاث مراتب، آخرها «الصدوق».

فحديث «الصدوق» عند ابن حجر «صحيح»، كما أن حديث «الثقة» عند الذهبي صحيح، والله أعلم.

الدليل الثاني: وجود عدد كبير من رواة هذه المرتبة روى لهم البخاري ومسلم في «صحيحيهما».

فقد أحصيت (٢٤٧) راوياً من هذه المرتبة أخرج له البخاري ومسلم متفقين ومفترقين، ومعلوم حال من أخرج له أصحاب الصحاح على سبيل الاحتجاج لا على سبيل الاعتبار والاستشهاد.

إن أغلب هؤلاء - إن لم يكونوا جميعهم - روى لهم صاحبا الصحيح على سبيل الاحتجاج، وقد صرح بذلك غير واحد من العلماء.

وهذه نماذج منهم:

١ ـ **أحمد بن المقدام العجلي** ـ صدوق صاحب حديث، طعن أبو داود في مروءته ـ احتج به البخاري والترمذي والنسائي وابن خزيمة في «صحيحه»[١].

٢ ـ **إبراهيم بن المنذر الحزامي** ، صدوق ، تكلم فيه أحمد لأجل القرآن ، اعتمده البخاري[٢].

٣ ـ **سعيد بن أبي هلال** ، صدوق ، احتج به الجماعة، كما في «هدي الساري»(ص٤٠٦).

٤ ـ **غالب بن خطاف القطان** ، صدوق ، احتج به الجماعة [٣].

٥ ـ **عبد الرحمن بن خالد بن مسافر** ، احتج به الجماعة سوى الترمذي[٤].

٦ ـ **عبيد الله بن عبد المجيد الحنفي** ، صدوق. احتج به الجماعة [٥].

٧ ـ **ثمامة بن عبد الله بن أنس** ، صدوق. احتج به الجماعة[٦].

٨ ـ **حُميد بن قيس الأعرج** ، ليس به بأس. احتج به الجماعة[٧].

٩ ـ **سهيل بن أبي صالح** ، صدوق تغير حفظه بأخرة. احتج به مسلم وأصحاب السنن[٨].

---

(١) هدي الساري : (ص٣٨٧)، وَطعْنَ أبي داود مردود ، كما قال ابن عدي وغيره.

(٢) المرجع السابق : (ص٣٨٨).

(٣) تهذيب التهذيب: (٨/ ٣٤٢).

(٤) المصدر السابق: (٤١٧).

(٥) المصدر السابق: (٤٢٠).

(٦) المصدر السابق: (٣٩٤).

(٧) المصدر السابق: (٤٠٠).

(٨) المصدر السابق: (٤٠٨).

١٠ ـ **طلحة بن نافع الواسطي** ، صدوق. احتج به مسلم وأصحاب السنن[١].

١١ ـ **حرملة بن يحيى التُجيبي** ، صدوق، اعتمده مسلم[٢].

١٢ ـ **حميد بن عبد الرحمن بن وهب المصري**، صدوق تغير بأخرة.

روى عنه مسلم أحاديث كثيرة، واحتج بها في «المسند الصحيح»[٣].

١٣ ـ **موسى بن نافع الأسدي**، صدوق.

قال الحاكم: قد أخرجاه واحتجا به[٤].

الدليل الثالث: تصحيح العلماء لحديث «الصدوق».

هذه نماذج من «تصحيح» النقاد المعتبرين لحديث من أدخلهم ابن حجر في هذه المرتبة:

١ ـ **حبيب بن سالم الأنصاري**، لا بأس به.

صحح له البخاري، وأدخل حديثه في «الجامع الصحيح»[٥].

٢ ـ **عمرو بن شعيب**، عن أبيه، صدوقان.

صحح لهما البخاري، وابن المديني[٦].

٣ ـ **يزيد بن أبي مريم** ، لا بأس به.

صحح له البخاري[٧].

---

(١) المصدر السابق: (٤١١).

(٢) المدخل إلى الصحيحين : (ص٥٨٣).

(٣) المدخل إلى الصحيحين : (ص٥٧٧).

(٤) المدخل إلى الصحيحين : (ص٦٠٨).

(٥)تصحيح البخاري في «علل الترمذي»: (١/ ٢٨٥ ـ ٢٨٦)، وحديثه في «الصحيح»: (٢/ ٩٥٨).

(٦) تصحيح البخاري في «علل الترمذي»: (١/ ١٦١، ٢٨٨)، وتصحيح ابن المديني في «التخليص الحبير»، (٢/ ٨٤).

(٧) صحح له البخاري في «علل الترمذي»: (١/ ٧٠٢ ـ ٧٠٣).

٤ ـ **يوسف بن موسى**، صدوق.

صحح له الدارقطني[١].

٥ ـ **حسين بن الحارث الجدلي**، صدوق.

صحح له الدارقطني[٢].

٦ ـ **الحسن بن يحيى بن الجعد**، صدوق.

صحح له الدارقطني[٣].

٧ ـ **سلمة بن رجاء**، صدوق يغرب.

صحح له الدارقطني[٤].

٨ ـ **يزيد بن أبي حكيم**، صدوق.

صحح له الدارقطني[٥].

٩ ـ **حسين بن مهدي البصري**، صدوق.

صحح له البخاري[٦].

١٠ ـ **عبد العزيز بن أبي حازم**، صدوق فقيه.

---

(١) سنن الدارقطني: (١/ ١٣٤)، (٢/ ١٦٧).

(٢) السنن: (٢/ ١٦٧).

(٣) سنن الدارقطني: (٢/ ١٩٧ ـ ١٩٨).

(٤) المرجع السابق: (١/ ٥٦).

(٥) المرجع السابق: (١/ ١٤٦).

(٦) علل الترمذي: (٢/ ٥٧٩).

صحح له البخاري.[1]

١١ ـ **الوليد بن رباح المدني**، صدوق.

صحح له البخاري[2].

١٢ ـ **سلم بن عبد الرحمن الغافقي**، صدوق.

صحح له البخاري[3].

الدليل الرابع: تصحيح ابن حجر نفسه لأحاديث هذه المرتبة.

١ ـ **عمران بن خالد بن يزيد القرشي**، صدوق. وصحح له في «التلخيص الحبير»(١/ ٥٢).

٢ ـ **مسلم بن سالم، أبو فروة الجهني**، صدوق. وصحح له في «التلخيص الحبير»(١/ ٨٠).

٣ ـ **محمد بن عبد الملك القرشي**، صدوق. وصحح له في «التلخيص الحبير»(١/ ٢١٧).

٤ ـ **يعقوب بن أبي سلمة الماجشون**، صدوق. وصحح له في «التخليص الحبير»(١/ ٢١٧).

٥ ـ **خالد بن أبي عمران التجيبي**. فقيه صدوق. وصحح له في «النكت على ابن الصلاح»(٢/ ٧٣٣).

٦ ـ **عبد الصمد بن عبد الوهاب الحضرمي**، صدوق. وصحح له في «النكت»(٢/ ٧٤١).

---

(١) علل الترمذي: (٢/ ٥٨٧).

(٢) المرجع السابق: (٢/ ٥٨٧).

(٣) المرجع السابق: (٢/ ٧١٩ ـ ٧٢٠)

٧ ـ **يحيى بن صالح الوحاظي**، صدوق من أهل الرأي. وصحح له في «النكت»(٢/ ٧٤١).

٨ ـ **محمود بن آدم المروزي**، صدوق. وصحح له في «التغليق»(٢/ ١٧٢).

٩ ـ **يزيد بن خُمَيْر الرحبي**، صدوق. وصحح له في «التغليق»(٢/ ٣٧٦)، (٥/ ٤٩).

١٠ ـ **حفص بن عمر الدوري المقرىء**، لا بأس به. وصحح له في «التغليق»(٥/ ٤٩).

١١ ـ **بهز بن حكيم القشيري**، **صدوق**. وصحح له في «النكت»(١/ ٣٢٩).

١٢ ـ **أحمد بن حفص النيسابوري**، صدوق. وصحح له في «النكت»(١/ ٣٢٧).

١٣ ـ **حفص النيسابوري**، والد السابق، صدوق. وصحح له في «النكت»(١/ ٣٢٧).

١٤ ـ **عبيد بن عقيل الهلالي**. صدوق، وصحح له في «فتح الباري»(٨/ ٢٤٦).

١٥ ـ **إسماعيل بن عياش**، صدوق عن أهل بلده. وصحح له في «القول المسدد»[١] (ص٣٣).

١٦ ـ **فطر بن خليفة**، صدوق رمي بالتشيع. وصحح له في «التلخيص»[٢] (ص٣٣).

١٧ ـ **عطاء بن السائب**، صدوق اختلط. وصحح له في «التلخيص»[٣] (١/ ١٤٢).

١٨ ـ **سهيل بن أبي صالح**، صدوق تغير حفظه بأخرة. وصحح له في «التلخيص»(١/ ١٣٧).

---

(١) وروايته هنا عن شيخ شامي.

(٢) وروايته هنا بعيدة عن بدعته.

(٣) من رواية حماد بن سلمة.

١٩ ـ **محمد بن مسلم بن تدرس**، صدوق يدلس. وصحح له في «الفتح»[١] (٣/ ٢١٦).

٢٠ ـ **الحسن بن يحيى بن الجعد**، صدوق. وصحح له في «الفتح»(٩/ ٥٠٥).

٢١ ـ **حميد بن مسعدة، صدوق**. وصحح له في «التغليق»(٥/ ٤٩).

نكتفي بهذه النماذج، ولا يخفى أمرها على المتتبع، إذ أمثالها كثيراً جداً، نثرها ابن حجر في مصنفاته، والذي يجب التنبيه إليه هنا هو أنني من خلال تتبعي للأحكام التي حكم بها ابن حجر على أحاديث هذه المرتبة لم أجد راوياً من هذه المرتبة حسن له، سوى راو واحد، حسن له مرة وصحح له مرة وهو (بهز بن حكيم). فقد صحح له كما تقدم، وحسن له في «هدي الساري» (ص١٨). وكلا الحكمين لا غبار عليه، لأن العلماء اختلفوا في سماع بهز من أبيه، عن جده. فمنهم من أثبته، ومنهم من نفاه، فمن أثبته صحح هذا الإسناد، ومن نفاه ضعفه، ومن اجتهد وحاول التوفيق بين النافين والمثبتين حسنه، وهذا حكم ما اختلف فيه من الرواة والأسانيد.

وعليه فتحسين ابن حجر لهذا الصدوق ليس لأنه صدوق. وإنما للخلاف في سماع هذه الصدوق من أبيه، والله أعلم.

المطلب الرابع : الصدوق عند ابن أبي حاتم الرازي وأبيه.

إن أكثر كتب المتقدمين ذكراً لـ«الصدوق» أو لمحله « الصدق» أو «لا بأس به» هو كتاب «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم.

فلا بد من دراسة «من المراد بالصدوق عنده»؟. لأن هذا يوضح الكثير من غوامض هذا المصطلح القديم الجديد.

---

(١) رواية أمن فيها التدليس.

لقد اتضحت لي بعض الفروق بين ما يعنيه ابن أبي حاتم في «تقسيماته» الثلاثة لمراتب الرواة لهذا المصطلح.

ولتوضيح هذا الأمر، لا بد من الرجوع إلى هذه التقسيمات ودراستها ومعرفتها، ثم الخروج بالنتائج إن شاء الله.

التقسيم الأول لمراتب الرواة عند ابن أبي حاتم:

قال في «مقدمة» كتابه(١/ ٦ ـ ٧): «ثم احتيج إلى تبيين طبقاتهم، ومقادير حالاتهم، وتبيان درجاتهم، ليعرف:

١ ـ من كان منهم في منزلة الانتقاد والجهبذة والتنقير والبحث عن الرجال والمعرفة بهم، وهؤلاء هم «أهل التزكية» والتعديل والجرح.

٢ ـ ويعرف من كان منهم عدلاً في نفسه من أهل الثبت في الحديث والحفظ له والإتقان فيه، فهؤلاء هم أهل العدالة.

٣ ـ ومنهم «الصدوق في روايته، الورع في دينه، الثبت الذي يهم أحياناً»، وقد قبله الجهابذة، فهذا يحتج بحديثه أيضاً.

٤ ـ ومنهم الصدوق المغفل «الغالب عليه الوهم والخطأ والسهو والغلط»، فهذا يكتب من حديثه الترغيب والترهيب، والزهد والآداب، ولا يحتج بحديثه في الحلال والحرام.

٥ ـ ومنهم من قد ألصق نفسه بهم، ودلسها بينهم، ممن قد ظهر للنقاد العلماء بالرجال منهم «الكذب»، فهذا يترك حديثه وتطرح روايته، ويسقط ولا يشتغل به» .أ.هـ .

التقسيم الثاني عند ابن أبي حاتم:

ثم قال بعد ذلك بقليل (١/ ١٠)، وهو يتكلم عن مراتب أتباع التابعين من الرواة، فقال:

«فكانوا على أربع مراتب:

١ ـ فمنهم «الثبت الحافظ الورع المتقن الجهبذ النقاد للحديث»، فهذا لا يختلف فيه، ويعتمد على جرحه وتعديله، ويحتج بحديثه وكلامه في الرجال.

٢ ـ ومنهم «العدل» في نفسه، «الثبت» في روايته، «الصدوق» في نقله، الورع في دينه، «الحافظ» لحديثه، فذلك «العدل» الذي يحتج بحديثه. ويوثق في نفسه.

٣ ـ ومنهم «الصدوق» الورع «الثبت الذي يهم أحياناً»، وقد قبله الجهابذة النقاد، فهذا يحتج بحديثه.

٤ ـ ومنهم «الصدوق» الورع «المغفل الغالب عليه الوهم والخطأ والغلط والسهو»، فهذا يكتب من حديثه الترغيب والترهيب، والزهد، والآداب، ولا يحتج بحديثه في الحلال والحرام.

٥ ـ وخامس ألصق نفسه بهم، ودلسها بينهم، ممن ليس من أهل الصدق والأمانة، ومن ظهر للنقاد العلماء بالرجال أولي المعرفة منهم الكذب، فهذا يترك حديثه وتطرح روايته» .أ.هـ .

هذا ما قاله ابن أبي حاتم بحروفه في هذين التقسيمين.

والمتأمل في هذين التقسيمين المتشابهين، يجد أن ابن أبي حاتم قسم رواة الأمة والمشتغلين بالحديث إلى خمس طبقات، هي:

الطبقة الأولى: طبقة «أهل التزكية».

وهؤلاء هم «النقاد الجهابذة» أولو العلم والمعرفة والتنقير والبحث عن أحوال الرجال، والقضاة في الرواة، الذين تقبل أحكامهم في الجرح والتعديل.

وهؤلاء قدم لنا ابن أبي حاتم نماذج منهم في «مقدمة» كتابه، فذكر من هؤلاء:

شعبة، وسفيان الثوري، ومالك، وسفيان بن عيينة، وعبد الرحمن بن مهدي، ويحيى القطان، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وأبا حاتم، وأبا زرعة الرازيين، وآخرين ممن يحمل هذه الدرجة.

إن هؤلاء «الجهابذة» هم الذين كان يطلق عليهم السابقون اسم «الثقة» أو «الحجة» أو «الحافظ».

قال أحمد بن حنبل لتلميذه أبي بكر المروّزي: «تدري من الثقة؟ إنما الثقة يحيى القطان. تدري من الحجة؟ شعبة وسفيان ومالك»[1].

وقيل لابن مهدي: أبو خلدة ثقة؟ فقال: كان صدوقاً، وكان مأموناً، الثقة سفيان وشعبة[2]. وروى مثل هذا عن غيرهما. وسيأتي بيان هذه المسألة قريباً إن شاء الله.

الطبقة الثانية : طبقة «أهل العدالة».

وهؤلاء كما يفهم من كلام ابن أبي حاتم «الصدوقون، الضابطون لما يحفظون، المتثبتون لما يكتبون ويروون».

تأمل قوله في التقسيم الأول: «عدلاً في نفسه، من أهل الثبت في الحديث، والحفظ له، والإتقان فيه».

وتأمل قوله في التقسيم الثاني: «العدل في نفسه، الثبت في روايته، الصدوق في نقله، الورع في دينه، الحافظ لحديثه».

هؤلاء «الصدوقون الحافظون الذين تم لهم الضبط والإتقان» هم الذين يطلق عليهم المتأخرون اسم «الثقات». أما ابن حجر فقد قسمهم في «التقريب» إلى مرتبتين «الثقات» و«الصدوقين»، أي يدخلهم في المرتبة «الثالثة» و«الرابعة».

---

(١)) العلل ومعرفة الرجال ، برواية المروّزي : (ص٥٧ ـ ٥٨) بتصرف يسير جداً.

(٢) الجرح والتعديل: (٢/ ٣٧).

الطبقة الثالثة: طبقة «الصدوقون».

الصدوقون هم الذين الذين لهم ورع في دينهم، لكنهم يَهِمون ويُخطئون، إلا أن صوابهم غالب على خطئهم، وهؤلاء احتج بهم الجهابذة، ولم يتوقفوا في قبول حديثهم.

إن هؤلاء «الصدوقين» الذي اختل عندهم جانب الضبط، وتُكلم في حفظهم، هم الذين خصص لهم ابن حجر «المرتبة الخامسة»، كما أوضحناه في غير هذا الموضع.

هذه الطبقات الثلاث المتقدمة هي «مراتب أهل الاحتجاج»، كما هو واضح من تقسيم ابن أبي حاتم.

الطبقة الرابعة: طبقة أهل الاعتبار.

وهؤلاء هم الصدوقون في الحديث، الورعون في الدين، لكنهم يغفلون، ويغلطون الغلط الكثير، ويسهون، مما جعل خطأهم في الحديث أكثر من صوابهم، فهؤلاء يُبَعَّض حديثُهم، فيُقبل منهم ما فيه الترغيب والترهيب والأدب، ولا يحتج بهم في الحلال والحرام.

إن هؤلاء هم الذين يدخلهم ابن حجر في «المرتبة الثامنة» من «التقريب»، وهي «مرتبة الضعفاء».

الطبقة الخامسة: طبقة من يترك حديثهم.

وهؤلاء هم الكذابون والوضاعون، أو المتهمون بالكذب في حديث رسول الله ﷺ.

وهؤلاء خصص لهم ابن حجر المرتبتين الأخيرتين من كتابه، وهي «الحادية عشرة، والثانية عشرة».

إن استحضار هذه الطبقات الخمس على هذا البيان مهم جداً لفهم «التقسيم الثالث» الذي سوف يذكره ابن أبي حاتم في «كتابه».

التقسيم الثالث لمراتب الرواة عن ابن أبي حاتم.

قال ابن أبي حاتم: «وجدت الألفاظ في الجرح والتعديل على مراتب شتى، فإذا قيل للواحد:

١ ـ إنه «**ثقة**» أو «**متقن ثبت**»، فهو ممن يحتج بحديثه.

وإذا قيل:

٢ ـ إنه «**صدوق**» أو «**محله الصدق**» أو «**لا بأس به**»، فهو ممن يكتب حديثه، وينظر فيه، وهي المنزلة الثانية.

وإذا قيل:

٣ ـ «**شيخ**»، فهو بالمنزلة الثالثة، يكتب حديثه وينظر فيه، إلا أنه دون الثانية.

وإذا قيل:

٤ ـ «**صالح الحديث**»، فإنه يكتب حديثه للاعتبار.

وإذا أجابوا في الرجل بـ:

٥ ـ «**لين الحديث**»، فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه اعتباراً.

وإذا قالوا:

٦ ـ «**ليس بقوي**»، «فهو بمنزلة الأولى في كتابة حديثه، إلا أنه دونه.

وإذا قالوا:

٧ ـ «ضعيف الحديث»، فهو دون الثاني، لا يطرح حديثه، بل يعتبر به.

وإذا قالوا:

٨ ـ «متروك الحديث» أو «ذاهب الحديث» أو «كذاب» أو «ساقط الحديث»، لا يكتب حديثه، وهي المنزلة الرابعة» .أ.هـ [1].

هذا التقسيم الأخير الذي استقر عليه نظر ابن أبي حاتم يمثل نتائج دراسات هذا الرجل ـ رحمه الله ـ في مادة الجرح والتعديل، والأحكام على الرجال. وهذا التقسيم هو الذي عول عليه من بعده من الدارسين، فأضافوا إليه نتائج دراساتهم في مادة الجرح والتعديل.

إنه هنا يقسم الرواة إلى ثلاثة طبقات وهم: أهل الاحتجاج، وأهل الاعتبار، وأهل الترك. واختفت هنا طبقة «أهل التزكية».

والسؤال هنا: لماذا اختفت هذه الطبقة في هذا التقسيم؟

ويمكن أن نجيب عن هذا بجوابين:

الأول: أن هذه الطبقة «أهل التزكية» أدخلها في «الثقات»، أي أدخلها في المرتبة الأولى.

الثاني: أنه حذفها من هذا التقسيم ولم يُدخلها فيه؛ وذلك لأن هؤلاء «النقاد الجهابذة المزكين» لا يمكن أن يدخلوا تحت هذا التقسيم، لأنهم هم «النقاد» و«الحكام» فمن يحكم عليهم؟

وبعبارة أخرى إن ابن أبي حاتم أراد أن يقول في هذا التقسيم الجديد: إن النقاد سُئلوا عن الرواة، وهذه هي أحكامهم، فإذا قالوا: ثقة، فاحتج بحديثه، وإن قالوا: صدوق... إلخ.

إنه نقل لك هنا أحكام هؤلاء «النقاد» في هؤلاء «الرواة».

---

(١) الجرح والتعديل: (١/ ٣٧).

والصحيح من هذين الجوابين هو الأول، والدليل:

أولاً : إن طبقة «أهل التزكية» لم يحذفهم من «كتابه» بالمرة. بل وضعهم في مواضعهم من حيث ترتيب أسمائهم، ونقل إلينا أحكام اللاحقين من هؤلاء الجهابذة للسابقين. فابن مهدي يحكم على «شعبة» ويعطي رأيه في «مالك» و«الثوري». وابن حنبل يحكم على «يحيى القطان» و«ابن مهدي» و«الثوري» و«ابن عيينة». وكذا يُسأل ابن معين عن هؤلاء فيجيب. هذا أولاً.

ثانياً : إن هؤلاء النقاد هم من أكثر الناس حديثاً، وبأحاديثهم يحتج الناس في الحلال والحرام، فإذا أخرجناهم من هذا التقسيم نكون قد نحيّنا حديثهم جانباً، واشتغلنا بحديث من يحكم هؤلاء النقاد فيهم.

وهكذا نستطيع أن نقول: إن المرتبة الأولى من هذا التقسيم الأخير خصصها أيضاً لأهل التزكية، لكنه هنا سماهم «الثقات» أو «المتقنين الأثبات».

أما ما يتعلق بالمراتب الأخرى فقد أجمل في بعضها ما فصله في التقسيمين الأولين، وفصل بعض ما أجمله هناك على النحو التالي:

«مرتبة صدوق» أو «محله الصدق» أو «لا بأس به».

في التقسيم الأخير أجْمَل حال هذه المرتبة، مع أنه قد فصلها هناك تفصيلاً أوفى به.. وإنه قد جعلهم هناك على ثلاث مراتب:

الأولى: الصدوقون الضابطون «أهل العدالة».

الثانية: الصدوقون الذين يهمون والغالب عليهم الصواب.

الثالثة: الصدوقون الذين يخطئون والغالب عليهم الخطأ.

هكذا في التقسيمين الأولين، بهذا الوضوح، وزاد أن الأولى والثانية يحتج بهما، والثالثة يحتج بها في الفضائل والآداب لا في الحلال والحرام.

لكنه عاد في التقسيم الجديد، فأجمل ما كان مفصّلاً، وأبهم ما كان واضحاً. ذلك أنه جعل «الصدوقين» مرتبة واحدة، وأجْمَل فيهم الحكم، فقال: يكتب حديثهم وينظر فيه.

هذا الإجمال هو الذي أربك بعض الدارسين، وهذا الحكم هو الذي اضطربتْ به بعض الأفكار حول حكم حديث الصدوق عامة.

وسنلقي الضوء بعد هذا المبحث ـ إن شاء الله ـ على الشبهة التي ترتبت من جراء إجمال ابن أبي حاتم لحال «الصدوق».

إننا إذا أردنا أن نفهم «حال الصدوق» عند ابن أبي حاتم وحكم حديثه، لا بد من العودة إلى تفصيل ابن أبي حاتم السابق لحال «الصدوق» وحكم حديثه، وبدون هذه العودة لا يمكن إعطاء الحكم الصحيح لحديث «الصدوق» عنده.

وهكذا لا بد من تقسيمهم إلى ثلاث مراتب وهي:

المرتبة الاولى : الصدوق الضابط.

المرتبة الثانية : الصدوق الذي يهم والغالب عليه الصواب.

المرتبة الثالثة : الصدوق الذي يخطىء والغالب عليه الخطأ.

فالصدوق الضابط يحتج بحديثه بلا خلاف.

والصدوق الذي يهم والغالب عليه الصواب يحتج بحديثه بشرط ألا يكون مما أخطأ فيه.

والصدوق الذي يخطىء والغالب عليه الخطأ، يؤخذ من حديثه ما كان في الفضائل، ويعتبر بحديثه في بقية الأحكام.

هذا هو حكم حديث «الصدوق» الذي أجمله ابن أبي حاتم في «تقسيمه

الأخير»، ولذلك قال في حكم حديثه: «يكتب حديثه وينظر فيه»، فموضع النظر هو معرفة من أي مراتب الصدوقين هو، فلا بد من تصنيفه في واحد من هذه المراتب. فإذا كان من الأولى قُبل واحتُج به بلا خلاف. وإن كان من الثانية قُبل بشرط ألا يكون مما أخطأ فيه، أما إذا كان من الثالثة فقد تبين الحكم فيه.

إن ممن أدركوا حال «الصدوق» عند ابن أبي حاتم، وعدم البتّ فيه بحكم واحد إلا بعد النظر ابن حجر نفسه. إنه أدرك هذا تماماً، فلم يأخذ بما أجمله ابن أبي حاتم في «تقسيمه الأخير» بل رجع إلى ما فصله في «تقسيميه الأولين»، فصارت مراتب «الصدوق» عنده: مرتبتين، وهي: «الصدوق» و«الصدوق الذي يهم». أما المرتبة الثالثة فكان له فيها اجتهاد أوسع، ودراسة أشمل ليس هذا موضع بسطها.

شبهة وجوابها:

وهنا جاء دور مناقشة تلك الشبهة التي زلقت بسببها أقدام بعض الفضلاء، فأصدروا حكمهم على «الصدوق» بأنه حديث يفتقر إلى المتابع، فحديث «الصدوق» ضعيف، وبوجود «المتابع» ينهض ليصبح «حسناً لغيره».

إن سبب هذه الشبهة كما تقدم هو الحكم المجمل الذي قاله ابن أبي حاتم في الصدوق من أنه: «يكتب حديثه وينظر فيه». إنهم فسروا «النظر» هنا تفسيراً عجيباً، فقالوا: ينظر فيه هل له من متابع؟ فإذا كان له متابع حسناه، وإلا فهو «ضعيف».

والجواب: أنَّا قدمنا معنى «النظر» هنا، فأوضحنا أنه ينظر في هذا الراوي الصدوق. من أي مرتبة هو من مراتب «الصدوق» الثلاث؟ أهو من الضابطين من «أهل العدالة»، فيقبل حديثه دون منازعة؟ أم هو من الصدوقين الذين يهمون ويغلب على حديثهم الصواب، فيحتج بحديثه بعد النظر والتفتيش أنه ليس هذا من وهمه وأخطائه أم هو من الصدوقين المغفَّلين الذين لا يُحتج بحديثهم في حلال أو حرام، بل يقبل منهم ما كان في الفضائل، ويعتبر بحديثهم في غيرها؟

هذا هو النظر الذي أراده ابن أبي حاتم في حديث «الصدوق» الذي أجمل فيه الحكم ولم يبين.

أما تفسير «النظر» بالبحث عن المتابع فهذا بعيد جداً. والله أعلم.

ومما يؤيد ما ذهبنا إليه، أن ابن أبي حاتم في أحكامه على رواة هذه المرتبة، سلك فيها مسالك عدة. فبعض الصدوقين أهملهم، ولم يضف أي حكم آخر عليهم، بل تركهم للباحث، يدرسهم ويعطيهم الحكم اللائق بهم.

وبعضهم ممن ترجح لديه أنه من المرتبة الثالثة، قال فيه: صدوق، يكتب حديثه ولا يحتج به[1]. وهذا أيضاً ليس بالقليل.

وإذا تبين له أنه من المرتبة الثانية ، قال مثلاً : صدوق حسن الحديث[2]. وهذا أيضاً ليس بالقليل.

وبعض «الصدوقين» ممن ترجح لديه أنهم من «أهل العدالة» تكفل هو بإلحاقهم بهذه المرتبة، فقال: «صدوق ثقة» أو «لا بأس به ثقة» أو «محله الصدق ثقة». فأضاف كلمة «ثقة» إلى هذه المرتبة؛ ليلحقهم بالمرتبة الأعلى. وهذا ليس بالقليل في «كتابه»، وقد جمعت منهم عدداً كثيراً، لولا خوف التطويل لسردتهم هنا.

إن هذا الجمع بين «الصدوق» وبين «الثقة » ـ وابن أبي حاتم ممن يفرق بينهما ـ ظنه البعض تناقضاً في منهج ابن أبي حاتم، والحق ليس كذلك، بل هو دفع الضعف المتوهَّمَ في «الصدوق» عنده، إذ إنه جعل «الصدوق» على مراتب، فأراد أن يقول لك: إنه صدوق من الدرجة الأولى. إنه من «أهل العدالة» إنه «ثقة»، فلا تتعب نفسك بالنظر في حاله.

ومن الصدوقين من أصدر حكمه فيهم، وترك مجال النظر فيه للدارسين من

---

(١) انظر مثلاً ما قاله في أحمد بن هاشم الرملي: (٢/ ٨٠).

(٢) انظر قوله في إبراهيم بن طهمان. الجرح: (٢/ ١٠٧).

بعده، فهم يحددون من أي مراتب «الصدوق» هو.

ومن هنا يمكننا القول: إن «مرتبة صدوق» عند ابن أبي حاتم، ليست واحدة، وليس حكمها بمطرد، فكم من إمام حافظ احتج ابن أبي حاتم بمئات الأخبار من طريقه، ولم يزد فيه على قول «صدوق». وإذا شئت الدليل فهذه بعض الإحصاءات السريعة بين يديك:

١ ـ أحمد بن زهير بن حرب، أبو بكر بن أبي خيثمة، صاحب «التاريخ».

قال الخطيب[١]: «كان ثقة عالماً متقناً حافظاً بصيراً بأيام الناس». وقال الدارقطني: ثقة مأمون.

قال ابن أبي حاتم فيه[٢]: «كتب إلينا وكان صدوقاً»، ولم يزد ابن أبي حاتم على هذا.

ولابن أبي خيثمة هذا رواية مشهورة عن يحيى بن معين، اعتمد عليها العلماء، ومنهم ابن أبي حاتم نفسه، فقد احتج بـ (٥٠٠) نص من روايته هذه في «الجرح والتعديل»[٣].

٢ ـ إسحاق بن منصور الكوسج.

قال عنه ابن أبي حاتم: «صدوق»[٤].

وللكوسج هذا رواية مشهورة عن يحيى بن معين، احتج ابن أبي حاتم منها في «كتابه» بـ(١٠٠٠) نص[٥].

٣ ـ العباس بن محمد الدوري.

---

(١) تاريخ بغداد: (٤/ ١٦٢).

(٢) الجرح والتعديل: (٢/ ٥٢).

(٣) تاريخ ابن معين : (١/ ١٣٨).

(٤) الجرح والتعديل: (٢/ ٢٣٤).

(٥) تاريخ يحيى بن معين: (١/ ١٣٨).

قال ابن أبي حاتم: «سمعت منه مع أبيه وهو صدوق، وسئل عنه أبي، فقال: صدوق»[1].

وروايته عن ابن معين أشهر من أن تذكر، احتج ابن أبي حاتم منها بـ(٨٥٠) نصاً في كتابه[2].

٤ ـ وأخيراً هذا **محمد بن إدريس الشافعي**، الإمام العلم، الذي أفرد ابن أبي حاتم كتاباً في مناقبه، وشهد أبو زرعة وأبو داود له بأنهما لم يجدا خطأ في حديثه، ما زاد أبو حاتم على قوله فيه: «فقيه البدن، صدوق[3]».

وبعد هذا نخلص إلى نتيجة هذا المبحث، وهو أن «الصدوق» عند ابن أبي حاتم ليس له حكم واحد، بل هو على مراتب، فمنهم: الصدوق الضابط الذي يصحح حديثه. ومنهم: الصدوق الذي يهم، والغالب عليه الصواب، فهذا يحسن حديثه. ومنهم: الصدوق الذي يغلب خطؤه على صوابه، وهذا منه ما يحسن بالمتابع، ومنه ما يلتحق بالضعيف. والله أعلم.

المطلب الخامس: الشبهة التي تمسك بها القائلون بتحسين حديث الصدوق.

إن شبهة «تحسين» حديث الصدوق ـ في نظري ـ جاءت ـ في الأصل ـ من التعاريف التي وضعها العلماء للحديث الحسن لذاته.

قال ابن الصلاح معرفاً «الحسن لذاته»[4]: «أن يكون راويه من المشهورين بالصدق والأمانة، غير أنه لم يبلغ درجة رجال الصحيح، لكونه يقصر عنهم في الحفظ والإتقان». إلخ التعريف.

---

(١) الجرح والتعديل: (٦/ ٢١٦).

(٢) تاريخ يحيى بن معين: (١/ ١٤٠).

(٣) تهذيب التهذيب: (٩/ ٣٠).

(٤) المقدمة : (ص١٠٤).

وقال النووي[1] وهو يعرف «الحسن لذاته»: «أن يكون راويه مشهوراً بالصدق والأمانة، **إلا أنه يقصر في الحفظ والإتقان** عن رجال الصحيح بعض القصور» .أ.هـ.

وقال السخاوي في تعريفه للحديث «الحسن»[2]: «مطلق الحسن هو الذي اتصل سنده بالصدوق الضابط المتقن ـ غير تامهما ـ أو بالضعيف بما عدا الكذب إذا اعتضد، مع خلوهما عن الشذوذ والعلة» .أ.هـ .

وكل كتب المصطلح تعرف «الحسن الذاتي» بما تفيده هذه التعريفات.

وبعض المشتغلين بالحديث نظروا إلى أول التعريف فأعملوه، وأغمضوا عن آخره فأهملوه، فوقعوا في الشبهة، فجعلوا رواية «الصدوق»، أي صدوق كان من مرتبة «الحديث الحسن».

وهذا لم يقل به المعرِّفون، حيث إنهم أضافوا قيداً إلى هذا «الصدوق»، وهو: «غير تام الضبط والإتقان».

فهو صدوق، لكنه غير تام الضبط، فيَهِم أحياناً، وتقع منه الأوهام، وهو غير تام الإتقان، فيغلط، ويخطىء، وتكون له الأخطاء. بعبارة أخرى: متكلَّم في حفظه.

وربما طولبنا بالدليل على ما فهمناه من نص ابن الصلاح، وغيره.

ودليلنا هو: ما ذكره ابن الصلاح نفسه مثالاً على ما أراده هنا. فقد ذكر لنا مثالاً لمن يعنيه بـ الصدوق الذي لم يبلغ درجة رجال الصحيح، لكونه يقصر عنهم في الحفظ والإتقان».

قال ـ رحمه الله ـ[3]: «إذا كان راوي الحديث متأخراً عن درجة أهل

---

(١) المجموع: (١/ ١٠٢).

(٢) فتح المغيث: (١/ ٧٠).

(٣) المقدمة : (ص١٠٨).

الحفظ والإتقان، غير أنه من المشهورين بالصدق والستر، ورُوِيَ مع ذلك حديثُه من غير وجه، فقد اجتمعت له القوة من الجهتين، وذلك يُرقّي حديثَه من درجة «الحَسَن» إلى درجة «الصحيح».

مثاله: حديث محمد بن عمرو بن علقمة، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: (لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة). فمحمد بن عمرو بن علقمة من المشهورين بالصدق والصيانة، لكنه لم يكن من أهل الإتقان، حتى ضعفه بعضهم من جهة سوء حفظه، ووثقه بعضهم لصدقه وجلالته، فحديثه من هذه الجهة حسن، فلما انضم إلى ذلك كونه رُوِيَ من وجه آخر، زال بذلك ما كنا نخشاه عليه من جهة سوء حفظه، وانجبر ذلك النقص اليسير، فصح هذا الإسناد، والتحق بدرجة الصحيح، والله أعلم» .أ.هـ.

قلت: فقد قدم لنا ابن الصلاح النموذج المطلوب لـ «الصدوق» الذي خف ضبطه وتقاصر عن درجة الصحيح، ألا وهو: محمد بن عمرو بن علقمة. وهذا غاية المطلوب من هذا الإمام.

ذلك أن محمد بن عمرو بن علقمة ـ وقد قال فيه ابن حجر: صدوق له أوهام ـ وأمثاله هم الذين خصص لهم ابن حجر «المرتبة الخامسة» من كتابه، ولم يدخلهم في «مرتبة الصدوقين الضابطين»، وقد تبين لنا أن تلك المرتبة ـ أعني المرتبة الخامسة ـ هي مرتبة «الحسن الذاتي»، ولله الحمد.

وعلى ذلك فليس كل «صدوق» حديثه حسن، بل يحسن حديثه إذا خف لديه الضبط، واختل عنده الإتقان، والله أعلم.

وإذا أراد القارىء مثالاً آخر، فهذا هو:

قال السيوطي في «التدريب»(١/ ١٧٦) بعد أن ذكر مثال ابن الصلاح المتقدم: «ومثَّل غيرُ ابن الصلاح بحديث البخاري، عن أُبَيّ بن العباس بن سهل بن سعد، عن أبيه عن جده في ذكر خليل النبي ﷺ فإن أُبيّاً هذا ضعفه لسوء حفظه أحمد وابن معين والنسائي، و«حديثه حسن» لكن تابعه عليه أخوه عبد

المهيمن ، فارتقى إلى درجة «الصحة» .أ.هـ .

قلت: أما أنّيّ هذا فقد قال فيه ابن حجر: «فيه ضعف» ولم يتقدم هذه الكلمة بشيء، فكأنه أراد أن يقول ـ والله أعلم ـ : «صدوق، فيه ضعف»، أو هكذا أراد ابن حجر للحكم أن يكون «فيه ضعف»، فنزل به عن «الدرجة الخامسة». ومع ذلك فقد حكم السيوطي على حديثه «بالحسن»، ثم رقّاه إلى «الصحة» لمتابعة أخيه عبد المهيمن (وهو ضعيف) كما قال ابن حجر.

و«غير ابن الصلاح» الذي عناه السيوطي في الكلام السابق، هو: ابن حجر نفسه، إذ أورد ذلك في كتابه القيم «النكت على ابن الصلاح»(١/ ٤١٧ ـ ٤١٨).

وقد أضاف ابن حجر مثالاً آخر وهو حديث معاوية بن إسحاق بن طلحة، عن عمته عائشة بنت طلحة، عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ أنها سألت النبي ﷺ عن الجهاد، فقال ﷺ : (جهادكن الحج والعمرة).[1]

قال ابن حجر: ومعاوية ضعفه أبو زرعة، ووثقه أحمد والنسائي.

وقد تابعه عليه عنده حبيب بن أبي عمرة، فاعتضد.

قلت: ومعاوية بن إسحاق هذا قال فيه ابن حجر: صدوق ربما وهم.

وهكذا تعتبر هذه الأمثلة الثلاثة كالشرح للتعريف، لأنها عرفتنا من يريد هؤلاء العلماء بالراوي الذي يتقاصر عن «درجة الصحيح». إنهم كما اتضح لنا من هذه الأمثلة: الرواة الذين خصص لهم ابن حجر «المرتبة الخامسة».

وللبعض أن يسأل هنا: ما هو مقدار الضبط المطلوب للحديث الصحيح؟

والجواب وجدناه عند العراقي حيث قال في «التقييد والايضاح»: (ص٤٨): «العدالة تثبت بالتنصيص عليها ـ كالمصرَّح بتوثيقهم ـ وهم كثير، أو بتخريج من

(١) صحيح البخاري ، كتاب الجهاد حديث: (٢٨٧٥).

التزم الصحة في كتابة له، فالعدالة أيضاً تثبت بذلك.

وكذلك «الضبط والإتقان» درجته متفاوتة، فلا يشترط أعلى وجوه الضبط - كمالك وشعبة - بل المراد بالضبط أن لا يكون مغفلاً كثير الخطأ» .أ.هـ .

المطلب السادس: مراتب الحديث الصحيح و الحديث الحسن

لعل القارئ لبحثنا هذا - وقد أوشك على نهايته - يقول لنا: أراك حكمت على حديث «المقبول» بالحسن الذاتي، وحكمت على «اللين الحديث» بالحسن الذاتي، وحكمت على حديث «الصدوق الذي يخطئ» بالحسن الذاتي، ترى إلى كم مرتبة ينقسم عندك الحديث الحسن؟

وأيضاً. . .حكمت على حديث «الصدوق» بالصحة، وحكمت على حديث «الثقة» بالصحة. وحكمت على حديث «الثقة الثبت» بالصحة، فإلى كم مرتبة ينقسم الحديث الصحيح؟

مراتب الحديث الصحيح.

الجواب نجده عند ابن حجر نفسه، إذ بينه شرحاً وأمثلة. ونحن هنا ننقل كلامه، ونطابقه بالنتائج التي توصلنا إليها.

قال رحمة الله في «نزهة النظر»: ص(٢٠ - ٢١)، وهو يعدد مراتب الصحيح: «فما يكون رواته في الدرجة العليا من العدالة والضبط وسائر الصفات التي توجب الترجيح، كان أصح مما دونه.

فمن المرتبة العليا في ذلك ما أطلق عليه بعض الأئمة أنه «أصح الأسانيد»:

الأول:

أ- **كالزهري، عن سالم بن عبد الله، عن أبيه.**

ب- **وكمحمد بن سيرين، عن عبيدة بن عمرو السلماني، عن علي.**

ج- **وكإبراهيم النخعي، عن علقمة، عن ابن مسعود.**

ثانيا: ودونها في الرتبة:

أ- **بُرَيْد بن عبد الله بن أبي بردة** (عن جده، عن أبي موسى).[1]

ب- **كحماد بن سلمة، عن ثابت، عن أنس.**

ثالثا: ودونها في الرتبة:

أ- **كسهيل بن أبي صالح، عن أبيه عن أبي هريرة.**

ب- **وكالعلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة.**

فإن الجميع يشملهم اسم العدالة والضبط، إلا أن للمرتبة الأولى من الصفات المرجِّحة ما يقتضي تقديم روايتهم على التي تليها. وفي التي تليها من قوة الضبط ما يقتضي تقديمها على الثالثة» .أ.هـ .

والذي يتضح من كلام ابن حجر المتقدم أن «الصحيح» ينقسم إلى ثلاث مراتب. فهناك «صحيح من الدرجة الأولى»، ثم «صحيح من الدرجة الثانية»، ثم «صحيح من الدرجة الثالثة».

و«الصحيح من الدرجة الثالثة» أعلى من «الحديث الحسن» بمراتبه التي سوف نعرفها بعد قليل إن شاء الله.

ووضّح ابن حجر كلامه هذا بضرب الأمثلة لكل درجة من درجات «الصحيح».

---

(١) هذه الترجمة في المطبوعة (بُرَيْد بن عبد الله بن أبي بردة، عن أبيه، عن جده أبي موسى) وهذا خطأ، لأن بُرَيْد بن عبد الله ليس له رواية عن أبيه، وأبوه ليست له رواية لا في الكتب الستة ولا في غيرها.

فالدرجة الأولى:

١ ـ **الزهري، عن سالم، عن أبيه.**

٢ ـ **ومحمد بن سيرين، عن عبيدة بن عمرو، عن علي**

٣ ـ **وإبراهيم النخعي، عن علقمة، عن ابن مسعود.**

ولو ذهبنا نوازن بين هذه الأمثلة، وبين ما قاله في «التقريب»؛ لتبين لنا من هم أصحاب «الدرجة الأولى» من الصحيح.

١- فالزهري قال فيه ابن حجر: الفقيه الحافظ، متفق على جلالته وإتقانه.

٢- وقال في سالم بن عبد الله: أحد الفقهاء السبعة، كان ثبتاً عابداً فاضلاً.

٣ ـ وفي محمد بن سيرين: ثقة عابد كبير القدر.

٤ - وفي عَبيدة السلماني: فقيه ثبت.

٥ ـ وفي إبراهيم النخعي: فقيه ثقة.

٦ - وفي علقمة بن قيس: ثقة ثبت فقيه عابد.

هؤلاء هم إذن أصحاب «الدرجة الأولى» من «الصحيح»، وهؤلاء وأمثالهم هم الذين وضعهم ابن حجر في «المرتبة الثانية» من «التقريب».

أما أصحاب «الدرجة الثانية»:

١ ـ **ففي بُرَيْد بن عبد الله بن أبي بردة،** قال: ثقة يخطىء قليلاً.

وفي جده أبي بردة قال: ثقة.

٢ ـ **وفي حماد بن سلمة:** ثقة عابد، أثبت الناس في ثابت، وتغير حفظه بأخرة.

وفي ثابت : ثقة عابد.

فالواضح أن أصحاب «الدرجة الثانية» من الصحيح هم الذين قال فيهم ابن حجر: «ثقة»، أي أدخلهم في «المرتبة الثالثة» من «التقريب».

أما أصحاب «الدرجة الثالثة»:

١ ـ **ففي سهيل بن أبي صالح** قال: صدوق، تغير حفظه بأخرة.

٢ ـ **وفي العلاء بن عبد الرحمن:** صدوق ربما وهم.

وهنا لا بد لنا من وقفة:

أولاً : وهو أن أبا صالح والد سهيل، وعبد الرحمن بن يعقوب والد العلاء، كلاهما من الثقات، ونزل هذا السند إلى «الدرجة الثالثة» من الصحيح ليس بسببهما، إنما بسبب والديهما.

وثانياً: قول ابن حجر في سهيل: «تغير حفظه بأخرة» لا يضيره شيئاً هنا، لأنه يحكم على ماارواه قبل التغير، وهو هنا نسخة مشهورة رواها عن أبيه، وكان أبوه كتبها عن أبي هريرة، وقد احتج بهذه النسخة الجماعة.

وثالثاً : قوله في العلاء «ربما وهم» أيضاً لا يضير شيئاً، لأن ابن حجر يحكم على سند نسخة معروفة رواها العلاء عن أبيه، عن أبي هريرة، وقد احتج بأحاديثها مسلم والأربعة.

بعد هذا يمكننا القول: إن أصحاب «الدرجة الثالثة» من «الصحيح» هم من خصص لهم ابن حجر «المرتبة الرابعة» من «التقريب»، وهم مرتبة «صدوق» أو «لا بأس به».

هكذا إذن تصح المعادلة وتتوازن الأحكام، فالصدوق حديثه «صحيح» من الدرجة الثالثة.

والثقة حديثه «صحيح» من الدرجة الثانية.

والثقة الثبت: حديثه «صحيح» من الدرجة الأولى.

مراتب الحديث الحسن الذاتي.

قال ابن حجر في «النزهة» (ص٢٤ ـ ٢٥) عند كلامه على الحديث «الحسن لذاته»: «وهذا القسم من «الحسن» مشارك « الصحيح» في الاحتجاج به، وإن كان دونه، ومشابه له في انقسامه إلى مراتب بعضها فوق بعض» .أ.هـ .

وهذا يعني أن له مراتب كمراتب «الصحيح»، إلا أن ابن حجر هنا لم يقدّم لنا الأمثلة مفصَّلة كما قدمها في «مراتب الصحيح». بل اكتفى في نهاية ذكره «لمراتب الصحيح» الذي سبق ذكره أن قال: «وهي ـ يعني المرتبة الثالثة من مراتب الصحيح ـ مقدّمة على رواية من يُعدّ ما ينفرد به «حسناً» كمحمد بن إسحاق، عن عاصم بن عمر، عن جابر. وعمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده. وقِسْ على هذه المراتب ما يشبهها» .أ.هـ. كلامه.

فهو إذن اكتفى بأن أعطانا مثالين لأعلى مراتب «الحسن الذاتي»، وأهمل ما دونهما من المراتب.

إلا أننا وجدنا تفصيلاً أكثر في «الموقظة» (ص٣٢ ـ ٣٣)، حيث زاد في عدد الأمثلة، فقال: «فأعلى مراتب الحسن:

بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده.

وعمر بن شعيب، عن أبيه، عن جده.

ومحمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة.

وابن إسحاق، عن محمد بن إبراهيم التيمي.

وأمثال ذلك، وهو قسم متجاذب بين «الصحة» و «الحسن»، فإن عدة من الحفاظ يصححون هذه الطرق، وينعتونها بأنها من أدنى «مراتب الصحيح». ثم بعد ذلك أمثلة كثيرة يُتنازع فيها، بعضهم يحسّنونها، وآخرون يضعفونها، كحديث الحارث بن عبد الله، وعاصم بن ضمرة، وحجاج بن أرطاة، وخصيف، ودراج أبي السمح، وخلق سواهم » انتهى كلام الذهبي.

ومن هذين النصين اجتمع عندنا خمسة أمثلة لمراتب «الحسن الذاتي»:

١ ـ عمر بن شعيب، عن أبيه، عن جده.

٢ ـ بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده.

٣ ـ محمد بن إسحاق، عن عاصم بن عمر، عن جابر.

٤ ـ محمد بن إسحق، عن محمد بن إبراهيم التيمي.

٥ ـ محمد بن عمرو بن علقمة، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة.

وإذا ذهبنا نوازن بين هذه الأمثلة وبين ما حكم به على رواتها في «التقريب»؛ لتوضح لدينا من هم رواة الدرجة الأولى من درجات «الحسن الذاتي».

ففي المثالين الثالث والرابع، نجد محمد بن إسحاق، أدخله ابن حجر في «المرتبة الخامسة»، فقال: «صدوق يدلس ورمي بالقدر».

وفي المثال الخامس: محمد بن عمرو بن علقمة. وقد أدخله أيضاً في «المرتبة الخامسة»، فقال: صدوق له أوهام.

أما عمرو بن شعيب، وأبوه، فأدخلهما في «المرتبة الرابعة»، فأعطاهما رتبة «صدوق».

وهذا لا يعترض به على ما توصلنا إليه من «صحة حديث الصدوق»، وذلك لما يلي:

إن الحكم على هذا السند «عمر بن شعيب، عن أبيه، عن جده» لم يتعرض فيه العلماء؛ لعدالة رواته من حيث الحفظ، بل من حيث الاتصال، والخلاف فيه شديد بين العلماء هل سمع شعيب من جده عبد الله بن عمرو بن العاص أم لا؟ فمنهم من نفاه، ومنهم من أثبته. فمن أثبته قال بصحته، ومن نفاه حكم بضعفه، ولأجل هذا الخلاف نزلت رواية هذه النسخة إلى «الحسن»؛ لأن السند المختلف فيه هذا هو حكمه عند العلماء.

ولا يظنن ظانّ أن الذهبي وابن حجر حكما بـ «حسن» رواية عمرو بن شعيب، وهو «صدوق»، فيحكم على رواية كل «صدوق» بالحسن، كلا فالوجه ما بينته، والله أعلم.

ولأجل هذا أشار الذهبي في آخر كلامه: أن هذه المرتبة مرتبة متجاذبة بين «الصحة» و«الحسن».

أما رواية بهز بن حكيم، فقد أدخله ابن حجر في «المرتبة الرابعة»، فقال: «صدوق». وكذا أبوه «حكيم بن معاوية» صدوق أيضاً.

وبهز في نفسه وثّقة غير واحد من العلماء، لكنهم اختلفوا في روايته عن أبيه عن جده، فهذه هي التي تكلموا فيها، وجرحه بعضهم بسببها.

قال أبو داود: هو عندي حجة، وعند الشافعي ليس بحجة.

وعن هذا الإسناد قال صالح جزرة: «إسناد أعرابي. وقال الحاكم: كان من الثقات، ممن يجمع حديثه، وإنما أسقطه من الصحيح روايته عن أبيه، عن جده، لأنها رواية شاذة، لا متابع له عليها»[1]. أ.هـ.

---

(١) تهذيب التهذيب : (١/٩٤٨).

إذن يقال في إسناد بهز ما يقال في إسناد عمرو بن شعيب، فالذي أنزل سنديهما إلى رتبة «الحسن» ليس لكونهما «صدوقين»! وإنما لعلة أخرى في هذين السندين.

قال ابن حجر عن «محمد بن عبد الله بن مسلم ـ ابن أخي الزهري ـ » : صدوق له أوهام. وقال الذهبي عنه: يجيء حديثه من أدنى «مراتب الصحيح» ومن أجود «الحسن» .أ.هـ .

والذهبي لا يفرق بين «أدنى مراتب الصحيح» وبين «أعلى مراتب الحسن»، بخلاف ابن حجر، فإنه يجعل «أدنى مراتب الصحيح». أعلى من «أعلى مراتب الحسن».

وهكذا نخلص إلى أن أعلى مراتب «الحسن لذاته» هي المرتبة التي خصص ابن حجر «المرتبة الخامسة» لرواتها، وهي مرتبة «صدوق يخطىء» و«صدوق له أوهام» وما شاكلها، والله أعلم.

أما المراتب الأخرى للحديث الحسن الذاتي، فلم يتعرض لها ابن حجر، واكتفى الذهبي بايراد بعض الأسماء لبعض الرواة الذين يحسن لهم البعض، ويضعف حديثهم البعض الآخر.

وهذه لا تفي بالغرض المطلوب، فنقول: مما سبق بيانه نعلم أن « المرتبة السادسة» قسمها ابن حجر إلى قسمين: «مقبول» و«لين الحديث»، وتقدم ذكرنا لأدلة «تحسين» حديث «المقبول»، وإذا رجعنا إلى «مبحث المقبول» وتأملنا تلك الأدلة، لخرجنا بنتيجة واضحة تقول: إن المرتبة الثانية من مراتب «الحسن لذاته» هي مرتبة «مقبول» عند ابن حجر.

أما المرتبة الثالثة: فهي بلا شك مرتبة «لين الحديث» عند ابن حجر، ومن أراد الأدلة؛ فليرجع إلى مبحث «لين الحديث»؛ ليحظ بمطلوبه.

وعلى ذلك نقول: إن مراتب الحسن الذاتي ثلاث مراتب:

الأولى: هم أصحاب المرتبة الخامسة عند ابن حجر.

الثانية: هم أصحاب القسم الأول من أصحاب المرتبة السادسة، وهم «المقبولون».

الثالثة: أصحاب القسم الثاني من المرتبة السادسة وهم «لينو االحديث».

وإنما قلنا ذلك لأننا وجدنا ابن حجر وغيره من العلماء يحسنون لهذه المراتب الثلاث تحسيناً ذاتياً، وهم ليسوا على مرتبة واحدة، ثم إننا عندما رجحنا «صحة حديث الصدوق»، ثم جعلنا «المستور» ساتراً بين مراتب التعديل وبين مراتب التجريح، ولا يمكن أن يلحق بأحديهما إلا بدليل، انحصرت عندنا مراتب رواة الحسن الذاتي بين: «صدوق يخطىء» وبين «لين الحديث» فأعلاها: «صدوق يخطىء» وأدناها «لين الحديث»، والله سبحانه وتعالى أعلم.

مراتب الحديث الحسن المجبور.

أما مراتب الحديث «الحسن لغيره» فلم أجد من تكلم فيها، ولكن وردت إشارات عند كلام الأئمة على الحديث «الحسن لغيره» يفهم منها: أن له «مراتب» لا تختلف عن مراتب «الحسن الذاتي»، ولا عن «مراتب الصحيح»، وفيما يلي بيان ذلك:

قال ابن حجر في «النكت» (١/ ٣٨٧)، وهو يتحدث عن «الحسن» عند الترمذي: «وليس هو في التحقيق مقصوراً على رواية «المستور»، بل يشترك معه الضعيف بسبب سوء الحفظ، والموصوف بالغلط والخطأ، وحديث المختلط بعد اختلاطه، والمدلس إذا عنعن، وما في إسناده انقطاع خفيف، فكل ذلك عنده من قبيل «الحسن» **بالشروط الثلاثة، وهي:**

١ ـ أن لا يكون فيهم من يتهم بالكذب.

٢ ـ ولا يكون الإسناد شاذاً.

٣ ـ وأن يروى مثل ذلك أو نحوه من وجه آخر فصاعداً.

وليس كلها في المرتبة على حد سواء، بل بعضها أقوى من بعض» .أ.هـ .

أما ابن حجر فجعل «المستور» واحداً من أولئك الذين يمكن أن يعضد حديثهم، وإليه يشير قوله: «نحو حديث المستور» وكلمة «نحو» تقال لضرب واحد من الأمثلة، وليس لحصر الكل.

والذي تبين لي من خلال دراسة من يمكن أن يعضد حديثهم، فيرتقي إلى «الحسن لغيره»: هم الذين يضعهم العلماء في مرتبة «أهل الاعتبار».

ومرتبة «أهل الاعتبار» هي «مرتبة الضعفاء».

والضعفاء ليسوا على درجة واحدة من الضعف، بل هم كذلك طبقات، كما أن «الثقات» طبقات، و«الصدوقين» طبقات.

ولو رجعنا قليلاً إلى طبقة الذين يعتبر بحديثهم عند ابن أبي حاتم؛ لوجدناهم أربع مراتب[1]:

المرتبة الأولى: «صالح الحديث»، فإنه يكتب حديثه للاعتبار.

المرتبة الثانية: «لين الحديث»، يكتب حديثه وينظر فيه اعتباراً.

المرتبة الثالثة: «ليس بقوي»، بمنزلة الأولى في كتابة الحديث، إلا أنه دونها.

المرتبة الرابعة: «ضعيف الحديث»، لا يطرح حديثه، بل يعتبر به.

هؤلاء الأربعة لا يطرح حديثهم، بل يكتب وينظر فيه، ويعتبر به، ولكن على الترتيب المذكور.

ولتحديد هوية الراوي «الذي يعتبر به» على وجه الدقة ننقل ما قاله السخاوي

(١) الجرح والتعديل: (١/٣٧) بتصرف.

عنه ، فهو: «الذي لم يُتَّهم بكذب، أو ضُعِّف إما لسوء حفظه، أو غلطه، أو نحو ذلك».[1]

وقال ابن الصلاح [2]: «اعلم أنه قد يدخل في «باب المتابعة والاستشهاد» ورواية من لا يحتج بحديثه وحده، بل يكون معدوداً في «الضعفاء»، وفي «كتابي البخاري ومسلم» جماعة من الضعفاء ذكراهم في المتابعات والشواهد، وليس كل ضعيف يصلح لذلك، ولهذا يقول الدارقطني وغيره: فلان يعتبر به، وفلان لا يعتبر به» .أ.هـ .

وهذان النصان يوضحان أن «رواة الاعتبار» هم: «الضعفاء»، ولكن ليسوا كل الضعفاء، إنما الضعفاء من مراتب معينة، سوف أبينها فيما يلي.

ولكن قبل ذلك خذ هذين المثالين، ليعضدا النصين السابقين:

١ ـ **أبو جناب الكلبي** ـ واسمه: يحيى بن أبي حية الكوفي ـ قال فيه ابن حجر: «يكتب حديثه في المتابعات» .أ.هـ.

وقال في «التقريب»: ضعفوه لكثرة تدليسه.

٢ ـ **محمد بن يزيد بن محمد بن كثير العجلي الرفاعي.**

قال ابن حجر: ليس بالقوي.

وقال البخاري: رأيتهم مجمعين على ضعفه. ثم أخرج له في «الصحيح».

قال ابن حجر[3]: فلا يبعد أن يخرج له في صحيحه ما يتابع عليه.أ.هـ .

أما مراتب الضعفاء الذين يعتبر بهم، أو الذين يمكن أن يعضد حديثهم،

---

(١) المقدمة : (ص١٨٣). وانظر فتح المغيث: (١/ ٢٠٩).

(٢) تغليق التعليق: (٣/ ٢٣٨).

(٣) هدي الساري : (ص٤٤٢).

فيرتفع إلى «الحسن لغيره» عند ابن حجر ففيما يلي بيانهم، ولكن لزيادة الفائدة نبدأ بالآتي:

أولاً: مراتب الضعفاء.

إنّ مراتب الجرح عند ابن حجر خمس مراتب، وذلك لأننا جعلنا «المستور» ساتراً بين مراتب التعديل وبين مراتب التجريح، ولا يمكن أن يلتحق بإحدى المرتبتين بأحديهما إلا بدليل.

وهذه المراتب الخمسة هي:

١- **المرتبة الثامنة:** من لم يوجد فيه توثيق لمعتبر، ووجد فيه إطلاق الضعف ولو لم يفسر، وإليه الإشارة بلفظ «ضعيف».

٢- **التاسعة:** من لم يرو عنه غير واحد، ولم يوثق، وإليه الإشارة بلفظ «مجهول».

٣- **العاشرة:** من لم يوثق ألبته، وضعف مع ذلك بقادح، وإليه الإشارة بـ «متروك» أو «متروك الحديث» أو «واهي الحديث» أو «سقط».

٤- **الحادية عشرة:** من اتهم بالكذب.

٥- **الثانية عشرة:** من أطلق عليه اسم الكذب والوضع.

ثانياً: تفصيل أحكام هذه المراتب الخمس.

١ ـ **ونبدأ بالمرتبة الثانية عشرة** ، وهذه لا تحتاج إلى بيان، فالإسناد الذي يكون فيه «كذاب» أو «وضاع» إسناد موضوع.

قال ابن حجر: «الأول: الطعن بكذب الراوي في الحديث النبوي، وهو الموضوع» [1].

---

(١) النزهة : (ص٤١).

٢ ـ **المرتبة الحادية عشرة**: المتهم بالكذب.

والتهمة بالكذب غير الكذب في اللغة.

أما عند علماء المصطلح. فالكذاب: هو الذي ثبت عليه الكذب في حديث رسول الله ﷺ، وهذا عند الجمهور لا تقبل روايته حتى لو تاب، عقوبة له.

أما المتهم بالكذب، فهو الذي ثبت عليه الكذب في حديث الناس، ولكن لم يثبت عليه الكذب في حديث النبي ﷺ، ومن كذب في حديث الناس، فهو مظنة الكذب في حديث النبي ﷺ، ولذلك ترك العلماء حديث المتهم بالكذب، ولو تاب قبلوا روايته.

أما ماذا نسمي حديث «المتهم بالكذب»؟ أجاب ابن حجر، فقال: «والثاني من أقسام المردود، وهو ما يكون بسبب تهمة الراوي بالكذب وهو المتروك»[(١)]. وقد سماه الذهبي: «المطروح»[(٢)].

٣ ـ **المرتبة العاشرة**: الذي ضعف تضعيفاً قادحاً ولم يوثق ألبتة، وقد عبر عنه ابن حجر بـ«المتروك». وينبغي أن يفرق بين «السند المتروك» وبين «الراوي المتروك». فالسند المتروك هو الذي فيه راوٍ متهم بالكذب.

والسؤال هنا. ماذا نسمي السند الذي فيه راوٍ متروك؟

لقد تبين لي من خلال الدراسة أن هذا السند هو الذي يطلق عليه «ضعيف جداً»، وذلك للتفرقة بينه وبين «السند المتروك».

٤ ـ **المرتبة التاسعة**: المجاهيل، وحددهم هنا تحديداً دقيقاً، وضبط هذا المصطلح بعد أن كان متخلخلاً، فالمجهول عنده من يحمل صفتين:

الأولى: من لم يرو عنه إلا واحد.

الثانية: ولم يوثق على الإطلاق.

---

(١) نزهة النظر : (ص٤٤).

(٢) الموقظة : (ص٦٧).

فإذا اختل واحد من هذين الركنين. لا يعد المجهول مجهولاً، والتحق بمن فوقه من المراتب. فإذا روى عنه أكثر من واحد ولم يوثق صار «مستوراً»، ولو روى عنه واحد ووثّق من معتبر، فربما صار مقبولاً، أو صدوقاً، أو ربما ثقة. وذلك بحسب درجة الراوي عنه، وبحسب درجة التوثيق. وليس في المجال متسع لذكر النماذج على ذلك.

٥ ـ المرتبة الثامنة: الضعفاء.

وضبط هنا المراد بالضعيف، فقال: «من لم يوجد فيه توثيق لمعتبر، ووجد فيه إطلاق الضعف، ولو لم يفسر».

وهكذا قامت هذه المرتبة على ركنين اثنين:

الأول: لم يوثقه معتبر.

الثاني: وجد من يضعفه.

فإذا اختل واحد من هذين الركنين، لم يعد الضعيف ضعيفاً.

وهكذا نجد ابن حجر قد قعَّد قواعد سار عليها، واختط منهجاً سلكه، وقلَّ من فعل مثله ممن تكلم في الرجال.

والذي يعنينا هناك أي من هذه المراتب يعتبر بها؟

وبعبارة أخرى: أي من هذه المراتب يمكن أن يعتضد حديثه، فيرتقى إلى «الحسن لغيره»؟

وجوابنا: هو أن كلمة النقاد تجمع على أن حديث الكذاب، أو المتهم بالكذب لا تصلح للاعتبار، بل تترك على الإطلاق، ولو رجعنا إلى التقسيم الثالث لابن أبي حاتم، وتعريف الترمذي، وابن الصلاح، والنووي، وابن حجر، والسخاوي، للحسن لغيره؛ لوجدناهم مجمعين على ذلك بلا خلاف، ولا حاجة بنا لإعادة هذه التعاريف.

قال الذهبي [1]: «ويحرم عليه رواية الموضوع، ورواية المطروح، إلا أن يبينه للناس؛ ليحذروه». أ.هـ .

وعلى ذلك فإن المرتبة «الحادية عشرة» و«المرتبة الثانية عشرة» من مراتب «التقريب» تمثلان مرتبة «الترك».

أما المرتبة العاشرة. وهي: «مرتبة المتروك»، فإن ابن حجر في الغالب لا يقول فيه: «متروك»، إلا إذا كان «القادح» قريباً من التهمة بالكذب، وقد درست مجموعة من أصحاب هذه المرتبة، فتبين لي أن أصحاب هذه المرتبة غالبهم ممن قال فيهم العلماء: لا يكتب حديثهم، أو اتهمهم البعض بالكذب، لكن وجد من النقاد من خالفهم.

والذي أراه أن هذه المرتبة هي من «مراتب الترك» التي لا يحل الاعتبار بها.

قال السيوطي في «التدريب»(١/ ٢٤٣) : «الحسن بن دينار متروك الحديث، لا يصلح للمتابعات».

ولا يحتج علينا بقول السخاوي في تحديده في المؤهِّل للاعتبار بأنه: «الذي لم يتهم بالكذب» و «المتروك» لم يتهم بالكذب، فلماذا لا يعتبر به؟ وذلك لأننا وجدنا «المتروك» عند ابن حجر قريب من «المتهم بالكذب»، بل كثير منهم «اتُّهِموا»، لكن وجد من ضعَّفهم بغير ذلك، ولكون حكم ابن حجر شاملاً، فإنه أعمل القولين، فخرج بنتيجة «متروك». ولذلك قلنا لا يحل الاعتبار به. والله أعلم.

أما «المرتبة التاسعة» وهم (المجاهيل) أي: مجهولو العين، وليس مجهولو الصفة، فهؤلاء يمكن أن يعتبر بهم، وبالتالي يقوى حديثهم بكثرة الطرق، فيرتفع إلى «الحسن لغيره».

وذلك أن «المجهول العين» يمكن أن تزول جهالته برواية اثنين عنه، ومعناه

---

(١) الموقظة : (ص٦٧).

يمكن أن يتقوَّى حديثه، ومن كان هذا شأنه فـ «المتابعة» له نافعة.

قال في «التدريب»:

«اعلم أن مجهول العين ـ وهو الذي روى عنه واحد ـ ليس بمردود الرواية عند المحدثين اتفاقاً، بل فيه اختلاف.

فقيل: لا يقبل مطلقاً.

وقيل: يقبل مطلقاً، وهو قول من لا يشترط في الراوي مزيداً على الإسلام.

وقيل: إن تفرد بالرواية عنه من لا يروي إلا عن عدل ـ كابن مهدى ويحيى ابن سعيد - قُبل، وإلا فلا.

وقيل: إن كان مشهوراً في غير العلم، بالزهد أو النجدة قبل وإلا فلا. واختاره ابن عبد البر» .أ.هـ .

فهذا جانب من اختلاف العلماء في قَبول حديث «المجهول» بدون جابر، فإذا اعتضد فلا أعلم خلافاً في تقوية حديثه!

فهذا (عبد الله بن كنانة بن العباس بن مرداس السلمي)، قال فيه ابن حجر: مجهول. لكنه قوّى حديثه في «القول المسدد»، بل حسّن له على شرط الترمذي، حيث قال ابن حجر: ولم أر فيه كلاماً، والحديث على هذا قوي، لأن عبد الله بن كنانة لم يُتهم بالكذب، وقد رُويَ حديثه من وجه آخر، وليس ما رواه شاذاً، فهو على شرط الحسن عند الترمذي» .أ.هـ .

وهذا واضح لا يحتاج إلى بسط أكثر، فالمجهول يعضد حديثه، وينجبر، وبالتالي يمكن أن يرتفع من مرتبة «الضعف» إلى «مرتبة الحسن» إذا قوى الجابر أو تعدد.

أما المرتبة الثامنة: وهي مرتبة «الضعفاء»، وهم عند ابن حجر: «الذين وجد فيهم مطلق الضعف، ولم يوجد فيه توثيق لمعتبر»، وهؤلاء أرفع مرتبة من «المجهولين»؛ لأنهم عُرفوا فضعفوا، أما المجهول فغير معروف، وربما كان أسوأ حالاً من «الضعيف»، ومع هذا فقد قالوا بانجبار حديث «المجهول»، فانجبار حديث «الضعيف» من باب أولى.

وأقوال العلماء في هذا وأفعالهم ليست قليلة، فالمسألة معروفة عند أهل هذه الصنعة.

أما «المرتبة السابعة»، وهم «المساتير» فقد أفردنا لها مبحثاً خاصاً، وعرفنا أن حديثه صالح للاعتضاد، وبالتالي يرتقي إلى «الحسن لغيره».

وهكذا انقسمت عندنا مراتب «الحسن لغيره» إلى ثلاث مراتب:

المرتبة الأولى: المستور إذا اعتضد.

المرتبة الثانية: الضعيف إذا اعتضد.

المرتبة الثالثة: المجهول إذا اعتضد.

وبذلك نعلم أن للصحيح ثلاث مراتب. وللحسن الذاتي ثلاث مراتب، وللحسن المنجبر ثلاث مراتب، والله سبحانه وتعالى أعلم.

دراسة في فن التخريج

هذه مذكرة موجزة في علم تخريج الأحاديث النبوية كتبها الدكتور وليد العاني رحمه الله بناء على طلب بعض إخوانه طلبة العلم الشرعي. ليأخذ فكرة وافية عن هذا العلم، فكتبها ارتجالاً من رأس القلم، فجاءت بهذا الاختصار ودون ذكر للمصادر.

المبحث الأول: تعريف التخريج وفوائده

«التخريج» علم تطبيقي، يترجم ما تعلمه الدارس في مادة «علوم الحديث» النظرية.

والتخريج يعلّم الطالب أمورا كثيرة منها:

١- **القدرة على جمع النصوص** بصورة أصولية من كتب الحديث المسندة وغير المسندة، في الموضوع الواحد.
وهذا معناه: تعامل الطالب مع المكتبة الحديثية «المتنية» الضخمة، من جوامع، ومسانيد، ومصنفات، وسنن، ومعاجم، ومشيخات، وما إلى ذلك.

٢- **القدرة على دراسة أسانيد هذه النصوص** التي تجمعت لديه والحكم عليها، وفق الأصول المتبعة في هذا الفن، واستبعاد ما لا يصلح للاحتجاج منها، والاحتجاج بما يصلح للحجة.
وهذا معناه: تعامل الطالب مع مكتبة الحديث «الإسنادية» من كتب الرجال العامة والخاصة، مثل: كتب الصحابة، والثقات، والضعفاء، والطبقات، والبلدان، وغيرها.

٣- **القدرة على ضبط النص** الحديثي سنداً ومتناً، وحمايته من التحريف والتصحيف، وذلك بالرجوع إلى كتب الأنساب، والمؤتلف والمختلف وكتب الغريب، وغير ذلك.

٤- **حماية الطالب من الانحراف في فهم النص**، وتحميله ما لا يحتمل، وذلك بالرجوع إلى كتب الشروح التي أوضحت المراد بهذه النصوص.

وهذه الفوائد الأربع تمثل غاية المطلوب من طالب الحديث الشريف، فإذا

أتقنها واستوعبها، تخرّج مسلحاً بسلاح ماضٍ لا يخشى عليه ، بل -والتوفيق من عند الله- يكون عنصر دفع للثقافة الإسلامية الأصلية إلى الأمام، مدافعاً عن السنة، وداعياً إليها على بصيرة.

وفي الصفحات التالية سأبين بعض ما يحتاجه طالب هذا الفن من آلية لتحقق ذلك، والله المستعان.

المبحث الثاني : طرق استخراج الحديث

ومررنا بهذا المبحث كيف يستخرج الحديث من «دواوين السنة» ويحضره الراغب من بطون الكتب؟ وبعبارة أخرى: كيفية البحث عن الحديث المطلوب في كتب السنة.

«**الحديث**» المطلوب تخريجه له أحوال، فمرّة يرد الحديث بسنده ومتنه كاملين، وأخرى يأتي المتن دون السند، وأحياناً يأتي بعض المتن. وأحياناً يأتي الحديث بمعناه فقط، وفي كل حالة من حالات وروده له طريقة في البحث تختلف عن الطريقة في الحالة الأخرى كيفية ومصادراً.

لكنها لا تعدو في أصلها عن سبيلين اثنين، هما: سبيل السند وسبيل المتن.

الطريقة الأولى في الاستخراج : إذا جاءنا الحديث كاملاً بسنده ومتنه، نستطيع الاعتماد في استخراجه على الكتب التالية:

١- كتب المسانيد الشاملة أو المفردة:

والمسانيد هي الكتب التي رتبت الأحاديث على أسماء الصحابة.

٢- كتب معاجم الصحابة:

وهي الكتب التي صنفت أصلاً لتمييز ما رواه الصحاية عما رواه غيرهم، ورتبت الصحابة على حروف المعجم، ثم أوردت لكل صحابي بعض أو كل ما رواه عن النبي ﷺ، ومن أهم هذه الكتب وأوسعها «المعجم الكبير» للطبراني.

٣- كتب الأطراف:

وهي الكتب التي فهرست أحاديث كتب السنة فهرسة دقيقة على حسب رواتها من الصحابة، إلا أنها اكتفت بطرف الحديث الذي يدل على باقيه، ولم تذكره كله إلا إذا كان موجزاً.

وكتب الأطراف قرّبت أحاديث دواوين السنة بشكل علمي بديع، حيث جمعت أحاديث كل صحابي في مكان واحد، بعد أن رتبت الصحابة على حروف المعجم بشكل دقيق. ثم إذا كان للصحابي أحاديث كثيرة رتبت أحاديثه على حسب الرواة عنه -على حروف المعجم- وهكذا صنعت في الرواة عن الصحابة إذا كانوا مكثرين أيضاً، بل وحتى تلاميذ التلاميذ رتبت أحاديثهم عن شيوخهم إذا كان شيوخهم مكثرين. وهكذا فالعمدة في ترتيب كتب الأطراف هو «راوي الحديث» سواء كان صحابياً أم تابعياً أم دونه، وليس العمدة هو «لفظ الحديث».

وعلى ذلك يتوجب على من يستعمل «كتب الأطراف» معرفة منهاجها قبل الايغال فيها حتى لا يقع في الخطأ.

ومن أهم كتب الأطراف المطبوعة: «تحفة الأشراف» للمزي، حيث فهرس للكتب الستة وبعض ما ألحق بها وكتاب «أطراف مسند الإمام أحمد» لابن حجر العسقلاني.

ومن الكتب المهمة التي ينتظر الباحثون نشرها: «إتحاف المهرة في أطراف الكتب العشرة» لابن حجر، وإحدى نسخه المخطوطة تقع في (١٠) مجلدات.

وأنت ترى أنه إذا جاء الحديث بسنده هان أمر البحث عنه في كتب الأطراف، لأنك عرفت «الصحابي» و«تلميذه» و «تليمذ تلميذه» فما عليك إلا أن تعرف في أي المجلدات تقع أحاديث هذا الصحابي، ثم إذا كان الصحابي مكثراً، تبحث عن أحاديث تلميذه هذا، فإذا كان تلميذه مكثراً في الراوية عنه، ابحث عن الحديث تحت اسم تلميذ تلميذه... وهكذا.

وقد زودت كتب الأطراف التي طبعت بفهارس تقرب عليك البعيد، ولكن

عليك معرفة الرموز، والإحالات معرفة جيدة حتى لا تختلط عليك الأمور وتفوت عليك فوائد استعمال هذه الكتب.

وكتب «الأطراف» هي التي يكون عليها المعوّل في «الاستخراج»، وعليها تبنى طرق «الاستخراج» الأخرى، فإذا لم يفهم الطالب طريقة استعمال هذه الكتب لم يستطع القيام بالتخريج على الوجه المطلوب، ويبقى القصور واضحاً على عملية الاستخراج عنده.

الطريقة الثانية في الاستخراج: إذا جاءنا الحديث بدون إسناد لكن جاءنا متن الحديث مضبوطاً، أعني جاءنا أول الحديث مضبوطاً دون تصرف في ألفاظه، فعند ذلك يمكن البحث عنه في مصادر أخرى غير المصادر المذكورة في الطريقة الأولى، لأن الطريقة الأولى تعتمد على «الراوي» وهنا فقدنا اسمه، فتعذر علينا استعمال المصادر التي تدل عليه.

والكتب التي يمكن استخراج الحديث منها في هذه الحالة:

١- الكتب التي رتبت الأحاديث على الألفاظ، ومنها:

أ- جمع الجوامع -للسيوطي- وقد ناهزت أحاديثه على (الأربعين ألف) حديث.

ب- الجامع الصغير -للسيوطي أيضاً- وفيه ما يزيد على (عشرة الاف) حديث.

٢- كتب الأحاديث المشتهرة - وهي كتب خرجت الأحاديث المشتهرة على ألسنة الناس، ورتبتها على حروف المعجم- ومنها:

أ- المقاصد الحسنة للسخاوي.

ب- كشف الخفاء للعجلوني

٣- فهارس أحاديث كتب مخصوصة أو فهارس شاملة.

لقد وضعت فهارس لكتب الحديث رتبت فيها أوائل الأحاديث على حروف المعجم، مثل فهارس لكل كتاب من الكتب الستة، وقد طبعت هذه الفهارس ملحقة بالكتب أو منفردة عنها.

كما وضعت فهارس لكتب أخرى عديدة من كتب الحديث، بل قلما طبع ديوان من دواوين السنة إلا وضع له فهرس خاص به.

وكذا وضع فهرس شامل لكثير من كتب الحديث المطبوعة باسم «موسوعة أطراف الحديث» ثم صدر «ذيل» على هذه «الموسوعة».

وبإمكان الباحث الاستفادة من هذه الفهارس الخاصة أو الشاملة، فإذا وجد الحديث في أحد الكتب - وخاصة الكتب الستة- فيكون بذلك قد عرف متن الحديث وسنده، وبإمكانه لاستيعاب تخريجه من الكتب الأخرى الرجوع إلى الكتب المذكورة في الطريقة الأولى فإنه أشمل وأضبط.

وهكذا عادت به كتب الفهارس هذه إلى «كتب الأطراف»، وإذا لم يكن قد أحكم استعمال كتب الأطراف لم يستطع الاستفادة حتى من الطريقة الثانية كما ينبغي.

إلا أنه يجب التنبيه إلى أن «كتب الفهارس» قد وضعها أناس متخصصون، وآخرون من غير أهل الاختصاص، ولذلك تجد القصور في بعض كتب الفهارس واضحاً، حيث لم تصرف العناية كما ينبغي لخدمة الكتب التي فهرسوها. وعليه فأحياناً تكون هذه «الفهارس» مضللّة وخادعة، تقول لك: لا يوجد هذا الحديث في هذا الكتاب، وهو موجود، فتتجاوزه إلى غيره وأنت في حاجة إليه، فتنبّه.

الطريقة الثالثة: وهو أن يأتي الحديث مجرداً من سنده وطرفه الأول، لكن جاءت منه لفظة واحدة أو مجموعة ألفاظ.

في هذه الحالة يمكن الاعتماد على كتاب «المعجم المفهرس لألفاظ الحديث

النبوي» الذي فهرس تسعة كتب، وهي الكتب الستة وموطأ مالك ومسند أحمد وسنن الدارمي.

والكتاب استعمل الرموز في الإحالات، والرموز مطبوعة في أسفل كل صفحة من صفحاته، وإذا أحالك على مسند أحمد فإنه يريد رقم الجزء ورقم الصفحة من طبقة تتكون من ستة مجلدات معروفة عند المشتغلين بهذا الفن.

وإذا أحالك على موطأ مالك وصحيح مسلم فإنما يريد «رقم الحديث» في الكتاب.

وإذا أحالك على بقية المراجع فإنه يريد «رقم الباب» في الكتاب، فتنبه.

وترتيب الألفاظ في الكتاب ترتيب معجمي يقدم في الذكر الأفعال الماضي والمضارع والأمر، ثم اسم الفاعل واسم المفعول...إلخ. ويذكر الفعل المجرد أولاً ثم بعد ذلك المزيد بالترتيب المعروف عند المشتغلين بعلم الصرف.

فإذا أحالك على مرجع من مراجعه فاذهب إلى الموضوع المحال إليه، ومن هناك التقط سند الحديث ومتنه، ثم ارجع إلى الطريقة الأولى واستخرج الحديث على وفقها، فإنها أحكم وأشمل. وهكذا تصنع في كل إحالة حتى يتجمع لديك رواة الحديث من الصحابة في الكتب التسعة.

الطريقة الرابعة: وهي حالة مجيء الحديث بلا سند ولا متن، أي يأتي بالمعنى فقط، وفي هذه الحالة قد لا يتمكن الطالب من استخراج الحديث باستعمال الطرق الثلاث السابقة.

والذي ينفعه في هذه الحالة هو الكتب المصنفة على أبواب الفقه، سواء كانت شاملة أم مفردة في موضوع واحد. مثل كتب الجوامع، والسنن، والمصنفات والزوائد، وما إلى ذلك.

فعلى الطالب أولاً تحديد «موضوع الحديث»؛ لكي يتمكن من تحديد «كتابه»،

ثم يحدد مرة أخرى «باب الحديث» ؛ لأن كتب الحديث المصنفة على الموضوعات قسمت إلى «كتب» ثم إلى «أبواب».

فإذا حدّد الطالب «باب الحديث» يذهب للبحث عنه في الأبواب التي يظن وجوده فيها، فإذا وجده التقط سند الحديث ومتنه، ورجع إلى الكتب المستعملة في الطريقة الأولى ليتسنى له استخراج الحديث من المصادر الأخرى بسهولة. وإذ لم يجد الحديث فعليه معاودة البحث وتقليب الفكر في «باب الحديث» حتى يجده. وهذه العملية ليست سهلة ولا سريعة، تحتاج من الطالب إلى وقت ليتدرب على معرفة «كتب» و«أبواب» دواوين السنة المتداولة، وإنما يمهر فيها من أكثر النظر والتفتيش والقراءة في هذه الدواوين.

الطريقة الخامسة: هذه الطريقة لا يلجأ إليها في الغالب إلا عندما لا يتمكن الطالب من استخراج الحديث على الطرق الأربع المتقدمة.

ويأتي الحديث أحياناً بسنده ومتنه كاملاً، ولكن لا تتمكن من استخراجه على الطريقة الأولى؛ لأنك لا تجده في الكتب المعتمدة فيه. ولا حتى كتب الطرق الثلاثة الأخرى.

عند ذلك تأمل في «المتن»، فإنك ربما ستجد «معالم» فيه تدلك على موضعه.

فإذا رأيت المتن يصادم نصاً صريحاً من القرآن الكريم، أو نصاً صحيحاً من السنة، أو يخالف العقل أو الواقع، أو وجدت اللفظ ركيكاً أو المعنى سخيفاً وما إلى ذلك، فاعلم أن هذا الحديث «موضوع»، وهذا هو السر في عدم وقوفك عليه في كتب السنة السابقة.

عند ذلك ابحث عنه في كتب «الأحاديث الموضوعة» مثل: الموضوعات لابن الجوزي، و«اللآلئ المصنوعة» للسيوطي، و«الفوائد المجموعة» للشوكاني، وهذه الثلاثة مرتبة على أبواب الفقه. ويمكنك أن تبحث عنه في «الأسرار المرفوعة» أو «المصنوع في الحديث الموضوع»، كلاهما لعلي القاريء وكلاهما مرتب على حروف المعجم.

وإذا لم تستطع الحصول عليه، فتأمل في «سند الحديث»، فربما كان فيه راوٍ مبهم، أو تجده مسلسلاً بالبغدادين، أو تجده عن فلان عن أبيه عن جده، إلى غير ذلك من الملامح، فعندما تجد ذلك، فاعلم أن هناك كتباً اختصت بروايات المبهمين، أو روايات الأبناء عن الآباء عن الأجداد... وما إلى ذلك من الكتب المعروفة عند أهل الاختصاص، فارجع إليها فربما اسعفتك بطلبتك.

هذه هي الطرق الخمسة لاستخراج الحديث، والطالب الحاذق لا يكتفي بطريقة واحدة، بل ربما استعمل جميع الطرق في الحديث الواحد؛ ليتمكن من تخريجه على الوجه الصحيح.

المبحث الثالث: صياغة التخريج

يبقى على الطالب بعد استخراجه الحديث المطلوب «صياغة التخريج»، وهذا لا بد أن يتعلمه الطالب ويتقنه، ليؤدي المطلوب بألخص عبارة، حتى لا يكثر حشو الكلام في تخريجه، خاصة إذا كان يريد أن يضع هذا التخريج في حاشية كتاب مخطوط مثلاً يقوم الطالب على تحقيقه.

وعلى الطالب دائما عندما «يخرّج» أن يستعمل دفتراً خاصاً يكون «مسودّة» لتخريجاته. يكتب لكل حديث يخرّجه أمورا خمسة لايتنازل عنها في بداية تعلمه للتخريج، وهي:

١- اسم المخرج.

٢- اسم الكتاب، وأعني به في الكتب الستة، الكتب داخل الجوامع والسنن.

٣- رقم الجزء ورقم الصفحة.

٤- اسم الباب.

٥- رقم الحديث، إن وجد، وهو أهم العناصر بعد العنصر الأول.

ثم يتبع ذلك بذكر سند الحديث، ثم متنه كاملين لا ينقص منهما شيئا، أما إذا كانت الإحالة إلى المسانيد فيكتفي برقم الحديث -إن وجد- أو رقم الجزء والصفحة إذا لم يجد الرقم.

فيقول مثلاً: رواه البخاري في «الحج» (٣/ ٧٥) - باب: الطواف راكباً - (١٢٧٦) عن فلان، عن فلان... إلخ.

هذه العناصر ينبغي أن يحافظ عليها في مسودته كاملة.

وإذا كان الحديث مروياً عن أكثر من صحابي يخرّج حديث كل صحابي منفصلاً عن حديث الصحابي الآخر، حتى لا تختلط عليه الأسانيد، وحتى تسهل عليه عملية الاختصار.

بعد أن يفرغ. من تخريج الحديث في مسودته، يقوم بعملية اختصار السند، ثم اختصار المتن.

أما اختصار السند، فيتأمل الطالب في أسانيد الحديث الواحد التي أمامه، ويحاول أن يعرف محور الأسانيد، والتي يطلق عليها المحدثون «مخرج الحديث» ،وهو أول راوٍ تلتقي جميع الأسانيد عنده ابتداء من شيخ المخرِّج فصاعداً.

فإذا تمكن من تحديد «مخرج الحديث» -وهو النقطة التي تلتقي جميع الأسانيد عندها- عند ذلك يستطيع أن يبدأ عملية الاختصار وفق الطريقة الآتية:

أ- يمكنه التخلص من ذكر بعض العناصر الخمسة التي كتبها في مسودّته، ويكتفي بالبعض منها، فيحافظ على المهم الذي يفي بالغرض، ويهمل الباقي. فيمكنه أن يهمل (رقم الجزء ورقم الصفحة) في الكتب المصنفة على الأبواب، ويمكنه كذلك إهمال (اسم الباب) فتسلم له ثلاثة عناصر، وهي اسم المخرّج، ثم اسم الكتاب، ثم رقم الحديث -إن وجد- وإلا فرقم الجزء والصفحة.

فيقول مثلاً: رواه البخاري في «الحج» (٩٨٠)، ومسلم (٤٧٣)، والطبراني في الكبير (٢٧٥)، وأبو يعلى (٤٢١٧)، وأحمد (٤/٤٦).

هكذا يتخلص من بعض العناصر، وإذا أراد الاختصار أكثر يمكنه حذف اسم الكتاب أيضاً، فيبقى له ذكر اسم المخرج ورقم الحديث فقط. لكن هذا الاختصار له محاذيره، فربما أخطأ الطالب في كتابة الرقم، أو أخطأ الطابع، فعند ذلك يحتار القارئ حيرة شديدة للوصول إلى الرقم الصحيح، وهو لا يعرف باب الحديث ولا كتابه.

هذا اختصار الإحالات على مصادر التخريج.

ب- **أما اختصار الأسانيد،** فتكون كما يوضحه المثال التالي:

حديث يرويه البخاري عن عبد الله بن يوسف، عن مالك، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة.

ويرويه مسلم عن العدني، عن سفيان، عن الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة.

ويرويه الترمذي عن قتيبة بن سعيد، عن ابن وهب، عن يونس بن يزيد، عن الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة.

فهذه أربعة أسانيد، مختلفة البداية، لكنها كلها تلتقي في «الزهري»، وعلى ذلك فمخرج الحديث هو «الزهري».

وعليه تستطيع اختصار هذه الطرق، فتقول:

رواه أحمد (وتكتب المعلومات وهي رقم الجزء ورقم الصفحة)، والبخاري (معلومات)، وهي اسم الكتاب ورقم الحديث، ومسلم (معلومات) والترمذي (معلومات) أربعتهم من طريق: الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة.

ج- **أما اختصار المتن،** فيتبع فيه «ألفاظ التحويل»، فإذا تطابق اللفظان قال في الاختصار: أخرجه فلان وفلان عن فلان عن فلان عن النبيﷺ مثله أو بلفظه.

وعندما تتقارب الروايتان في الألفاظ ويكون الاختلاف بينهما يسيراً يقول: بنحوه، وعندما تختلف الألفاظ ويتحد المعنى، يقول: معناه.

وإذا كان الاختلاف أكثر طولاً أو اختصاراً أشار إلى ذلك، كأن يقول: بنحوه وفيه قصة، أو بنحوه مختصراً وهكذا.

وبذلك يتخلص الطالب من سياق المتون عند الاختصار.

أما لماذا نطالب الطالب بكتابة الأسانيد والمتون والمعلومات كافة في المسودّة، ثم نطالبه بالاختصار عند كتابة التبييض؟ فلأن المسوَّدة تعتبر كالأصل الذي يرجع إليه الطالب عند الحاجة، وسيحتاجها حتماً عند دراسة الأسانيد والحكم عليها. وحتى عند مقارنة الألفاظ ببعضها، فربما احتاج إلى ذلك أثناء التعليق على النص أو الاحتجاج به، وما شاكل ذلك.

وينبغي أن يعوّد الطالب نفسه على كتابة ما يراه أمامه من معلومات أثناء النقل من المراجع إلى مسودته، وليس بالضرورة أن يكتب كل ما في المسوّدة في المبيّضة.

هذا اختصار ما يتعلق بتخريج «متون الأحاديث» وهو الشق الأول من التخريج.

الشق الثاني هو دراسة الأسانيد والحكم عليها، وهي من الضرورة بمكان في هذا العلم، وبدونها لا يقال للتخريج تخريجاً، بل هو عزو، وتأصيل ليس إلا.

المبحث الرابع : دراسة الأسانيد

تمهيد

حتى يكون الحديث صحيحاً صالحاً للاحتجاج، لا بد من أن تتوافر فيه شروط خمسة[1] :

١- عدالة الراوي.

٢- وضبطه.

٣- واتصال السند بينه وبين شيخه وبينه وبين تلميذه.

٤- وخلو الحديث من الشذوذ.

٥- وخلوه من العلّة.

أما شروط العدالة فهي ستة:

١- الإسلام.

٢- البلوغ.

٣- العقل.

٤- السلامة من أسباب الفسق.

٥- السلامة من خوارم المروءة.

٦- السلامة من البدعة.

ويعبر عنه اليوم بـ «الالتزام بالإسلام عقيدة وسلوكاً».

---

(١) انظر : الباعث الحثيث ص ٢١-٢٢، الموقظة للذهبي ص٢٤.

وأما الضبط فمعناه «الحفظ» ونريد به هنا: أداء الخبر كما سمعه من غير زيادة ولا نقصان. والمرء حرٌ أن يضبط الخبر بصدره أم بكتابته.

ولا تلازم بين الضبط وبين العدالة. فربما كان المرء عدلاً لكنه ليس بضابط، وربما يكون ضابطاً وليس بعدل.

ومن توفر فيه هذان الركنان «العدالة» و«الضبط» قيل له: «ثقة».

وكلما قوي التزامه بالإسلام، واتقن حفظه لما يحدث به ارتفعت درجة «الوثاقة» فيه، وكلما خفَّ الضبط عنده أو خف التزامه بالإسلام تناقصت درجة «الثقة» به، وروايته.

ولهذا تعددت «مراتب» الرواة عند علماء الحديث، واجتهدوا في تقسيماتهم للرواة إلى عدة مراتب، ومن أبدع وأفضل وأسهل التقسيمات، هي تقسيمات الحافظ ابن حجر في كتابه النافع «تقريب التهذيب» حيث أدخل فيه كل رجال الكتب الستة، وأعطى لكل واحد منهم مرتبته التي يستحقها من الوثاقة أو عدمها.

ولكون هذا الكتاب من أسهل كتب الرجال تناولاً، وأكثرها تداولاً، وأشدها اختصاراً، وأغزرها فائدة، وأتقنها أحكاماً، فسوف أجعله هو العمدة في الحكم على الرواة من حيث «العدالة والضبط» أي دراسة الشرطين الأولين من شروط الصحيح.

قسم ابن حجر رواة الكتب الستة -الذين يقاربون التسعة آلاف راوٍ- إلى اثنتي عشرة مرتبة:

الأولى: خصصها للصحابة.

والثانية: خصصها لعلماء الجرح والتعديل، ممن يرجع إليهم في نقد الرواة والحكم عليهم، وهم بمثابة الأساتذة في هذه الصنعة في كل جيل من أجيال

الرواة، وأعطاهم مرتبة «أوثق الناس» أو «ثقة ثقة» أو «ثقة ثبت» وما إلى ذلك.

والثالثة: هم من يُجمعُ الجهابذة «أصحاب المرتبة الثانية» على توثيقهم، ويقول فيهم ابن حجر : «ثقة» بدون تكرار أو «حجة» أو «حافظ».. إلخ.

الرابعة: من يكاد يجمع الجهابذة -أصحاب المرتبة الثانية- على توثيقهم، لكن وقع بينهم خلاف يسير، وهذا الخلاف أنزلهم عند ابن حجر إلى المرتبة الرابعة، يقول فيهم ابن حجر: «صدوق» أو «لا بأس به»أو «ليس به بأس».

الخامسة: من يختلف فيهم الأساتذة، فبعضهم يوثق، والآخر يجرح، والخلاف بينهم قائم ومعتبر، وهؤلاء يقول فيهم ابن حجر: «صدوق يهم». «صدوق له أوهام»، «صدوق يخطئ» أو «صدوق يخطئ كثيراً».. إلخ.

السادسة: الرواة المقلّون، ليس لهم من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيهم الجرح الذي يقتضي رد روايتهم، ويقول فيهم ابن حجر: «مقبول».

السابعة: المساتير، أو مجهولو الأحوال. والمستور: هو من روى عنه أكثر من واحد، ولكن لم يرد فيه توثيق من أحد الجهابذة.

الثامنة: ورد فيهم قدح من الجهابذة، سواء كان هذا القدح في عدالتهم، أو في ضبطهم، وهؤلاء هم «الضعفاء».

التاسعة: قوم ليسوا من أهل الحديث، ربما تكون لهم تخصصات أخرى يعرفون بها، لكن حشروا أنفسهم مع المحدثين، وهؤلاء يطلق عليهم صفة: «المجهول» وعرفنا جهله بالحديث من قلة من روى عنه، فلم يرو عنه إلا واحد فقط، ثم لم يوثقه الجهابذة أصحاب المرتبة الثانية.

العاشرة: قوم طعن الجهابذة في عدالتهم أو حفظهم طعناً شديداً إلى درجة النهي عن كتابة الحديث أو روايته عنهم. وهم «الضعفاء جداً» أو «الساقطون» أو «المتروكون».

الحادية عشرة: قوم اتهموا بالكذب في الحديث.

الثانية عشرة: هم الكذابون الوضاعون.

وعلى الطالب أن يحفظ هذه المراتب ويستحضرها في ذهنه أثناء دراسته لشرطي العدالة والضبط، فإننا سنعود إليها بعد قليل، وعليها المعوّل في دراسةالرواة إذا كانوا من رجال الكتب الستة.

المطلب الأول: شروط الاتصال

أما شرط الاتصال: فمعناه ثبوت «سماع» الحديث من التلميذ عن شيخه مباشرة بدون واسطة، و«السماع» أخص من «الإدراك» أي «المعاصرة»، وأخص من «الرؤية»، وأدق من «اللقاء». فربما تكون المعاصرة بلا رؤية، وربما تكون الرؤية بلا لقاء، وربما يحصل اللقاء ولكن بدون «سماع».

والمعوّل عليه في «اتصال السند» هو «السماع» عند البخاري وشيخه علي بن المديني، وهو المتعين على التحقيق.

أما كيفية معرفة هذا الشرط في سند ما، فبالرجوع إلى كتب الرجال، وأخص منها: كتاب «تهذيب الكمال» لأنه عُني ببيان شيوخ الراوي الذين سمع منهم، وتلاميذه الذين سمعوا منه. وصرف عنايته لبيان هذا الأمر أيَّ صَرْف، وحاول الاستيعاب، قدر الطاقة.

وقد رتب شيوخ الراوي وتلاميذه على حروف المعجم وبين شرط «السماع» أيّ بيان، وفرق بين من «روى وسمع»، وبين من «روى ولم يسمع».

هذا إذا كان الراوي من رجال الكتب الستة.

فإذا تحققت من وجود هذا الشرط في السند الذي تدرسه،وكنت قد تحققت من تحديد مرتبة الراوي من حيث العدالة والضبط، أمكنك الآن الحكم على

الإسناد الذي بين يديك على الطريقة الميسرة التالية:

١- إذا كان الرواة عندك كلهم من المراتب الثانية أو الثالثة أو الرابعة، تقول: إسناده صحيح.

٢- وإذا كان أحد الرواة في الإسناد من المرتبة الخامسة أو السادسة قلت: إسناده حسن.

٣- وإذا كان أحد الرواة في إسنادك من المرتبة السابعة أو الثامنة أو التاسعة، قلت: إسناده ضعيف.

٤- وإذا كان أحد الرواة من المرتبة العاشرة قلت: إسناده ضعيف جداً.

٥- وإذا كان أحدهم من المرتبة الحادية عشرة قلت: إسناده متروك.

٦- وإذا كان من المرتبة الثانية عشرة، قلت: إسناده موضوع.

فهذه ستة أحكام تنتاب الأسانيد ولا تخرج عنها، فاحفظها وتمسك بها وتعلمها جيداً بالممارسة والتدريب المستمر.

وإذا توبع أصحاب المراتب «السابعة والثامنة والتاسعة» يرتفع عندك الحديث إلى مرتبة «الحسن»، وتعرف ذلك من مسوّداتك في «التخريج».

واعلم أنك الآن تحكم على «الإسناد» وليس على كامل الحديث، وحتى تحكم على «الحديث متناً وسنداً» فلا بد من تحقق شرطين آخرين وهما **الأول**: خلو الحديث من «الشذوذ» ، **والثاني**: خلوه من «العلة»، وسأبين لك ذلك.

وأعلم أيضاً أن الحكم على السند دائما ينظر فيه إلى أدنى الرواة مرتبة فيه، بمعنى أنه إذا كان عندك في الإسناد أربعة رواة ثقات وواحد ضعيف، فالإسناد ضعيف. ولا تأثير للثقات في تصحيح هذا الإسناد. فالأدنى هنا يحكم على الأعلى وليس العكس.

وبهذه الأسطر سهلت لك ما تعسَّر على غيرك في دراسة الأسانيد والحكم

عليها، فعليك بهذا «القانون» فإنه من نفائس هذا الفن، وخلاصاته التي أخذت وتأخذ من وقت غيرك الكثير.

لكنك ستجد المسألة تصعب عليك إذا لم يكن الراوي في سندك من رجال الكتب الستة، فلا تستطيع الوصول إلى «مرتبته» من حيث العدالة والضبط، ولا إلى شرط الاتصال بمعرفة شيوخه وتلاميذه إلا بعد مراجعتك لأكثر من كتاب، وتحريك في أكثر من مصدر.

وأنت إذا عمقت النظر في «مراتب التقريب» الاثنتي عشرة، وتأملت فيها، وكنت من أهل التأمل فلن تعجز عن قياس ما عندك من رواةٍ على رواة التقريب، بل تستطيع أن تتقمص شخصية ابن حجر فتضع كل راوٍ في مرتبته التي يستحقها على الحيثيات التي ذكرتها لك عند شرح مراتب ابن حجر.

أما شرط الاتصال: فعندما تجد الراوي يقول: حدثنا، أو أخبرنا، أو سمعت، أو قال لي، فهذا دال بذاته على الاتصال، ولا يحتاج إلى بحث هذا الشرط، فتصريح الراوي يكفي.

وأما إذا وجدت «العنعنة» - أي يقول الراوي عن فلان، عن فلان، فهذا يحتاج إلى بحث. فربما وقفت على التصريح بسماعه وروايته في الكتاب الذي ترجم له- وربما لم تقف، وعند ذلك قارن بين سنوات الوفيات، واستعن بالطبقات، فستجد الجواب هناك إن شاء الله.

كل ما تقدم هو «دراسة السند» والحكم عليه.

المطلب الثاني: الحكم على الحديث

أما الحكم على الحديث فلا بد من توافر شرطين آخرين كما أسلفنا ، ، وهما الخلو من «الشذوذ»، والخلو من «العلة».

وهذا لن تستطيع هضمه في هذه العجالة، إذ يحتاج هذا الأمر إلى دراسة عميقة في كتب خاصة يقال لها «كتب علل الحديث»، وهذه لن يفهما إلا المتخصصون الممارسون لهذا العلم النبيل الذي لا يفهمه إلا القليل[1].

وحتى أقرب لك المسألة أقول لك:

ليس كل ثقة حدّث بحديث يُقبل حديثه، وإن ملك من الوثاقة أعلاها، واتصل السند به اتصالاً وثيقاً.

لا يقبل الحديث الذي اتصل سنده بالعدول الضابطين إلا إذا عري عن المخالفة، بمعنى أنه لم تخالفه رواية أخرى بنفس القوة، أو أقوى منه.

إن الشروط الثلاثة التي قدمنا الكلام عنها وهي «العدالة» و «الضبط» و«اتصال السند» يعالجها علم من علوم الحديث يقال له: «علم الجرح والتعديل»، وهو علم أولي يفحص الرواة ويصنفهم إلى مراتب كما تقدم في مراتب ابن حجر، وإلى هنا ينتهي علم الجرح والتعديل.

وبعد تصنيف الرواة إلى «ثقات» و «ضعفاء» يختص علم الجرح والتعديل في النظر في «روايات الضعفاء» وأمراضها الظاهرة.

أما «روايات الثقات» فتخضع لفحوصات أخرى يعالجها «علم العلل»، وهو علم الأمراض الخفية التي لا يعالجها إلا علماء متخصصون يقال لهم: «علماء العلل»، و«علم العلل» أصعب بكثير من «علم الجرح والتعديل» وكم من عالم بالجرح والتعديل جاهل بعلم العلل!

---

(١) يراجع في هذا الشأن كتاب شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي.

وخطورة علم «العلل» تبرز في كونه يعالج «روايات المحدثين الثقات»؛ لأن الثقة يغلب على حديثه الصحة والصواب، ويصعب اكتشاف الخطأ فيه إلا بعد جهد جهيد، يقتضي مقارنة حديث هذا الرواي الثقة بأحاديث أقرانه الذين كانوا معه عن شيخ واحد. هذه المقارنة يطلق عليها أهل الحديث «الاعتبار». وهو دراسة عميقة لكل ما كتبه التلاميذ «الثقات» عن أستاذ واحد.

وهذا يقتضي الحصول على «نسخ» هؤلاء التلاميذ جميعاً ومقارنتها ببعضها لاكتشاف الخطأ، وتحديد المخطئ.

وعلماء العلل لم يكونوا يحصلون على هذه «النسخ» فقط، بل كانوا يحفظونها حفظاً عجيباً، يدل على ذلك سرعتهم في اكتشاف الخطأ، في عملية تشبه في أيامنا هذه عمل «الكمبيوتر» أو «الحاسوب».

ويضيف «علماء العلل» إلى «الخطأ» و «المخطىء» عنصراً جديداً وهو «سبب الخطأ» فهو إما ذهول، أو نسيان، أو السفر الذي يبعد الثقة عن كتبه، أو الكبر والشيخوخة، أو المرض، أو الصدمة العنيفة مادية كانت أو معنوية، أو غير ذلك.

ولقد برع علماء العلل في هذا التخصص وأتو فيه بالأعاجيب حتى شبّه بعض الناس سرعة اكتشافهم لخطأ الثقة وسببه بعمل «السحر».

ولقد ترك هؤلاء العلماء خبرتهم ونتائج دراستهم واكتشافاتهم في كتب عديدة، تحظى بأهمية بالغة عند أهل هذا الفن. ومع أن المتكلمين في العلل قليلون، لكن الثروة التي تركوها لنا لا يُقدرها إلا من يعرف قيمتها.

إن علماء «الجرح والتعديل» ضبطوا لنا الرواة «الضعفاء»، وهذا يسهل الحكم على رواية هؤلاء الضعفاء.

أما علماء «العلل» فضبطوا لنا «الروايات » التي أخطأ فيها الثقات.

والفرق بين الفريقين واضح. فإذا قيل لك: إن هذا الراوي ضعيف، فإنك ستحكم على روايته بالضعف مهما بلغ عددها.

وإذا قيل لك: إن هذا الراوي «ثقة»، فستحكم على رواياته بالصحة مهما بلغ عددها إلا ما استثناه «علماء العلل».

وهذه الاستثناءات مروية ومحفوظة -ولله الحمد والمنّة- ومن هذه المدوّنات العظيمة كتاب «العلل الواردة في الأحاديث النبوية» للإمام الأعجوبة علي بن عمر الدارقطني، وقد طبع من هذا الكتاب عشر مجلدات، ولم ينته بعد. وهو مصنف على المسانيد، صنفه أحد تلاميذه، لأن الدارقطني أملاه من حفظه!!

وعلى الطالب إذا أراد أن يعرف هل توجد علة للحديث الذي بين يديه أن يحدد راويه من الصحابة، ثم يبحث في «علل الدارقطني» عن مسند هذا الصحابي، ويبحث في الأحاديث التي رواها الدارقطني له في هذا الكتاب، فإذا وجده، ينظر أين علته فليذكرها. وإذا لم يجد الحديث في هذا الكتاب فالغالب أن الحديث لا علة له، والله أعلم.

ولكن على الطالب أن يتأكد أكثر، فيرجع إلى الكتب الأخرى المصنفة في هذا الحقل، مثل «علل الحديث» لابن أبي حاتم الرازي. و«العلل» الكبير والصغير، للترمذي، و«العلل» للامام أحمد، و«التاريخ الكبير» للبخاري، والمسند للبزار، و«المعجم الأوسط» للطبراني، وغيرهما من الكتب التي اهتمت بتبيان علل الأحاديث.

ولا أظن الطالب المبتدئ يستطيع البحث في هذه الكتب بسهولة، فسوف لا يستطيع حتى يفهم مراد هؤلاء ، لكن لا بد من ذلك، وإذا عجز فليكتفِ بالحكم على «إسناد الحديث» ولا يتعداه بالحكم على الحديث كله.

هذا ولم أتكلم عن «الشذوذ»؛ لأن «الشذوذ» نوع من أنواع العلل الخفية، وهو: مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه. فإذا وردت رواية تخالف رواية الثقة الذي عندك، وكانت الرواية المخالِفة -بكسر اللام- أوثق من روايتك حكمت على

روايتك بالشذوذ، والشاذ نوع من أنواع الأحاديث الضعيفة. وقد تكفلت كتب العلل ببيان هذا النوع من العلل.

هذا -باختصار شديد- ما يتعلق بدراسة الأسانيد والحكم عليها، وهو ركن ركين من عملية التخريج لا بد منها. وبدونه يبقى التخريج مجرد عزوٍ لا يستطيع القارئ معرفة قيمة هذا النص من حيث القبول أو الرد.

وتبقى للتخريج مكملات، قد يراها البعض مهمة، وهي من «التعليق على النص» أو «ضبطه» منها:

قد يرد في السند اسم رجل أو كنيته أو لقبه أو نسبته أو نسبه، يحتاج إلى ضبط، حتى لا يقرؤه القارئ خطأً، بل حتى لا يخطىء الباحث نفسه في قراءته، بل ربما جاء الاسم في السند محرَّفاً أو مصحَّفاً. فعلى الباحث ألا يتركه هملاً، فليرجع إلى «كتب الضبط» أعني «ضبط الأسماء»، وهي كتب كثيرة ومهمة، ومنها: «الإكمال» لابن ماكولا، و«توضيح المشتبه» لابن ناصر الدين الدمشقي، «والأنساب» للسمعاني، وغيرها.

ومن ذلك -أي من ضبط النص والتعليق عليه - ورود كلمة غريبة في المتن لا في السند - وهذه الكلمة- إن كانت «موضعاً» رجع إلى كتب البلدان، وأهمها «معجم البلدان» لياقوت، وإن كانت «لغوية» رجع إلى كتب «غريب الحديث»، وأهمها «النهاية» لابن الأثير.

وإن انغلقت «عبارة» في الحديث وليس «لفظة»، فليراجع كتب شروح الحديث، وهي كثيرة، ولينقل من كل ذلك ما يراه ضرورياً ومناسباً، وليتجنب الحشو والتطويل ما استطاع، وليرقق الهوامش باختصار المعلومات .

والتخريج بعد كل هذا فن وذوق، يدل على كاتبه شخصية وعلماً وذوقاً، والله الموفق للصواب، وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

الفهرس

تقديم بقلم د. عمر سليمان عبدالله الأشقر ٥
مقدمة بقلم عبد الناصر موسى أبو البصل ٩
ترجمة المؤلف ١٢
تمهيد ١٦

المبحث الأول

المطلب الأول: مراتب الرواة عند ابن حجر في«التقريب» ٢٥
المطلب الثاني: أحكام الشيخ أحمد محمد شاكر
على هذه المراتب. ٢٦
المطلب الثالث: مناقشة الشيخ أحمد شاكر. ٢٧

المبحث الثاني

الدرجة السابعة عند ابن حجر وحكمها

«المستور» أو «مجهول الحال»

المطلب الأول: من هو المستور؟ ٣٩
المطلب الثاني: مظان المساتير. ٣٩
المطلب الثالث: حكم رواية«المستور» ٤٢
المطلب الرابع: المستور إذا اعتضد حديثه فهو في رتبة الحديث«الحسن لغيره». ٤٤
المطلب الخامس: مرتبة المستور في آخر مراتب التعديل عند ابن حجر. ٤٦
المطلب السادس: إذا كان حديث«المستور» بالاعتضاد «حسنا
لغيره» فحديث«المقبول» عند ابن حجر«حسن لذاته». ٤٦
المطلب السابع: هل صحح بعض النقاد للمستور؟ ٤٧

المطلب الثامن: هل لنا أن نصحح حديث «المستور» إذا اعتضد؟ ٤٨
المطلب التاسع: هل حسَّنَ أحدٌ من النقاد للمستور؟ ٤٩
المطلب العاشر: حديث «المستور» إذا اعتضد، هل يحتج به؟ ٥٠

المبحث الثالث
الدرجة السادسة عند ابن حجر
«المقبول»

القسم الأول من المرتبة السادسة: (المقبول)
المطلب الأول: التعريف بـ «المقبول» عند ابن حجر ٥٢
المطلب الثاني: حكم رواية المقبول. ٥٧
الأدلة على أن الراوي المقبول حديثه حسن ٥٨
المطلب الثالث: هل تشترط المتابعة لتحسين حديث المقبول؟ ٧٦
القسم الثاني من «المرتبة السادسة» «لين الحديث»
المطلب الأول: التعريف بلين الحديث عند ابن حجر. ٨٠
المطلب الثاني: حكم رواية «لين الحديث» عند ابن حجر ٨١
المطلب الثالث: هل يوجد رواة من هذه المرتبة في الصحيحين؟ ٨٤

المبحث الرابع
المرتبة الخامسة عند ابن حجر
«صدوق سيء الحفظ»، أو «صدوق يهم»، أو «صدوق له أوهام»
أو «صدوق يخطىء»، أو «صدوق تغير بأخرة»
أو «صدوق رمي بالتشيع».. إلخ»

المطلب الأول: تخصيص ابن حجر هذه المرتبة لمن اختُلف فيه. ٨٥
المطلب الثاني: توثيق الرواة وتضعيفهم أمر اجتهادي ولكل ناقد دليل. ... ٩١

المطلب الثالث : حكم حديث الراوي المختلف فيه. ما حكم
حديث الراوي المختلف فيه؟ ٩٢
المطلب الرابع : اقتصار بعض العلماء الحديث الحسن لذاته على
رواية من اختلف فيه. ٩٥

المبحث الخامس
المرتبة الرابعة عند ابن حجر «صدوق» أو «لا بأس به»

المطلب الأول: تعريف الصدوق. ١٢٧
المطلب الثاني : «الصدوق» عند ابن حجر. ١٣٥
المطلب الثالث : الأدلة على تصحيح أحاديث مرتبة«الصدوق»عند ابن حجر. ١٤٥
المطلب الرابع : الصدوق عند ابن أبي حاتم الرازي وأبيه. ١٥٤
المطلب الخامس: الشبهة التي تمسك بها القائلون بتحسين حديث الصدوق. . ١٦٦
المطلب السادس: مراتب «الحديث الصحيح» و «الحديث الحسن». ١٧٠

دراسة في فن التخريج

المبحث الأول : تعريف التخريج وفوائده ١٨٩
المبحث الثاني : طرق استخراج الحديث ١٩١
المبحث الثالث : صياغة التخريج ١٩٨
المبحث الرابع : دراسة الأسانيد ٢٠٢
المطلب الأول : شروط الاتصال ٢٠٥
المطلب الثاني: الحكم على الحديث ٢٠٨